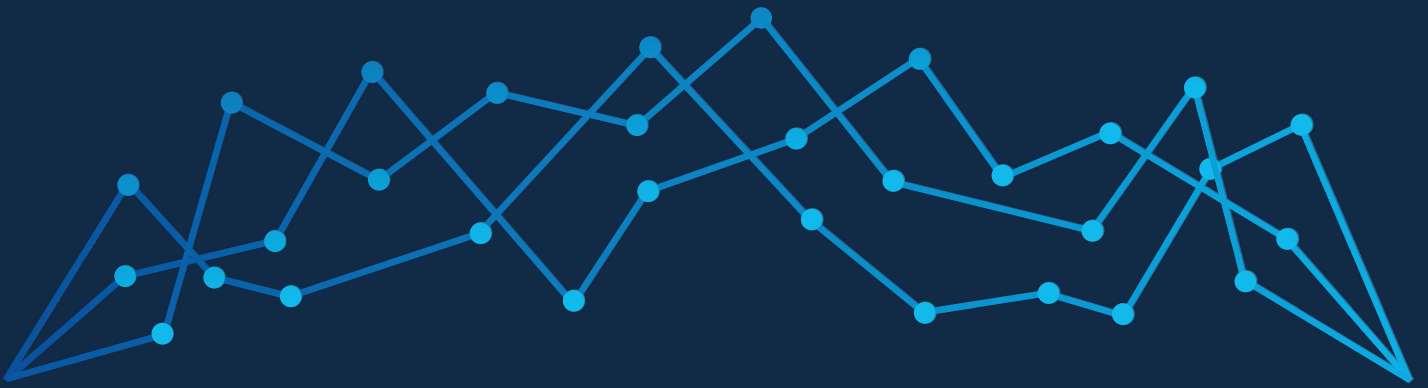




التقرير الاقتصادي السنوي 2022



Annual Economic Report 2022





جمهورية العراق

البنك المركزي العراقي

دائرة الإحصاء والأبحاث

التقرير الاقتصادي السنوي

للبنك المركزي العراقي 2022

Central Bank of Iraq

Annual Economic Report 2022

Statistics & Research Department

www.cbi.iq

مجلس إدارة البنك المركزي العراقي كما في 31 / 12 / 2022

رئيس مجلس الإدارة
السيد مصطفى غالب مخيف
المحافظ

الأعضاء

السيد إحسان شمران الياسري
نائب المحافظ/ الإداري

الدكتور عمار حمد خلف
نائب المحافظ/ الفني

الدكتور منذر عبد القادر الشихلي
نائب المحافظ سابقاً

الدكتور أحمد ابريهي علي
نائب المحافظ سابقاً

الدكتور مظهر محمد صالح
نائب المحافظ سابقاً

الدكتور ماجد محمد حسن الصوري
خبير اقتصادي

الدكتور موفق عبد الحسين الشهب
محاسب قانوني ومراقب حسابات

السيد كاظم نامق أحمد
مدير عام فرع أربيل

موجز المؤشرات الاقتصادية للعراق لعام 2022

Statement	البيان	
Currency (Iraqi Dinar)	2022	2021
Gross Domestic Product in Current Prices (GDP) (trillion ID)	383.1	301.2
Gross Domestic Product in Constant Prices (GDP) (trillion ID)	212.4	198.5
GDP Per Capita in Current Prices (Million ID)	6.3	5.0
Total area cultivated with wheat and barley (thousand dunums)	7,487	9,464
Rated output power (MW)	16,195	13,990
Core Inflation Rate	4.8	6.4
General Inflation Rate	5.0	6.0
Average for Consumer Price Index (CPI): (point)	117.0	111.5
Average for Consumer Price Index after exclusion (point)	113.1	118.5
Daily Average Oil Export (million barrels)	3.3	3.0
Average price per Barrel of Oil (\$/barrel)	95.6	68.4
Money Supply (M1) (trillion ID)	146.4	119.9
Money Supply (M2) (trillion ID)	168.8	139.9
Average of (CBI) Interest Rates	4	4
Iraqi Dinar Exchange Rate against the US dollar in Market Price(ID)	1482	1474
Cash Credit balance by Commercial Banks (trillion ID)	60.6	53.0
Total deposits (trillion ID)	129.0	96.1
Total Capital of Operating Banks (trillion ID)	17.9	17.8
Actual/ General Revenue (trillion ID)	161.7	109.1
Actual/ Public Expenses (trillion ID)	116.9	102.8

- بيانات أولية قابلة للتعديل.

المحتويات

1	الفصل الأول: التطورات الاقتصادية العالمية والعربية
1	أولاً: التطورات العالمية
9	ثانياً: التطورات العربية
12	الفصل الثاني: تطورات القطاعات الاقتصادية المحلية
13	أولاً: الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022
14	ثانياً: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية بحسب مجموع النشاطات الرئيسية (السلعية، التوزيعية والخدمية)
16	ثالثاً: النشاطات الرئيسية المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة
20	الفصل الثالث: التطورات النقدية والمصرفية
	التطورات النقدية
21	أولاً: تطورات عرض النقد
23	ثانياً: تطورات أدوات السياسة النقدية غير المباشرة
26	ثالثاً: الميزانية الموحدة للبنك المركزي العراقي
28	التطورات المصرفية
28	أولاً: هيكل الجهاز المصرفي لعام 2022
28	ثانياً: الوضع المالي للجهاز المصرفي
34	ثالثاً: الميزانية الموحدة للمصارف التجارية العاملة في العراق
38	الفصل الرابع: تطورات قطاع المالية العامة
39	أولاً: الموازنة المخططة
44	ثانياً: تطورات الدين العام الداخلي
46	الفصل الخامس: تطورات القطاع الخارجي وميزان المدفوعات العراقي
47	أولاً: التجارة الخارجية
51	ثانياً: ميزان المدفوعات
53	الفصل السادس: تطوّر نظام المدفوعات
54	أولاً: أهم مكونات نظام المدفوعات العراقي
58	ثانياً: الشمول المالي
58	ثالثاً: الخطط الاستراتيجية لنظام المدفوعات
60	الفصل السابع: دور البنك المركزي العراقي في تحقيق النمو المستدام 2022
61	أولاً: دور البنك المركزي العراقي في توفير التمويل المستدام
63	ثانياً: دور البنك في دعم المصارف نحو تحقيق الاستدامة المجتمعية
64	ثالثاً: دور البنك المركزي العراقي في تعزيز رأس المال الفكري والبشري
66	الملاحق

قائمة الجداول

الفصل الثاني

14	جدول (1) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية ومتوسط نصيب الفرد عامي 2021-2022
14	جدول (2) المساهمة النسبية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للقطاع النفطي وبقية القطاعات الأخرى عامي 2021-2022
15	جدول (3) المساهمة النسبية في نمو الناتج المحلي للنشاطات الرئيسة بالأسعار الأساسية الثابتة عامي 2021-2022 (100=2007)
16	جدول (4) المساهمة النسبية في نمو الناتج المحلي للنشاطات الرئيسة بالأسعار الجارية عامي 2021-2022
17	جدول (5) الإنتاج الزراعي والمساحات المزروعة وإنتاجية الدونم الواحد في العراق عامي 2021-2022
17	جدول (6) الكميات المنتجة ومعدل سعر البرميل والمعدل اليومي لتصدير النفط عامي 2021-2022
17	جدول (7) كميات الإسمنت المنتجة عامي 2021-2022
18	جدول (8) معدل الإنتاج والطلب على الطاقة الكهربائية عامي 2021-2022
18	جدول (9) الطاقة المستوردة والخطوط الاستثمارية المحلية عامي 2021-2022

الفصل الثالث

21	جدول (10): عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) عامي 2021-2022
22	جدول (11): مكونات السيولة المحلية (M2) عامي 2021-2022
23	جدول (12) المكونات الرئيسة للاحتياطيات الأجنبية نهاية عامي 2021-2022
24	جدول (13): الكميات المباعة من الدولار عبر نافذة بيع العملة الأجنبية (نقد، تعزيز رصيد في الخارج) والكميات المشتراة عامي 2021-2022
27	جدول (14) الميزانية الموحدة للبنك المركزي العراقي عامي 2021-2022
37	جدول (15) الميزانية الموحدة للمصارف التجارية عامي 2021-2022

الفصل الرابع

40	جدول (16) تطوّر الإيراد والإنفاق العام (الفعلي) للموازنة العامة للدولة عامي 2021-2022
40	جدول (17) مكونات إيرادات الموازنة العامة للدولة (فعلي) عامي 2021-2022
41	جدول (18) الإنفاق العام الفعلي (الجاري والاستثماري) عامي 2021-2022
42	جدول (19) الإنفاق الجاري للموازنة العامة للدولة (فعلي) عامي 2021-2022
43	جدول (20) الإنفاق الاستثماري للموازنة العامة للدولة عامي 2021-2022
45	جدول (21) تطورات الدين العام الداخلي عامي 2021-2022

الفصل الخامس

47	جدول (22) مؤشّر حجم التجارة الخارجية عامي 2021-2022
48	جدول (23) الشركاء التجاريين للعراق عامي 2021-2022
49	جدول (24) الهيكل السلعي للصادرات العراقية عامي 2021-2022
50	جدول (25) الهيكل السلعي للاستيرادات العراقية عامي 2021-2022

الفصل السادس

57	جدول (26) التحويلات بالدينار العراقي والدولار الأمريكي من المشاركين في أنظمة المدفوعات العراقية لعام 2022
----	---

الفصل السابع

63	جدول (27) المبالغ المخصصة والممنوحة للمصارف المختصة بموجب المبادرة الجديدة بمبلغ (9,435) مليار دينار إلى عام 2022
63	جدول (28) المبالغ المخصصة للمصرف العقاري وصندوق الإسكان إلى عام 2022
64	جدول (29) عدد الدورات لموظفي البنك المركزي العراقي لعام 2022

قائمة الأشكال

الفصل الثاني	
14	شكل (1) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية عامي 2021-2022 (ترليون دينار)
15	شكل (2) نسبة مساهمة النشاطات من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (%) عامي 2021-2022
16	شكل (3) نسبة مساهمة النشاطات في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية عامي 2021-2022
الفصل الثالث	
21	شكل (4) رصيد الأساس النقدي (M0) القاعدة النقدية عامي 2019-2022 (مليار دينار)
21	شكل (5) نسب مساهمة مكونات (M1) عامي 2022
22	شكل (6) مساهمة مكونات عرض النقد الواسع (M2) عام 2022
22	شكل (7) المضاعف النقدي عامي 2021-2022
23	شكل (8) مساهمة المكونات الرئيسية للاحتياطيات الأجنبية نهاية عام 2022
24	شكل (9) مبيعات ومشتريات الدولار الأمريكي (مليار دولار)
29	شكل (10) رؤوس أموال المصارف الحكومية والاهلية عامي 2021-2022 (ترليون دينار)
29	شكل (11) الأهمية النسبية لرؤوس أموال المصارف العاملة في العراق عام 2022
30	شكل (12) الودائع لدى المصارف العاملة في العراق بحسب القطاع عامي 2021-2022 (ترليون دينار)
31	شكل (13) الودائع لدى المصارف العاملة في العراق بحسب نوع الوديعة عامي 2021-2022 (ترليون دينار)
31	شكل (14) الائتمان النقدي الممنوح من المصارف العاملة في العراق بحسب القطاع عامي 2021-2022 (ترليون دينار)
32	شكل (15) الائتمان النقدي بحسب النوع لدى المصارف العاملة في العراق عامي 2021-2022 (ترليون دينار)
32	شكل (16) التوزيع القطاعي للائتمان النقدي عام 2022
33	شكل (17) التوزيع القطاعي للائتمان التعهدي عام 2022
35	شكل (18) الأهمية النسبية لمكونات موجودات الميزانية الموحدة للمصارف التجارية لعام 2022
36	شكل (19) الأهمية النسبية لمكونات مطلوبات الميزانية الموحدة للمصارف التجارية لعام 2022
الفصل الرابع	
41	شكل (20) نسبة مساهمة الإيرادات النفطية والإيرادات الأخرى في الإيرادات العامة عام 2022
41	شكل (21) الاتفاق العام الفعلي (الجاري والاستثماري)
43	شكل (22) نسبة المساهمة في إجمالي النفقات الاستثمارية لعام 2022 (%)
45	شكل (23) رصيد الدين العام الداخلي نهاية عامي 2021-2022 (مليار دينار)
الفصل الخامس	
47	شكل (24) مؤشر حجم التجارة الخارجية في العراق عامي 2021-2022 (مليون دولار)
48	شكل (25) الأهمية النسبية لصادرات العراق بحسب التوزيع الجغرافي لعام 2022
48	شكل (26) الأهمية النسبية لاستيرادات العراق بحسب التوزيع الجغرافي لعام 2022
50	شكل (27) الهيكل السلعي لصادرات العراق عام 2022 (%)
50	شكل (28) الهيكل السلعي للاستيرادات العراقية عام 2022 (%)
الفصل السادس	
52	شكل (29) ميزان المدفوعات لعام 2022 (مليون دولار)
55	شكل (30) عدد التحويلات عن طريق نظام التسوية الإجمالية الآتية (RTGS) بالدينار والدولار للمدة 2019-2022
55	شكل (31) عدد تحويلات أوامر الدفع الدائنة (CH) بالدينار العراقي والدولار الأمريكي لعام 2022
55	شكل (32) عدد تحويلات أوامر الدفع الدائنة (CT) بالدينار العراقي والدولار الأمريكي لعام 2022
57	شكل (33) التحويلات المالية عن طريق البطاقات المحلية بالدولار الأمريكي وبالدينار المحلي وعدد التحويلات عن طريق الهاتف النقال بالدينار العراقي عام 2022
59	شكل (34) مؤشرات الشمول المالي في العراق عامي 2021-2022
الفصل السابع	
62	شكل (35) المبالغ الممنوحة للمصارف المختصة بموجب المبادرة السابقة (مبادرة الـ3 ترليون المضمونة سياديًا) إلى عام 2022
64	شكل (36) أعداد المشاريع الممولة في مبادرة النشاطات الإنسانية والثقافية والمجتمعية وعلاج المرضى لعام 2022

إذ يشير إلى الاتجاهات الرئيسية لأداء الاقتصاد العراقي بشأن معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة عام 2022 مقارنة بعام 2021، ويستعرض **الفصل الثالث** التطورات النقدية والمصرفية الرئيسية ونشاط البنك المركزي العراقي في مجالي السياسة النقدية والرقابة المصرفية، وذلك من خلال عرض أهم التطورات التي شهدتها المؤشرات النقدية الرئيسية، ويتابع **الفصل الرابع** تطوّر أوضاع المالية العامة في ضوء ما تشير إليه بيانات الموازنة العامة للدولة عام 2022 ومقارنتها بعام 2021، أما **الفصل الخامس** فيبحث تطورات العلاقات التجارية والمالية للاقتصاد العراقي مع الاقتصادات الأخرى، وتعكس إحصاءات التجارة الخارجية وميزان المدفوعات العراقي خلال عام 2022 مقارنة بعام 2021، ويرصد **الفصل السادس** من هذا التقرير أداء نظام المدفوعات العراقي عام 2022 وأهم التطورات التي جرت عليه، وأخيراً يبحث **الفصل السابع** دور البنك المركزي العراقي في تحقيق النمو المستدام عام 2022 من خلال المبادرات التي يقدمها البنك وتسهم في عملية التنمية المستدامة، علماً أنّ البيانات الواردة في هذا التقرير أولية قابلة للتعديل.

يسرُّ دائرة الإحصاء والأبحاث في البنك المركزي العراقي إصدار التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2022 بضمن سلسلة التقارير الاقتصادية التي تحرص هذه الدائرة على إعدادها ونشرها سنوياً، ليتضمن التقرير أحدث البيانات والإحصاءات المتاحة والمتعلقة بجوانب الأداء الاقتصادي العراقي لهذا العام، ويعرض التقرير تلك التطورات بضمن سبعة أفصل، يبحث كل منها موضوعاً رئيساً بالقدر المناسب من التفصيل، وعلى النحو الآتي:

1. التطورات الاقتصادية العالمية والعربية.
2. تطورات القطاعات الاقتصادية المحلية.
3. التطورات النقدية والمصرفية.
4. تطورات قطاع المالية العامة.
5. تطورات القطاع الخارجي وميزان المدفوعات العراقي.
6. تطوّر نظام المدفوعات.
7. دور البنك المركزي العراقي في تحقيق النمو المستدام 2022.

يعكس **الفصل الأول** التطورات الاقتصادية العالمية والعربية التي توضح أهم التغيرات في المؤشرات الاقتصادية عام 2022 والمتوقعة، في حين بحث **الفصل الثاني** تطورات القطاعات الاقتصادية المحلية،



الفصل الأول

التطورات الاقتصادية العالمية والعربية

Global and Arab Economic Developments

التطورات الاقتصادية العالمية والعربية

أولاً: التطورات العالمية

لا يزال النشاط الاقتصادي العالمي يعاني من وطأة رفع البنوك المركزية لأسعار الفائدة لأجل مكافحة التضخم والحرب الروسية - الأوكرانية، ولم يجد الاقتصاد العالمي في عام 2022 طريقه إلى التعافي مع استمرار ارتفاع معدلات التضخم وأسعار مصادر الطاقة واضطرابات سلاسل الإمداد العالمية، وتسببت الحرب في عرقلة التعافي الاقتصادي العالمي، وهو ما انعكس في زيادات ضخمة بأسعار مصادر الطاقة والمحاصيل الزراعية، وأن الحرب الروسية - الأوكرانية أدت إلى ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة بشكل كبير، ومن المتوقع أن تستمر على مدى السنوات الثلاث المقبلة وهذا ما أكدته البنك الدولي، مما زاد من مخاوف اتجاه الاقتصاد العالمي إلى وضع مشابه لما حدث في السبعينيات من القرن الماضي من نمو ضعيف وتضخم مرتفع (التضخم الركودي)، وهذا يعني أنّ هناك مخاطر تتمثل في استمرار ارتفاع تكاليف السلع حتى نهاية عام 2024 التي قد تؤدي إلى التضخم الركودي المصحوب بضغط كبير على تكاليف المعيشة.

أدت سرعة انتشار جائحة كورونا في الصين إلى إضعاف النمو في عام 2022، ولكن إعادة فتح الاقتصاد الصيني مهدت سبيل التعافي بوتيرة أسرع مما كان متوقعاً، وتشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى انخفاض التضخم العالمي من (8.8%) خلال العام 2022 إلى (6.6%) في عام 2023 و(4.3%) خلال عام 2024، وهما نسبتان مستمرتان أعلى من مستويات ما قبل الجائحة (2017-2019) بنحو (3.5%).

ولا يزال ميزان المخاطر مائلاً نحو التطورات السلبية، فعلى الجانب الإيجابي من الممكن أن نشهد دفعة أقوى من الطلب المكبوت في عدد من الاقتصادات أو هبوطاً أسرع في التضخم، أما على الجانب السلبي فإنّ النتائج الصحية الخطيرة في الصين يمكن أن تكبح التعافي، والحرب الروسية - الأوكرانية يمكن أن تتصاعد، وضيق أوضاع التمويل العالمية يمكن أن يزيد حالة المديونية الحرجة سوءاً، وربما تبدأ الأسواق المالية في إعادة تسعير الفائدة فجأة ردّ فعل إزاء الأنباء المعاكسة عن التضخم، في حين يمكن لزيادة التقلب الجغرافي - السياسي أن يعيق التقدم الاقتصادي على وفق توقعات صندوق النقد الدولي، وتبقى الأولوية في معظم الاقتصادات هي الوصول إلى تراجع التضخم بشكل مستدام.

1. الاقتصادات المتقدمة

أظهرت جائحة كورونا ومن بعدها الحرب الروسية - الأوكرانية مخاطر طُفّت على السطح منها تضخم الديون، وما تبع ذلك من اتخاذ الأسواق المتقدمة (الولايات المتحدة الأمريكية، ومنطقة اليورو، والمملكة المتحدة) سياسة نقدية تشددية تقوم على رفع أسعار الفائدة بهدف تحقيق التوازن بين السيطرة على التضخم من دون التسبب في ركود عميق أو طويل الأمد، وحماية المواطنين من تبعات الديون المرتفعة.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية، على الرغم من الانتعاش الذي حظي به الاقتصاد الأمريكي من تبعات جائحة كوفيد-19 خلال عام 2021 ما جعله الاقتصاد الأكثر تعافياً من بين غالبية اقتصادات العالم، فإنّ عام 2022 جاء مُحَمَّلاً بكثير من الأحداث التي وضعت الاقتصاد

يتم شراؤها بالآجل في غالب الأحوال تراجعت، واستنفدت بعض الأسر، ولا سيما منخفضة الدخل مدخراتها، وفقد إنفاق الشركات بعض قوته مع نهاية الربع الرابع من عام 2022.

وفيما يخص منطقة اليورو فقد تجاوزت التوقعات من خلال تسجيل نمو اقتصادي إيجابي في الربع الأخير من عام 2022، مما أدى إلى خفض المخاوف من ركود محتمل، وأظهرت البيانات أن منطقة اليورو سجلت نمواً بنسبة (0.1%) في الربع الرابع، وتشير هذه النسبة إلى تباطؤ شديد بالمقارنة مع (0.3%) في الفصل الثالث من العام نفسه، إذ نجت منطقة اليورو من الدخول في انكماش اقتصادي بفضل النمو الضئيل في إجمالي ناتجها المحلي الذي يصل إلى (3.5%) على مدى سنوي وهو يفوق نسبة نمو الصين البالغة (3%) والولايات المتحدة البالغة (2.1%)، غير أنه يخالف على الرغم من ذلك التوقعات التي حذرت من انكماش اقتصادي في منطقة اليورو.

وتعرضت المنطقة لضغط كبير في أعقاب الحرب الروسية - الأوكرانية، إذ أدى ارتفاع تكاليف الغذاء والطاقة إلى تقاوم الاختناقات طويلة الأمد في سلسلة التوريد، وحذر الاقتصاديون من أن المنطقة التي تضم 20 دولة قد تكون على وشك الدخول في ركود اقتصادي، في حين تراجعت أسعار الطاقة في المدة الأخيرة من عام 2022 مما أدى إلى تحسن في الأداء الاقتصادي لمنطقة اليورو، ومع ذلك سجلت ألمانيا أكبر اقتصاد في أوروبا انكماشاً بنسبة (0.2%) في الربع الأخير من عام 2022 ومن المتوقع أن تتجه ألمانيا إلى الركود وتستمر حتى الربع الأول قبل أن يستقر الاقتصاد في الربع الثاني من عام 2023.

الأمريكي في تحديات عدة، ولعل الحرب الروسية - الأوكرانية وتداعياتها الاقتصادية، والتوترات الجيوسياسية التي صاحبتهما، مثلت العامل الأبرز في بزوغ تلك التحديات التي لا تزال مستمرة مع دخول العام الجديد 2023، إذ سجل الاقتصاد نمواً عام 2022 ولكن بوتيرة أبطأ من عام 2021، في الوقت الذي استمر فيه الأمريكيون في الاستهلاك على الرغم من انخفاض القوة الشرائية بسبب ارتفاع أسعار الفائدة والتضخم، إذ بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي (2.1%) في عام 2022، وهذه وتيرة أبطأ مقارنة بعام 2021 الذي شهد أقوى نمو منذ العام 1984 وصل إلى (5.9%).

إن عام 2022 بدأ بشكل منحسر مع انخفاض الناتج المحلي وبقي الاستهلاك الذي يعد محرك الاقتصاد الأمريكي قوياً في نهاية عام 2022 على الرغم من تدخل البنك الفيدرالي الأمريكي، وفي حين يعتمد الأمريكيون إلى حد كبير على الائتمان في مشروعاتهم، رفع الاحتياطي الفيدرالي معدل الفائدة الرئيس بمقدار (425) نقطة أساس خلال عام 2022 من مستوى يقترب من الصفر إلى نطاق بين (4.25% و 4.5%) وهي أكبر زيادة منذ عام 2007، مما دفع المصارف التجارية إلى رفع أسعار الفائدة وأثر ذلك على القدرة الشرائية للمستهلكين الذين كانوا يعانون بسبب التضخم.

وكذلك وصل حجم الدين العام الأمريكي في عام 2022 إلى مستوى قياسي متجاوزاً (31) ترليون دولار، في حين بلغ عجز الحساب الجاري (206.8) مليار دولار.

وشهد إنفاق المستهلكين على السلع طفرة كبيرة، واستمد الإنفاق الدعم من متانة سوق العمل إلى جانب فائض المدخرات الذي تراكم خلال جائحة كوفيد-19، لكن الطلب على السلع المعمرة التي

الاقتصادية المهمة، أبرزها قطاع المصارف ومؤسسات التمويل المالي وقطاع البناء والعقارات.

وسجلت منطقة اليورو عجزًا تجاريًا قياسيًا خلال عام 2022 متأثرة بالارتفاع الكبير في أسعار الطاقة المستوردة بعد الحرب الروسية الأوكرانية، إذ بلغ العجز التجاري في السلع لمنطقة اليورو (432) مليار يورو، في حين ارتفع الدين الحكومي في الاتحاد الأوروبي إلى (13.4) ترليون يورو، إلا أن النشاط الاقتصادي الأوروبي يبدي صمودًا في وجه عواقب الحرب في أوكرانيا، مستفيدًا بصورة خاصة من تراجع التضخم منذ تشرين الثاني من عام 2022 وانتعاش سلاسل الإمداد وإعادة فتح الاقتصاد الصيني مؤخرًا.

وفيما يخص المملكة المتحدة فقد تركت تداعيات الحرب الروسية - الأوكرانية الاقتصاد البريطاني في حالة من التخبط والاضطراب فيها، وتسببت في خضوع الاقتصاد لتغيرات هيكلية كبيرة، إلا أنه في حالة الاقتصاد البريطاني يظهر سبب آخر ألقى بظلاله على الأوضاع الاقتصادية في بريطانيا ألا وهو خروجها من الاتحاد الأوروبي، والذي تسبب مع العوامل السابقة في تسجيل معدلات التضخم مستويات قياسية، وارتفعت معدلات البطالة وهو ما أدى إلى حرمان شريحة كبيرة من السكان من العمل أو الرواتب وسيادة حالة من عدم اليقين الاقتصادي المتزايد أفضت إلى اتخاذ أكثر من نصف مليون عامل بريطاني قرار الإضراب إثر زيادة معدلات التضخم التي تؤثر في الأجور.

وفيما يتعلق بمعدلات نمو الاقتصاد البريطاني فعلى الرغم من التحسن الطفيف فيه بنسبة (0.4%) على أساس سنوي في الربع الأخير من عام 2022، إلا أنه يظل أضعف أداء منذ الربع

فيما شهدت المنطقة معدلات تضخم غير مسبقة مما دفع البنك المركزي الأوروبي في تموز 2022 إلى رفع سعر الفائدة في منطقة اليورو بواقع (0.50) نقطة مئوية وذلك للمرة الأولى منذ أحد عشر عامًا، ووصل معدل التضخم في منطقة اليورو إلى مستوى قياسي جديد في آب 2022 بنسبة (9.1%) وفقًا للأرقام الصادرة عن مكتب الإحصاء الأوروبي، والمعدل هو الرقم القياسي التاسع على التوالي لارتفاع أسعار المستهلكين في منطقة اليورو إذ بدأ الارتفاع في تشرين الثاني 2021.

وكذلك عاد البنك المركزي الأوروبي ورفع سعر الفائدة مرة أخرى في أيلول 2022 بمقدار (0.75) نقطة مئوية ليصل سعر الفائدة الإجمالي إلى (1.25%)، ويُعد هذا الرفع لسعر الفائدة الأعلى على دفعة واحدة منذ اعتماد اليورو الورقي في المعاملات المالية اليومية في منطقة اليورو في عام 2002، ويأتي تدخل البنك المركزي الأوروبي لغرض مواجهة معدلات التضخم المتزايدة.

إنّ رفع سعر الفائدة في منطقة اليورو يبقى محل جدل بين الخبراء الاقتصاديين، فالبعض ينتقد بطء تدخل البنك المركزي الأوروبي لرفع سعر الفائدة، بوصفه الوسيلة الأكثر فائدة ونجاحًا في مقاومة التضخم، في حين يحذر عدد آخر من الخبراء من أنّ رفع سعر الفائدة بدرجة كبيرة قد يتسبب في تراجع الاستثمار والنمو وربما تزداد احتمالية حصول ركود اقتصادي، ولا سيما أنّ سعر الفائدة الصفرية والذي كان سائدًا في منطقة اليورو منذ العام 2016 أظهر نتائج اقتصادية إيجابية في جانب زيادة الاستثمار وتمويل الشركات، إلى جانب ذلك فإنّ رفع سعر الفائدة له تأثيرات أساسية وإن كانت متعاكسة مع عدد من القطاعات

الأول من عام 2021، إذ سجّل الناتج المحلي الإجمالي نموًا سنويًا بمقدار (4.2%) لعام 2022، وهو أقل مما كان عليه في عام 2021 وبنسبة (7.5%).

وتشير التوقعات إلى استمرار الانكماش وصولاً إلى الركود خلال عام 2023 وذلك مع تراجع مُعدّلات النمو وارتفاع مُعدّلات التضخم، وارتفع الاقتراض الحكومي الذي بلغ (128.1) مليار جنيه إسترليني في السنة المالية حتى كانون الأول 2022 وفقًا لبيانات مكتب الإحصاء الوطني بزيادة (5.1) مليار جنيه إسترليني عن المدة نفسها من العام الماضي، وفي نهاية عام 2022 كان صافي دين القطاع العام يعادل (99.5%) من الناتج المحلي الإجمالي على غرار مستواه قبل عام.

وعلى الرغم من أنّ الميزان التجاري للمملكة كان في عجز منذ عام 1998، إلّا أنّ خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أسهم رسميًا في كانون الأول 2020 في تراجع صادرات المملكة المتحدة للاتحاد الأوروبي من السلع بنسبة (30%) خلال السنة الأولى من خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، واتسع العجز التجاري للمملكة المتحدة مع الاتحاد الأوروبي إلى مستوى قياسي في الربع الأخير من عام 2022 ليصل إلى (39.9) مليار دولار، وذلك مع ارتفاع الاستيرادات من الاتحاد الأوروبي بنسبة (3.8%) مدفوعًا بارتفاع مشتريات الآلات ومعدات النقل، ولا سيّما السفن وارتفاع أسعار الوقود، وفي المقابل انخفضت الصادرات البريطانية للاتحاد الأوروبي مما يعكس بعض الحواجز الجمركية التي ظهرت بعد مغادرة بريطانيا الاتحاد الأوروبي والذي ترك أثره في الأسعار في الداخل مع ارتفاع مُعدّلات التضخم الذي أضاف إلى أزمة تكلفة المعيشة في المملكة المتحدة.

في حين وصلت مُعدّلات التضخم ذروتها لأعلى مستوى لها في 41 عامًا عند (11.1%) مع ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء، وبدأ ارتفاع مستويات التضخم منذ منتصف عام 2021 أي قبل أشهر من الحرب الروسية الأوكرانية، ثم ارتفعت بسبب تلك الحرب وتداعياتها من صدمات أسواق السلع الأساسية وارتفاع أسعار الطاقة في الأسواق المتقدمة، إلّا أنّ التضخم في بريطانيا ظل أعلى مما هو متحقق في تلك الدول، لذلك رفع بنك بريطانيا أسعار الفائدة إلى (3.5%) في 15 كانون الأول بزيادة من (3.0%) وكانت هذه هي الزيادة التاسعة على التوالي.

وفيما يخصّ اليابان ثالث أكبر اقتصاد في العالم، سجّل نموًا بلغ (1.7%) فقط في عام 2022 وهو أقل من توقعات سابقة لنمو قدره (2.3%)، ومن المتوقع أن يسجل الاقتصاد الياباني (1.1%) خلال عام 2023، في حين توقعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نموًا بحدود (1.8%) في 2023، في حين رفعت الحكومة اليابانية توقعاتها لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلاد إلى (1.5%) في السنة المالية 2023.

وتصطدم الآراء المتقابلة حيال الاقتصاد الياباني بتوقعات ترجح سقوطه في فخ الركود خلال 2023، بضغط من تراجع الصادرات وإنفاق الأسر، مع التضخم المرتفع الذي بلغ (4%) في عام 2022، وإصرار بنك اليابان على سياسته التيسيرية.

وأدت سياسة بنك اليابان إلى تراجع العملة الوطنية خلال 2022 بنحو (12%) مقابل الدولار الأمريكي لتسجل أدنى مستوياتها في ثلاثة عقود، وسجّلت البلاد عجزًا تجاريًا في 2022 بلغ (155)

فقد استمر وسط الآثار غير المباشرة من صدمات التكلفة السابقة ونقص المعروض في سوق العمل مع قوة نمو الأجور واستمرار صلابة طلب المستهلك.

وكذلك أنّ العالم سيواجه ركودًا في عام 2023، بحيث تؤدي تكاليف الاقتراض المرتفعة التي هي في الأساس محاولة من البنوك المركزية لمعالجة التضخم إلى انكماش عدد من الاقتصادات.

وجاءت التوقعات الاقتصادية العالمية أكثر سلبية مما كان متوقعًا بسبب تشديد السياسة النقدية الناجم عن استمرار التضخم المرتفع والواسع النطاق، وضعف زخم النمو في الصين، واستمرار الخلل في الإمدادات، وانعدام الأمن الغذائي الناجم عن الحرب في أوكرانيا.

وتظل الأولوية في معظم الاقتصادات وسط أزمة تكلفة المعيشة هي الوصول إلى تراجع مُعدّل التضخم بشكل مستدام، ومع تشديد الأوضاع النقدية واحتمالات تأثير انخفاض النمو على الاستقرار المالي والمتعلق بالديون، سيكون من الضروري استخدام أدوات السلامة الاحترازية الكلية وتعزيز أطر إعادة هيكلة الديون، وينبغي التركيز في توجيه الدعم من المالية العامة إلى أولئك الأشد تضررًا من تصاعد أسعار الغذاء والطاقة، ولا تزال المخاطر المهددة للاستقرار المالي مرتفعة بوجه عام في الوقت الذي يعيد فيه المستثمرون تقييم توقعاتهم بشأن التضخم والسياسة النقدية، وكان لتغير التوقعات السوقية بشأن دورة أسعار الفائدة دور كبير في تيسير الأوضاع المالية العالمية إلى حد ما، ونظرًا إلى حالة الشد والجذب بين مخاطر الركود المتنامية وحالة عدم اليقين بشأن السياسات النقدية، فقد شهدت الأسواق تقلبات هائلة، وإعلنت بنوك مركزية عدّة في الاقتصادات المتقدمة عن

مليار دولار بضغط من ضعف اللين وارتفاع أسعار الطاقة العالمية وتكاليف الاستيراد والتصنيع.

وارتفعت الاستيرادات بنحو (39.2%) بسبب ارتفاع أسعار الطاقة، ومن المتوقع حدوث تغير في نهج بنك اليابان ومن المرجح أن ينضم إلى موجة التشديد النقدي العالمي ولكن بوتيرة أكثر تحفظًا.

ورجحت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن يستمر انخفاض التضخم في اليابان خلال 2023 مقارنة بغيرها من الاقتصادات المتقدمة؛ لكونه لا يزال منخفضًا مقارنة بالمعدلات المسجلة فيها، وأنّ حزمة التحفيز الاقتصادي التي أقرها اليابان في تشرين الأول من عام 2022 البالغة (265) مليار دولار ستسهم في إنعاش الطلب المحلي وتخفف أعباء ارتفاع أسعار الطاقة عن الأسر.

وتتوقع الحكومة اليابانية أن يرتفع الاستهلاك الخاص الذي يمثل أكثر من نصف الاقتصاد بنحو (2.2%) خلال 2023 بفعل رفع الأجور، ويرجح أن ينمو الاستهلاك الخاص قويًا بدعم من الطلب المحلي الذي بدأ في النمو مع رفع قيود كورونا وإعادة فتح الحدود أمام السياحة الخارجية بدءًا من تشرين الأول 2022 بعد إغلاق لأكثر من عامين.

وهناك بوادر واضحة على أنّ تشديد السياسة النقدية في أغلب الدول المتقدمة بدأ يخفف الطلب والتضخم، ولكن تأثيره الكامل لا يُرجح أن يتحقق قبل 2024، ويبدو أنّ التضخم الكلي العالمي قد بلغ ذروته في الربع الثالث من عام 2022، وتراجعت أسعار الوقود والسلع الأولية، فانخفض التضخم الكلي، ولا سيما في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو وأمريكا اللاتينية، ولكن التضخم الأساسي لم يبلغ ذروته بعد في معظم الاقتصادات ولا يزال أعلى بكثير من مستوياته قبل الجائحة،

حاجتها إلى فرض أسعار فائدة أعلى لمدة أطول
لخفض التضخم.

2. اقتصادات الأسواق الناشئة والنامية

مع ختام عام 2022، تراجع الاهتمام بالاقتصادات الناشئة والنامية مع وجود اهتمام أكبر على الاقتصادات الكبرى وأزماتها التي أحاطت العالم من مشرقه إلى مغربه، لكن هذه الاقتصادات نجحت في اقتناص بعض النجاحات النوعية على مدار العام، على الرغم من أنها تعاني من مشكلات عدّة منها الديون المتراكمة وتأخر التنمية، والمشكلات المستجدة إثر تداعيات الأزمات على اقتصاداتها.

ويتوقع البنك الدولي انخفاض النمو في اقتصادات الأسواق الناشئة والدول النامية من (3.8%) في عام 2022 إلى (2.7%) في عام 2023، مما يعكس ضعفًا ملحوظًا في الطلب الخارجي ويضاعف من ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض قيمة العملة وتشديد شروط التمويل، وتوقع البنك أن يكون نمو إجمالي الاستثمار في هذه الاقتصادات بنحو (3.5%)، وأشار إلى أن الاستثمار الضعيف هو مصدر قلق خطير لأنه يرتبط بضعف الإنتاجية والتجارة.

وخلال 2022، ومع مواصلة الدولار ارتفاعه مقابل العملات الأخرى إلى أعلى مستوياته خلال 20 عامًا، ولا سيّما مع عملات الدول الناشئة زادت كلفة الديون فيما يخص هذه الدول، فضلًا عن الرفع المتتالي والسريع للفائدة الأميركية التي تضيف مزيدًا من الضغوط مع فشل كثير من الدول النامية في سداد ديونها خلال العام، واضطرار كثير منها إلى "تدوير القروض" عبر الاستدانة الجديدة لسداد الأقساط القديمة ولكن بفائدة أعلى.

إنّ نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأسواق الناشئة عاودت الارتفاع إلى مستويات قياسية على الرغم من تراجع حجم الدين العالمي بنحو (6.4) ترليون دولار إلى (290) ترليون دولار في الربع الثالث من عام 2022 (على أساس فصلي) بفعل ارتفاع قيمة الدولار وتراجع مبيعات السندات، إذ أدى عجز الموازنة وتباطؤ النمو الاقتصادي إلى رفع نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات النامية إلى (254%) عام 2022، إلا أنّ الحجم الإجمالي لديون الأسواق الناشئة انخفض إلى (96.2) ترليون دولار من (98.7) ترليون دولار في الربع السابق، في حين انخفضت نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمية للربع السادس على التوالي إلى (343%) من الناتج المحلي الإجمالي.

وكذلك أشار معهد التمويل الدولي إلى أنّه "في ظل تشديد شروط سوق التمويل العالمية، أصبح الوصول إلى الأسواق الدولية أكثر صعوبة لكثير من المقترضين الذين يدفعون فوائد مرتفعة هذا العام، ومن المنتظر أن ترتفع فاتورة الفوائد السيادية العالمية بوتيرة سريعة، ولا سيّما في أفريقيا والاقتصادات الناشئة الأوروبية"، وحذّر صنّاع السياسات ووكالات التصنيف الائتماني من أنّ ضغوط الديون على الاقتصادات النامية الهشة لم تنته بعد، وأنّه من المرجح حدوث مزيد من حالات التعثر.

لكن على الجانب الإيجابي، فإنّ تباطؤ وتيرة الزيادات في أسعار الفائدة في الاقتصادات الرئيسية، ولا سيّما الأمريكية، يمكن أن يسهم في تمهيد الطريق لانتعاش الأسواق الناشئة في عام

2023 مع انخفاض الدولار والتضخم ما يوافر الكثير من الراحة المطلوبة.

وشهدت الأسواق الناشئة في عام 2022 هجرة جماعية للمستثمرين (الأموال الساخنة) بسبب رفع أسعار الفائدة بوتيرة عالية، وانخفضت السندات السيادية المقومة بالعملة المحلية بأكثر قدر منذ عام 2009، وواجهت العملات أسوأ خسائر سنوية منذ تخلف روسيا عن سداد ديونها عام 1998.

إنَّ تشديد الأوضاع المالية في سياق ارتفاع مستويات الديون العالمية أدى إلى انخفاض التوسع الائتماني في الدول الناشئة والنامية، ما أعاق الوصول إلى رأس المال وعطل الاستهلاك والاستثمار، وأثر ذلك سلبًا في النشاط الاقتصادي، وبشكل عام وعلى الرغم من البداية الواعدة، هيمنت التحديات على عام 2022 وأدت إلى نمو عالمي من دون المستوى الأمثل، ومع ذلك من المؤمل أن تعتل أو تتغير معظم أسباب التباطؤ العالمي في عام 2023، بما في ذلك الإغلاق في الصين والقيود المستمرة على سلسلة التوريد وارتفاع أسعار السلع الأساسية وتسارع التضخم وتشديد سياسات البنوك المركزية.

ومع ارتفاع التضخم العالمي وارتفاع سعر الدولار تقع الدول النامية والناشئة في مأزق عنيف، إذ تزداد كلفة الاستيرادات العالمية بشكل بالغ، وعلى الرغم من أنَّ العملات الضعيفة يمكن أن تدعم الصادرات من خلال تنافسية السعر، إلا أنَّ الدول غير المنتجة للسلع الأساسية أو المستوردة الصافية تواجه خطرًا كبيرًا، وهو ما يُلحظ بقوة في نفقات الغذاء والطاقة على وجه الخصوص، ما ينعكس بدوره بشكل حاد على الحالة المعيشية والاجتماعية للفئات الأضعف حالًا.

وتواجه الأسواق الناشئة والدول ذات الدخل المتوسط صدمة عميقة في ما يتعلق بمؤشر مُعدلات التبادل التجاري من حيث قيمة الصادرات نسبة إلى قيمة الاستيرادات، وأشار صندوق النقد الدولي إلى أنَّه يجب على هذه الدول أن تكون في حالة تأهب مع تزايد الرياح المعاكسة وزيادة نقاط الضعف في ظل تباطؤ الاقتصاد العالمي وتقلب أسعار الغذاء والطاقة وتشديد شروط التمويل، وأن المنطقة بحاجة إلى التصرف بسرعة والعمل بطريقة شاملة في الإصلاحات الهيكلية، ويتمثل أحد التحديات الملحة في معالجة أزمة تكلفة المعيشة عبر استعادة استقرار الأسعار وحماية الفئات الضعيفة من خلال الدعم الموجه وضمان الأمن الغذائي.

وأشارت دول مجموعة العشرين إلى أنَّ البنوك المركزية ستواصل تقييم وتيرة تشديد السياسة النقدية، والتأكيد مجددًا على التزامهم تجنب التقلبات المفرطة لأسعار الصرف، وهذه البنوك ستضع في حسابها أيضًا الحاجة إلى الحد من التداعيات، في إشارة إلى القلق بين الاقتصادات الناشئة إزاء التأثير الذي يمكن أن تحدثه قرارات رفع أسعار الفائدة الأميركية بشكل حاد في أسواقها.

وفيما يخص الاقتصاد الصيني فقد تأثر سلبًا مع ارتفاع أعداد المصابين بفيروس كوفيد - 19 في عام 2022، وقيام الحكومة بإغلاق عدد من المدن وعلى رأسها مدينة شنغهاي، مما أضعف مُعدلات الإنتاج والاستهلاك، ومن ثمَّ تراجع النمو الاقتصادي، وعلى الرغم من تخلي الحكومة الصينية عن تطبيق سياسة "صفر كوفيد" مؤخرًا، فإنَّه من غير المستبعد أن يشهد الاقتصاد الصيني انتعاشًا سريعًا، إذ سيستمر تراجع الأداء

2022 بانخفاض (1.28) نقطة مئوية مقارنة بعام 2018، في حين أصبحت التكلفة التي تكبدتها الصين نتيجة التعامل مع جائحة كوفيد ومحاولة احتوائها غير المجدية أكثر وضوحًا، إذ وصل عجز الميزانية إلى مستوى قياسي بلغ (1.3) ترليون دولار.

وتوقع صندوق النقد الدولي أن ينمو اقتصاد الصين بنسبة (5.2%) في عام 2023 بعد أن تخطى عن الإجراءات المشددة لمكافحة انتشار كورونا، ومن ثم سينخفض إلى (4.5%) في العام 2024، قبل أن يستقر عند أقل من (4%) على المدى المتوسط وسط تراجع ديناميكية الأعمال وتباطؤ التقدم في الإصلاحات الهيكلية.

وكذلك لا تزال النظرة المستقبلية للاقتصاد الهندي قوية مع توقعات لتراجع النمو في عام 2023 إلى (6.1%) مقارنة مع أدائها في عام 2022، إذ سجل نموًا بـ (6.8%)، وهذا يعني أن الاقتصاديين الآسيويين القويين (الصين والهند) سيسهمان في أكثر من (50%) من النمو العالمي في عام 2023.

إنَّ من الأسباب الرئيسة في نهوض اقتصاد الهند هو قدرتها على تنمية قطاع التصنيع لديها، وأنَّ الهند عملت على تطوير قطاعات تكنولوجيا المعلومات والأدوية على مستوى عالمي، ولديها طلب قوي من المستهلكين يمثل نحو (55%) من الاقتصاد، كذلك أسهمت الإصلاحات الحكومية التي تضمنت خفض ضريبة الشركات من (35%) إلى (25%) وفتح الهند لمزيد من الاستثمار الأجنبي إلى تحرير رؤود الأعمال، فضلًا عن السياسات الحكومية التي أدت إلى زيادة الاستثمار العام وإعفاء المدينين وضمانات الائتمان التي

الاقتصادي، ولا سيَّما خلال الربع الأول من عام 2023، قبل أن يتحسن في الربع الثاني منه، وانخفض نمو الاقتصاد الصيني إلى (3%) في 2022 وهي المرة الأولى منذ أكثر من 40 عامًا التي يقل فيها النمو عن المتوسط العالمي، وتسارعت معدلات التضخم السنوي في الصين في عام 2022 وبلغت (2%) مدفوعة بارتفاع أسعار المواد الغذائية حتى مع تذبذب الطلب المحلي بسبب القيود المفروضة على النشاط الاقتصادي مع انفجار عدوى تفشي كورونا، وأدى الانتشار السريع للعدوى إلى إبقاء عدد من الأشخاص داخل منازلهم وأفرغ المتاجر والمطاعم، وأجبرت المصانع على إغلاق أو خفض الإنتاج بسبب مرض العمال.

وكذلك فإنَّ مؤشر أسعار المستهلك في 2022 ارتفع بمقدار مقارب للتوقعات بنسبة (1.8%) بالمقارنة مع عام 2021، وارتفع مؤشر أسعار المستهلكين بالصين وهو مقياس رئيس للتضخم بنسبة (2%) على أساس سنوي في عام 2022، مقارنةً بالهدف الحكومي البالغ نحو (3%)، وحققت الصين فائضًا تجاريًا ضخماً بلغ مستوى قياسي عند (877.6) مليار دولار في عام 2022 مع ارتفاع الصادرات على الرغم من تراجع الطلب الأمريكي والأوروبي وقيود وباء كورونا التي أدت إلى إغلاق شغهاي وغيرها من المراكز الصناعية بشكل مؤقت.

وفيما يتعلق بالسياسة النقدية خفضت الصين أسعار الفائدة الرئيسة للقروض للحفاظ على أسعار الفائدة الحقيقية عند مستوى مناسب، مما أدى بشكل فاعل إلى خفض التكاليف المالية ودعم الاقتصاد الحقيقي، وبلغ متوسط أسعار الفائدة على قروض الشركات الجديدة (4.17%) في عام

من ارتفاع أسعار النفط الناجم عن النزاع بين روسيا وأوكرانيا، أمّا البلدان العربية الأخرى، فمن المتوقع أن يكون نموها أبطأ مما كان متوقعاً قبل الأزمة، إذ سيقلّ ارتفاع أسعار النفط على البلدان العربية المتوسطة الدخل، وسيتعرض الأمن الغذائي فيها للخطر نتيجة للعقوبات الاقتصادية على الاتحاد الروسي، واضطراب سلاسل الإمداد الذي ستسببه الأعمال العسكرية، وسيواجه بعض البلدان تقلص المساعدة الإنمائية الرسمية.

وتوقع البنك الدولي أن يؤدي تراجع معدلات النمو التي تشهدها دول المنطقة العربية المنتجة للنفط إلى تباطؤ معدل النمو في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وقدّر أن يتراجع نمو دول المنطقة العربية المنتجة للنفط من (6.1%) عام 2022 إلى (3.3%) عام 2023 وإلى (2.3%) عام 2024، وفيما يخصّ دول مجلس تعاون الخليج العربي وبفضل ثبات أسعار صرف عملاتها مقابل الدولار ودعم الوقود، تمكّنت هذه الدول من الإبقاء على التضخم عند مستوى أدنى بكثير من المتوسط العالمي.

وتميل الدول المصدّرة للنفط والغاز في الخليج إلى السير باتجاه الاحتياطي الفيدرالي في تحركات أسعار الفائدة، إذ ترتبط معظم عملات المنطقة بالدولار الأمريكي، ورفعت دول الخليج أسعار الفائدة لمجاعة الفيدرالي الأمريكي ومنع خروج رؤوس أموال المودعين من البنوك الخليجية والاتجاه للأمريكية، ويترتب على ذلك القرار رفع سعر الفائدة على الاقتراض ما يعني ركود النشاطات غير النفطية وهي "الصناعية والاقتصادية والتجارية"، فضلاً عن أنّ رفع سعر الفائدة يتسبب في قلة السيولة المالية بالأسواق ما يؤثر سلباً في الحركة التجارية والصناعية

ساعدت على إبقاء التضخم تحت السيطرة نسبياً الذي بلغ (5.72%) في 2022.

ورفع البنك المركزي الهندي أسعار الفائدة مرات عدّة في عام 2022 لتصل إلى (6.25%). ويهدف البنك من خلال هذه الخطوة إلى كبح معدلات التضخم المرتفعة، وبذلك تخلى البنك عن تمسكه بالسياسة التيسيرية، ما عزز ذلك التوقعات بمزيد من الارتفاعات للفائدة.

ثانياً: التطورات العربية

لا تزال معظم بلدان العالم في طور التعافي من جائحة كوفيد-19، ويتوقع أن يكون للحرب في أوكرانيا تداعيات شديدة على الاقتصاد العالمي بشكل عام والعربي بشكل خاص، ويختلف حجم الأثر من بلد إلى آخر ويعتمد على مكونات اقتصاد البلد وعلى قدر ارتباطه التجاري والمالي مع بلدي النزاع، وأشارت التوقعات إلى أنّه في حالة انتهاء النزاع في عام 2022 كان سيرتفع الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية إلى نسبة (5.18%) في عام 2022 بدلاً من (4.78%)، أي بفارق نحو (11) مليار دولار.

وأشارت بيانات صندوق النقد الدولي إلى أنّ الدول العربية النفطية سيطرت على نحو نصف قائمة اقتصادات العالم الأسرع نمواً خلال عام 2022، على الرغم من الصعوبات التي واجهها عدد من البلدان خلال العام الجاري، والظروف الاقتصادية غير المواتية، إلّا أنّ أسعار النفط كانت داعماً لثلاث دول عربية منتجة للنفط للتواجد ضمن القائمة وهي العراق والكويت والسعودية.

ستحقق بلدان مجلس التعاون الخليجي كثيفة التصدير للنفط الاستفادة لاقتصاداتها من جَراء انتعاش أسواق النفط، وستشهد أسرع وتيرة في نموها منذ عام 2014، وستفيد هذه البلدان أيضاً

المزيد من الفرص الاستثمارية أمام الصناديق التنموية والقطاع الخاص.

وخفض البنك الدولي توقعاته لأكبر اقتصاد في المنطقة عن التقديرات التي أصدرها منتصف 2022، بمقدار (0.1%) لهذا العام إلى (3.7%)، وبواقع (0.7%) للعام المقبل إلى (2.3%)، لافتاً إلى أن التعديلات بالانخفاض في توقعات آفاق النمو تأتي انعكاساً للتباطؤ الذي يُتوقع أن يتعرض له الشركاء التجاريون الرئيسون للمملكة والتخفيضات الجديدة في إنتاج النفط والآثار اللاحقة لتشدّد السياسة النقدية المحلية.

وفي المقابل، أشار البنك إلى أن ارتفاع مُعدّل التضخم وتشدّد الأوضاع المالية أثر بشكل كبير في الناتج المحلي في دول المنطقة المستوردة للنفط، إذ شهدت مصر على سبيل المثال تباطؤاً كبيراً في النمو مع ارتفاع التضخم ليصل إلى مُعدّلات غير مسبوقة، مقدّراً أن ينمو اقتصاد مصر بمُعدّل (4.5%) للسنة المالية 2022-2023 وهو أقل من توقعات حزيران البالغة (4.8%).

وفي عام 2022 واجهت مصر على غرار غيرها من الدول العربية ودول العالم عدداً من التحديات الاقتصادية، وتزايدت حدتها بعد الحرب الروسية الأوكرانية وما تلاه من نقص للإمدادات في مواد أساسية مثل النفط والغاز والقمح، وارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية.

وعلى مدى هذا العام عانى الاقتصاد من تداعيات تعويم الجنيه وتراجع قيمته أمام العملات الدولية، وشُحّ الدولار في السوق المصرية، وارتفاع فاتورة الاستيرادات الأساسية، وانعكست كلها سلبياً على القدرة الشرائية للأفراد، وبلغ مُعدّل التضخم (21.3%)، وبلغ الدين الخارجي (162.9) مليار

والاقتصادية، فضلاً عن أن الاعتمادات البنكية ستكون مرتفعة الفائدة مما يؤثر في الصادرات والاستيرادات للقطاعات غير النفطية، ويترتب على رفع سعر الفائدة نقص عمليات الإقراض، ما يعني خسارة البنوك التي تعيش على العوائد المالية للقروض.

وفيما يخص المملكة العربية السعودية، حقق الاقتصاد السعودي خلال عام 2022 نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بلغ (8.7%) على الرغم من الظروف والتحديات الاقتصادية المُعقدة التي تعيشها دول العالم، متجاوزاً بذلك توقعات المنظمات الدولية التي بلغت في أقصى تقديراتها (8.3%)، في حين يُعدّ مُعدّل النمو الحالي أعلى المُعدّلات السنوية في العقد الأخير.

كما بلغ مُعدّل التضخم (2.6%) وجاء ذلك بعد اتخاذ المملكة مجموعة إجراءات لحماية الاقتصاد من التضخم، أبرزها تثبيت أسعار الطاقة واتخاذ إجراءات استباقية مثل وضع أسقف على أسعار بعض المشتقات البترولية، واستطاعت من خلالها احتواء التضخم والحد من تأثير ارتفاع الأسعار.

ورفع البنك المركزي السعودي في عام 2022 سعر الفائدة بمقدار (50 نقطة أساس من 4.5%) إلى (5%)، وإنّ قرار المركزي السعودي برفع أسعار الفائدة جاء متسقاً مع المتغيرات الاقتصادية العالمية وما يطرأ عليها من تغييرات، ولا سيما بعد رفع الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة.

إنّ السياسات التي اتخذتها المملكة لدعم الاقتصاد الوطني أسهمت في تنوع مصادره وتوفير البيئة المناسبة لتحقيق النمو الذي شهده الناتج المحلي الإجمالي بمكوناته كافة خلال هذا العام، إذ أسهمت الإصلاحات الاقتصادية والمالية بإتاحة

من حالات الانكماش الاقتصادي، وزيادة معدلات الفقر.

إنَّ إمكانية حدوث المزيد من الصدمات المعاكسة يمكن أن تدفع الاقتصاد العالمي إلى الركود في عام 2023، وإن الدول الصغيرة معرضة للخطر على نحو خاص، وأُنه حتى من دون وقوع أزمة أخرى فإنَّ النمو العالمي خلال 2023 يتوقع أن يتباطأ بشكل حاد، ما يعكس تشديد السياسة النقدية الذي يهدف إلى احتواء التضخم المرتفع للغاية، وتدهور الأوضاع المالية والاضطرابات المستمرة الناجمة عن الحرب الروسية الأوكرانية، لذلك فإنَّ الوضع يتطلب بذل جهود عالمية على المستوى الوطني بصورة عاجلة للتخفيف من مخاطر الانكماش، وكذلك أزمة الديون في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، إذ من المتوقع أن يظل نمو الاستثمار أقل من المتوسط خلال العقدَيْن الماضيين.

استنادًا إلى ما سبق يمكن القول إنَّ المزيد من التدهور بالأوضاع المالية أو الاقتصادية على الصعيدين العالمي والمحلي قد يؤدي إلى دخول البلدان التي تعاني اختلالات كبيرة في اقتصادها الكلي نَقْصَ الأزمات، إذ قدَّم محافظو البنوك المركزية من جميع أنحاء العالم إجراءات برفع أسعار الفائدة بقوة لتخفيف ضغوط الأسعار، في حين تدعم الحكومات الشركات والأسر من خلال احتواء تكاليف الطاقة، لذلك من الأهمية بمكان أن تضمن الجهات الحكومية في الأسواق الناشئة والبلدان النامية التركيز في تقديم أي دعم مالي إلى الفئات الضعيفة، وأن تظل توقعات التضخم ثابتة، وأن تستمر الأنظمة المالية في التحلي بالمرونة.

دولار، في حين بلغ الدين العام المحلي عند (5.7) ترليون جنيه تقريبًا، ويترتب على هذا الدين العام أمور عدّة، منها زيادة الأعباء على الموازنة العامة للدولة، بدفع فاتورة هذه الديون التي قدرت بنحو (690) مليار جنيه في موازنة 2022-2023، ومن المتوقع أن يتم تجاوز هذا الرقم نظرًا إلى توسع الحكومة في المديونية العامة خلال السنة. وأدى تزايد فاتورة فوائد الديون في مصر إلى تقييد صنّاع السياسة الاقتصادية، سواء فيما يتعلق بزيادة الإنفاق على الخدمات العامة من تعليم وصحة، أم الإنفاق على مشروعات البنية الأساسية، وكذلك يدفع الحكومة لزيادة الضرائب لأجل سداد أعباء الدين سواء الأقساط أو الفوائد، وأنها تلجأ كثيرًا للديون قصيرة الأجل، في حين أنَّ مواردها لا تسمح للتعامل مع هذه الديون، مما يجعلها تضطر للاستدانة كل عام، لذلك سجّل العجز في الموازنة العامة للدولة بحدود (30) مليار دولار.

وتبيّن أرقام ميزان المدفوعات لمصر في عام 2022 أنَّ العجز التجاري بلغ (43.3) مليار دولار، بسبب بلوغ الاستيرادات السلعية (87.3) مليار دولار، في حين بلغت الصادرات السلعية (43.9) مليار دولار، ولهذه الأسباب اضطرت الحكومة المصرية إلى التفاوض مجددًا مع صندوق النقد الدولي للحصول على قروض.

وفيما يتعلق بالآفاق المستقبلية، فإنَّ المخاطر المحدقة بالنمو في المنطقة العربية لا تزال موجودة، فالآثار غير المباشرة الناجمة عن المزيد من الضعف في أوضاع الشركاء التجاريين الرئيسيين، وتشديد الأوضاع المالية العالمية، وتقادم التوترات الاجتماعية، وعدم الاستقرار السياسي، تسلط جميعها الضوء على احتمال حدوث المزيد



الفصل الثاني

تطورات القطاعات الاقتصادية المحلية

Developments of Local Economic Sectors

الناتج المحلي الإجمالي

(82,984) ترليون دينار عام 2022 مقابل (83,011) ترليون دينار عام 2021، ويُعزى ذلك إلى انخفاض كُلٍّ من نشاطات الزراعة والغابات والصيد وصيد الأسماك، البناء والتشييد، المال وتأمين خدمات العقارات، وما إلى ذلك، على النحو المبين في ملحق الجدول (1).

- ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي مع النفط بالأسعار الجارية لعام 2022 مقارنة بالعام السابق بنسبة (27.2%) ليسجل (383.1) ترليون دينار عام 2022 مقابل (301.2) ترليون دينار عام 2021 ويُعزى ذلك إلى ارتفاع نشاط النفط الخام بنسبة (59.4%).

وسجلت القيمة المضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي من دون النفط ارتفاعاً أيضاً بنسبة (0.1%) ويُعزى ذلك إلى نمو نشاطات (الصناعات التحويلية، الكهرباء والماء، النقل والمواصلات والخزن، تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه ذلك) بنسب (2.1%، 7.5%، 10.4%، 12.4%)، على النحو المبين في ملحق جدول (2).

- ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ليلبلغ (6.3) مليون دينار عام 2022 مقابل (5.0) مليون دينار في العام السابق، أي بنسبة ارتفاع بلغت (26%)، على النحو المبين في جدول (1).

أولاً: الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022

تصدر العراق قائمة الدول العربية الأكثر نمواً في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022، وجاء في المرتبة الثانية بضمن قائمة الدول العشر الأعلى نمواً في العالم لعام 2022، بحسب تصنيفات صندوق النقد الدولي يواصل الاقتصاد العراقي انتعاشه نتيجة ارتفاع إنتاج النفط مع رفع القيود وزيادات الحصص الشهرية لمقررات (OPEC+) وتعافي أسعار النفط الخام العالمية جزاء زيادة الطلب العالمي مقارنة مع عام 2021، إذ أثر انخفاض الإصابات بجائحة كورونا نتيجة زيادة تلقي اللقاحات وارتفاع أسعار النفط الخام العالمية ومقررات (OPEC+) بشكل إيجابي في إجمالي الناتج المحلي سواء بالأسعار الجارية أم الثابتة، وتقصيلاً لذلك نبين الآتي:

تشير التقديرات الأولية لمؤشرات الناتج المحلي الإجمالي في العراق لعام 2022 إلى:

- ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2022 بنسبة (7.0%) بعد طرح رسم الخدمة المحتسب قياساً بالعام السابق، ليسجل (212.4) ترليون دينار مقابل (198.5) ترليون دينار عام 2021، وذلك لنمو نشاطات (التعدين والمقالع، الصناعات التحويلية، الكهرباء والماء، النقل والمواصلات والخزن، تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه ذلك، خدمات التتمة الاجتماعية والشخصية) بنسب (11.9%، 2.0%، 11.5%، 2.1%، 4.6%، 2.3%) على التوالي.

وسجلت القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي من دون النفط انخفاضاً بنسبة (0.03%) لتبلغ

ثانيًا: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية بحسب مجموع النشاطات الرئيسية (السلعية، التوزيعية والخدمية) وعلى النحو الآتي:

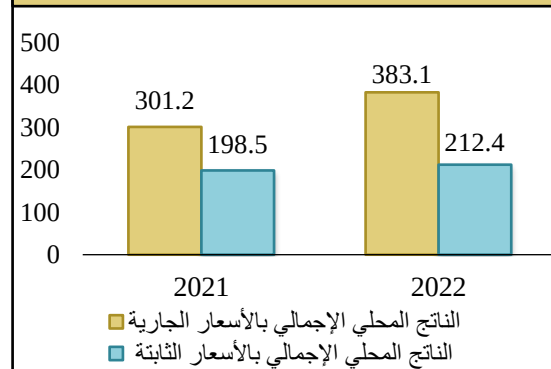
1. الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للنشاطات الرئيسية (السلعية، التوزيعية والخدمية)

سجلت النشاطات السلعية بالأسعار الثابتة عام 2022 ارتفاعًا بلغت نسبته (9.9%) لتبلغ قيمته (145,805.6) مليار دينار مقابل (132,651.3) مليار دينار العام السابق، ويُعزى ذلك إلى الارتفاع في نمو القيمة المضافة في معظم القطاعات الإنتاجية ما عدا الزراعة والبناء والتشييد من جانب آخر شكّلت النشاطات السلعية أعلى نسبة مساهمة لتبلغ (68.4%) نتيجة ارتفاع مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

وسجلت النشاطات التوزيعية ارتفاعًا بنسبة (3.2%) لتبلغ (35,891.0) مليار دينار مقابل (34,765.9) مليار دينار في العام السابق، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع القيمة المضافة في كلٍّ من قطاع النقل والمواصلات والخزن وقطاع تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه ذلك وقطاع البنوك والتأمين بنسب (2.1%، 4.6%، 4.8%) على التوالي، إلا أنها ما زالت تسجل نسبة منخفضة بتكوين الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ (16.8%).

وسجلت النشاطات الخدمية انخفاضًا بنسبة (1.2%) عن العام السابق لتبلغ (31,467.8) مليار دينار مقابل (31,860.6) مليار دينار عام 2021 نتيجة انخفاض كلٍّ من ملكية دور السكن ونشاط الحكومة العامة بنسبة (9.4%-، 2.0%-) على التوالي. وبذلك تحتل النشاطات السلعية المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية من الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة (68.4%) تليها

شكل (1) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية عامي 2021-2022 (ترليون دينار)



جدول (1) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية ومتوسط نصيب الفرد عامي 2021-2022

مُعدّل النمو %	2022	2021	التفاصيل
7.0	212.4	198.5	الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (ترليون دينار) (100=2007)
27.2	383.1	301.2	الناتج المحلي بالأسعار الجارية (ترليون دينار)
26.0	6.3	5.0	متوسط نصيب الفرد بالأسعار الجارية (مليون دينار)

- المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء.

- بلغت الأهمية النسبية لنشاط قطاع النفط الخام بالأسعار الثابتة (60.7%) عام 2022 مقابل (56.6%) عام 2021، وهذه النسبة تُعدُّ الأعلى قياسًا بالقطاعات الأخرى (غير النفطية) التي شكّلت (39.3%) من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة عام 2022 مقابل (41.0%) في العام السابق، وهو ما يوضح ارتفاع مساهمة القطاع النفطي وتعمق الريعية، جدول (2).

جدول (2) المساهمة النسبية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للقطاع النفطي وبقية القطاعات الأخرى عامي 2021-2022

القطاعات	2021	2022
نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي (%)	56.5	60.9
نسبة مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي (%)	43.5	39.1
المجموع	100	100

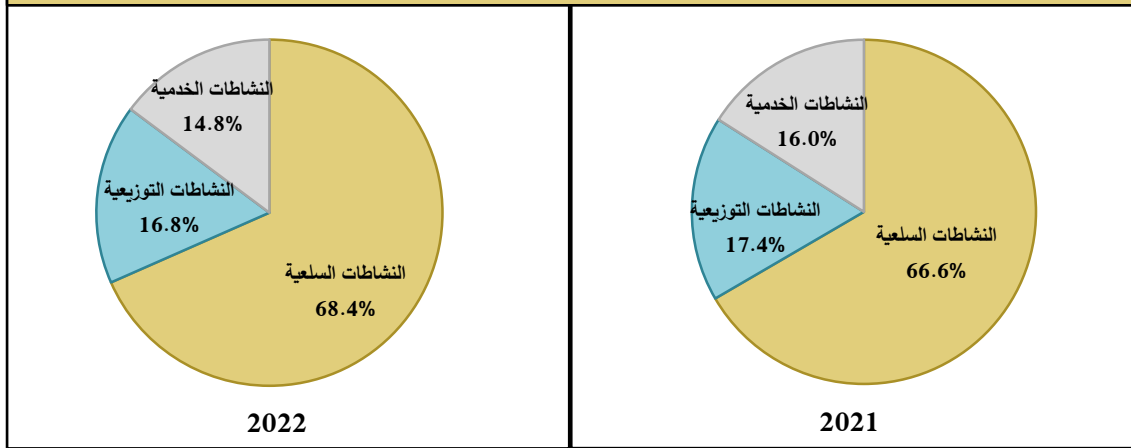
- المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء.

النشاطات التوزيعية بنسبة (16.8%) وهذا أثر في نسبة مساهمة النشاطات الخدمية لتبلغ (14.8%)، على النحو المبين في جدول (3).

جدول (3) المساهمة النسبية في نمو الناتج المحلي للنشاطات الرئيسية بالأسعار الأساسية الثابتة عامي 2022-2021 (100=2007)			
(مليار دينار)	2022	2021	النشاطات
معدل النمو %			
9.9	145,805.6	132,651.4	النشاطات السلعية
3.2	35,891.0	34,765.9	النشاطات التوزيعية
-1.2	31,467.8	31,860.6	النشاطات الخدمية
7.0	213,164.40	199,277.80	الناتج المحلي الإجمالي بحسب النشاطات

- المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء.
- *تقديرات أولية فصلية.

شكل (2) نسبة مساهمة النشاطات من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (%) عامي 2022-2021



النشاطات الخدمية انخفضاً خلال هذا العام بنسبة (4.4%-) وبنسبة مساهمة بلغت (19.3%) لتبلغ (74,346.3) مليار دينار مقابل (77,793.3) مليار دينار عام 2021 ويعزى هذا إلى انخفاض كُلي من ملكية دور السكن ونشاط الحكومة المركزية بسبب عدم إقرار الموازنة، على النحو المبين في جدول (4).

ونلاحظ من الشكل (3) أنَّ هناك زيادة في مساهمة النشاطات السلعية على حساب كُلي من النشاطات الخدمية والنشاطات التوزيعية.

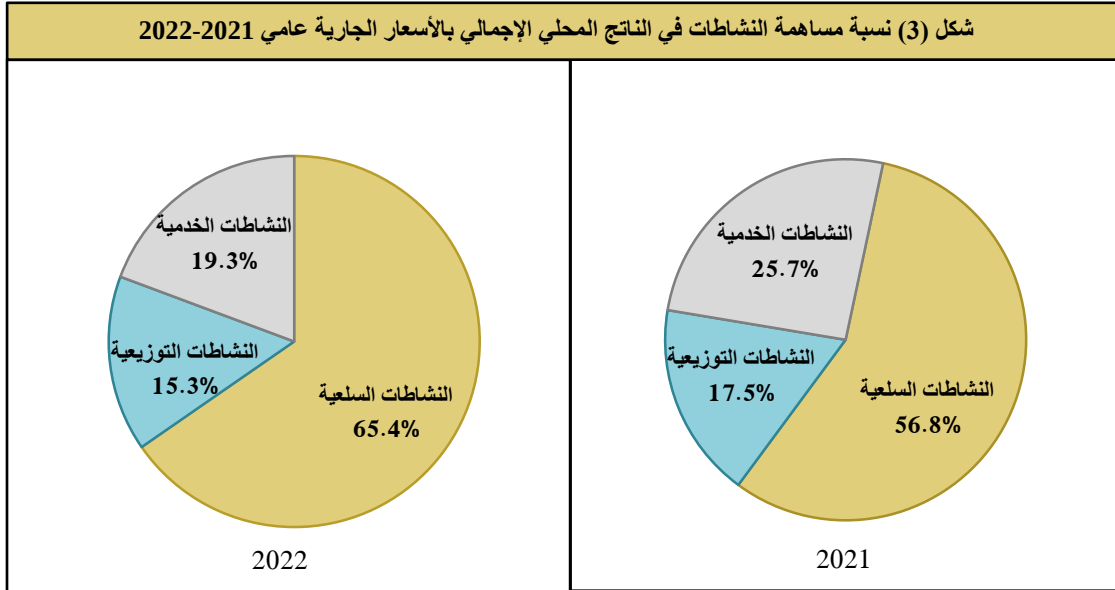
2. الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للنشاطات الرئيسية (السلعية، التوزيعية والخدمية)

سجّلت النشاطات السلعية بالأسعار الجارية لعام 2022 ارتفاعاً بنسبة (46%) وبنسبة مساهمة بلغت (65.4%) لتبلغ (251,291.9) مليار دينار مقابل (171,789.4) مليار دينار لعام 2021، ويُعزى ذلك إلى الارتفاع الحاصل في كل القطاعات باستثناء البناء والتشييد وسجّلت النشاطات التوزيعية بالأسعار الجارية ارتفاعاً بنسبة (10.9%) وبنسبة مساهمة بلغت (15.3%) لتبلغ (58,917.0) مليار دينار مقابل (53,109.2) مليار دينار للعام السابق. وسجّلت

جدول (4) المساهمة النسبية في نمو الناتج المحلي للنشاطات الرئيسية بالأسعار الجارية عامي 2021-2022 (مليار دينار)			
النشاطات	2021	2022	معدل النمو %
النشاطات السلعية	171,789.4	251,291.9	46.3
النشاطات التوزيعية	53,109.2	58,917.0	10.9
النشاطات الخدمية	77,793.3	74,346.3	4.4-
الناتج المحلي الإجمالي بحسب النشاطات	302,691.9	384,555.2	27.0

- المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء.

- *تقديرات أولية فصلية.



ثالثاً: النشاطات الرئيسية المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

1. نشاط الزراعة والغابات والصيد وصيد الأسماك سجلت القيمة المضافة لنشاط هذا القطاع عام 2022 بالأسعار الثابتة انخفاضاً بنسبة (10.6-%) ليسجل ما مقداره (6,763.1) مليار دينار مقابل (7,561.8) مليار دينار للعام السابق، نتيجة انخفاض الإنتاج الزراعي إذ سجل إنتاج (الحنطة والشعير) انخفاضاً بنسبتي (34.7-%، 46.1-%) على التوالي قياساً بالعام السابق 2021، ويُعزى ذلك إلى قلة تساقط الأمطار خلال الموسم وتقلص المياه السطحية القادمة من دول الجوار، فضلاً عن سياسة الإغراق التي تنتهجها دول الجوار وهو ما يسهم في ضعف القدرة التنافسية للمنتج المحلي، وضعف توفير الأسمدة

من وزارة الزراعة الناجم عن ضعف المخصصات المالية لهذه الوزارة، من جانب آخر كان لتراجع المساحة المزروعة لهذين المحصولين بنسبة (22.0-%) قياساً بالعام السابق الأثر الواضح في انخفاض إنتاج الحنطة والشعير هذا العام.

وكذلك انخفض متوسط غلة الدونم الواحد لمحصول الحنطة بنسبة (17.4-%) ليسجل (369.3) كغم/ دونم عام 2022 مقابل (447.3) كغم/ دونم 2021، مما أثر في حجم إنتاجه ليتراجع هو الآخر بنسبة (34.7-%) لعام 2022.

في حين انخفض متوسط غلة الدونم لمحصول الشعير ليبلغ (62.6) كغم/ دونم عام 2022 مقابل (86.2) كغم/ دونم عام 2021، أي بنسبة (27.4-%)، مما أدى إلى تراجع الإنتاج بنسبة (46.1-%) على النحو المبين في جدول (5).

جدول (5) الإنتاج الزراعي والمساحات المزروعة وإنتاجية الدونم الواحد في العراق عامي 2021-2022								
	المساحة المزروعة (1000) دونم		الإنتاج (1000) طن		متوسط غلة الدونم الواحد (كغم/دونم)			
	*2022	% التغير	*2021	% التغير	*2022	% التغير		
الحنطة	9,464	-20.9	4,234	-34.7	447.3	-17.4		
الشعير	3,092	-25.3	267	-46.1	86.2	-27.4		
المجموع	12,556	-22.0	4,501	-35.4	533.5	-19.0		

- المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء.

- * عدا إقليم كردستان وبعض القرى في محافظات نينوى، مركوك، ديالى، الأنبار وصلاح الدين.

2. نشاط قطاع التعدين والمقالع

سجلت القيمة المضافة لنشاط هذا القطاع عام 2022 بالأسعار الثابتة انخفاضاً بنسبة (11.9%) ليسجل ما مقداره (129,554.6) مليار دينار مقابل (115,799.6) مليار دينار للعام السابق، ويعزى ذلك بالدرجة الأساس إلى ارتفاع نشاط النفط الخام بنسبة (12.1%) خلال هذا العام ليسجل ما مقداره (129,485.6) مليار دينار مقابل (115,485.7) مليار دينار عام 2021، نتيجة لارتفاع كميات الإنتاج المقرر في إطار اتفاق أوبك+، فضلاً عن إجراءات العزل في العالم مما أثر في الطلب العالمي على الطاقة مقارنة بالعام السابق، في حين سجلت الأنواع الأخرى من التعدين انخفاضاً بنسبة (55.7%-) قياساً بالعام السابق، أما على صعيد نسبة مساهمة هذا القطاع فإنه يحتل المرتبة الأولى بنسب المساهمة لتبلغ (60.8%) من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة اعتماد الاقتصاد العراقي بشكل أساس على النفط الخام الذي يشكل (60.7%) من الناتج المحلي الإجمالي.

جدول (6) الكميات المنتجة ومعدل سعر البرميل والمعدل اليومي لتصدير النفط عامي 2021-2022			
السنة	كمية النفط الخام المنتج (مليون برميل)	معدل سعر البرميل (دولار)	المعدل اليومي للتصدير (مليون برميل)
2021	1453.4	68.4	3.0
2022	1628.7	95.6	3.3
نسبة التغير %	12.1	39.8	10.0

- المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية

3. نشاط الصناعة التحويلية

شهدت الصناعات التحويلية بالأسعار الثابتة لهذا القطاع ارتفاعاً بنسبة (2.0%) قياساً بالعام السابق لتسجل (2,641.6) مليار دينار عام 2022 مقابل (2,590.4) مليار دينار عام 2021 يعود سبب ارتفاع مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي إلى ارتفاع الإنتاج في الصناعات الدوائية، إذ حققت سوق الدواء العراقية ارتفاعاً في المبيعات للصناعات الدوائية خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري 2022 فضلاً عن إعادة إنتاج عدد من المصانع في مجالات متعددة لتحقيق نمو بنسبة (16%). أما فيما يخص الصناعات البتروكيمياوية فقد ارتفعت خلال هذا العام كميات الإنتاج المتحقق للإسمنت الاعتيادي والمقاوم بنسبة (7.6%)، (15.5%) على التوالي في حين شهدت كميات السماد نوع يوريا انخفاضاً ملحوظاً بنسبة (30.5%) لتبلغ (166) ألف طن مقابل (239) ألف طن من العام السابق.

جدول (7) كميات الإسمنت المنتجة عامي 2021-2022			
إسم المادة	2021	2022	نسبة التغير %
سمنت عادي	3,388,330.5	3,645,906.5	7.6
سمنت مقاوم	3,878,481.3	4,478,844.3	15.5
الأسمدة النتروجينية (اليوريا)	238,852.0	165,886.0	-30.5

- المصدر: وزارة الصناعة والمعادن.

واط/ ساعة عام 2022 مقابل (3,877.8) ميكا واط/ ساعة عام 2021.

جدول (9) الطاقة المستوردة والخطوط الاستثمارية المحلية عامي 2021-2022 (MW)			
البيان	2021	2022	نسبة التغير %
المستوردة خطوط الطاقة	855.7	403.0	-52.9
الخطوط الاستثمارية	3,877.8	5,306.0	36.8
المجموع	4,733.4	5,709.0	20.6

المصدر: وزارة الكهرباء.

5. نشاط البناء والتشييد

سجل نشاط قطاع البناء والتشييد بالأسعار الثابتة عام 2022 انخفاضا ملحوظا بنسبة (-0.3%) مقارنة بعام 2021، إذ سجلت القيمة المضافة (5,462) مليار دينار مقابل (5,477.9) مليار دينار في العام السابق، وذلك لارتفاع أسعار المواد الانشائية بشكل عام والمستورد بشكل خاص من جانب وإلى انخفاض الاستثمارات الحكومية من جانب آخر نتيجة عدم إقرار الموازنة ويسهم هذا القطاع بنسبة (2.6%) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

6. نشاط النقل والمواصلات والخزن

شهد قطاع النقل والمواصلات ارتفاعا في معدل نموه السنوي بالأسعار الثابتة خلال هذا العام وبنسبة (2.1%) مقارنة بالعام السابق، إذ سجلت القيمة المضافة له (19,470.1) مليار دينار مقابل (19,067.0) مليار دينار عام 2021، ويُعزى هذا الارتفاع إلى تخفيف قيود العزل التي شهدها العالم خلال عام 2021 التي كانت مفروضة أثناء وباء كورونا، إذ أسهم بنسبة (9.1%) من الناتج المحلي الإجمالي. وكذلك أعلنت وزارة النقل عن زيادة حركة الملاحة الجوية فوق العراق وأكد الطيران الفيدرالي أنه يُعدّ الأجواء

4. نشاط الكهرباء والماء

سجلت القيمة المضافة لنشاط قطاع الكهرباء بالأسعار الثابتة لعام 2022 ارتفاعا بنسبة (11.5%) قياسا بالعام السابق، إذ بلغت القيمة المضافة (1,384.1) مليار دينار مقابل (1,241.8) مليار دينار 2021، إلا أنه ما زال يسجل نسبة مساهمة ضئيلة في الناتج المحلي الإجمالي بلغت (0.6%). ويُعزى ارتفاع القيمة المضافة إلى زيادة إنتاج الطاقة الكهربائية بنسبة (15.8%) مقابل ارتفاع الطلب عليها بنسبة (20.7%) الأمر الذي أدى إلى زيادة العجز في الطاقة الكهربائية من (-8,985) ميكا واط عام 2021 إلى (-11,533) ميكا واط عام 2022، جدول (8).

جدول (8) مُعدل الإنتاج والطلب على الطاقة الكهربائية عامي 2021-2022 (MW)			
البيان	2021	2022	نسبة التغير %
إنتاج الطاقة	13,990	16,195	15.8
الطلب على الطاقة	22,975	27,728	20.7
العجز	-8,985	-11,533	28.4

المصدر: وزارة الكهرباء.

- سجل مُعدل الاستيراد للطاقة الكهربائية انخفاضا عام 2022 بنسبة (52.9%) مقارنة بعام 2021، لتسجل (5,709.0) ميكا واط/ ساعة مقابل (4,733.4) ميكا واط/ ساعة في العام السابق، على النحو المبين في جدول (9).

- سجلت الطاقة الإنتاجية في الخطوط الاستثمارية المحلية ارتفاعا بنسبة (36.8%) مقارنة بالعام السابق لتبلغ (5,306.0) ميكا

الاقتصادي الذي انعكس في زيادة الخدمات المقدمة للأفراد سواء من خلال ارتفاع أعداد المدارس الخاصة والمستشفيات أم وسائل الترفيه، على الرغم من انخفاض نشاط الحكومة العامة بنسبة (2.0%) نتيجة عدم إقرار الموازنة لعام 2022. واحتلّ هذا القطاع المرتبة الثانية من حيث نسبة إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي التي سجّلت (10.6%) من إجمالي الناتج بالأسعار الثابتة.

العراقية آمنة وصالحة للشركات العالمية، فضلاً عن الارتفاع الملحوظ في عدد الطائرات العابرة للأجواء العراقية التي تخطت (450) طائرة يومياً.

7. نشاط تجارة الجملة والمفرد والفنادق

سجّل نشاط هذا القطاع بالأسعار الثابتة ارتفاعاً بنسبة (4.6%) هذا العام مقارنة بالعام السابق، وبنسبة مساهمة بلغت (7.2%) لتبلغ القيمة المضافة له (15,286.1) مليار دينار مقابل (14,616.0) مليار دينار عام 2021 وهذا ناجم عن زيادة الاستهلاك الكلي بفضل تحسن النشاط الاقتصادي.

8. نشاط المال والتأمين وخدمات العقارات

شهد نشاط هذا القطاع بالأسعار الثابتة خلال هذا العام انخفاضاً بنسبة (7.9%) مقارنة بعام 2021 وبنسبة مساهمة بلغت (4.7%) لتبلغ القيمة المضافة له (9,914.9) مليار دينار مقابل (10,770.4) مليار دينار في العام السابق، ويُعزى ذلك إلى انخفاض نشاط ملكية دور السكن بنسبة (9.4%) (نتيجة تبعات جائحة كورونا) التي تشكّل ما نسبته (73.3%) من إجمالي نشاط المال والتأمين وخدمات العقارات، على الرغم من ارتفاع نشاط البنوك والتأمين بنسبة (4.8%) والناجم عن استمرار مصرف الرافدين بتمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة فضلاً عن تسهيلات مصرفية لدعم المشاريع الاستثمارية والتجارية.

9. نشاط خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية:

شهد هذا القطاع ارتفاعاً خلال هذا العام بنسبة (2.3%) مقارنة بعام 2021، إذ سجّلت القيمة المضافة (22,679.6) مليار دينار عام 2021 مقابل (19,364.7) مليار دينار في العام السابق، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع نشاط الخدمات الشخصية بنسبة (15.9%) نتيجة التحسن في النشاط



الفصل الثالث

التطورات النقدية والمصرفية

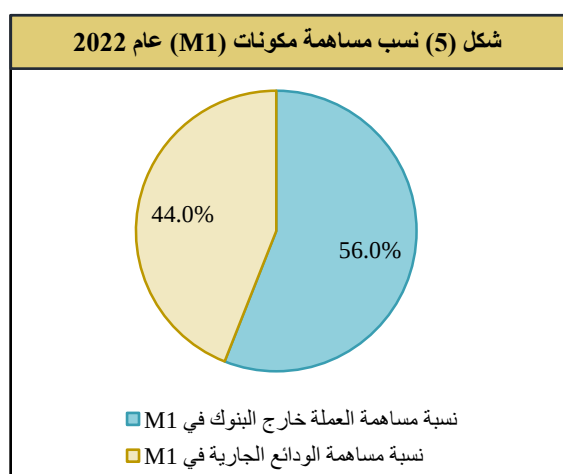
Monetary and Banking Development

التطورات النقدية

نسبته (33.3%) لتبلغ (64.5) ترليون دينار مقابل (48.4) ترليون دينار لعام 2021 ولتشكّل ما نسبته (44.0%) من عرض النقد (M1) عام 2022 مقابل (40.4%) عام 2021 وعلى النحو المبين في الجدول (10). ومن خلال تحليل هيكل عرض النقد (M1) نلاحظ زيادة مساهمة الودائع الجارية على حساب العملة خارج البنوك في عام 2022، إلّا أنّ العملة خارج البنوك ما زالت تشكّل نسب مساهمة مرتفعة وهذا ناجم عن عدم تطوّر الجهاز المصرفي بالشكل الذي يسهل التعاملات النقدية المحلية والتحول نحو الدفع الإلكتروني، في الوقت الذي يشكّل استخدام العملات الورقية مخاطر كثيرة منها التزوير والسرقة وغيرها.

جدول (10): عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) عامي 2022-2021 (مليار دينار)		
Dec-2022	Dec-2021	المكونات
146,488	119,944	عرض النقد M1
22.1	16.1	معدل النمو %
64,456	48,418	الودائع الجارية
44.0	40.4	نسبة الودائع الجارية إلى عرض النقد M1 %
82,032	71,526	العملة خارج البنوك
56.0	59.6	نسبة العملة خارج البنوك إلى عرض النقد M1 %

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.



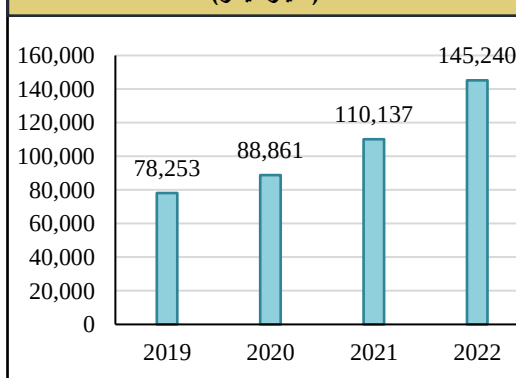
أولاً: تطورات عرض النقد

1. الأساس النقدي (M0)

يمثل النقد المُصدّر (العملة خارج البنوك + العملة لدى المصارف) مضافاً إليه الحسابات الجارية للمصارف التجارية لدى البنك المركزي العراقي (بالدينار والدولار).

سجّل رصيد الأساس النقدي ارتفاعاً بنسبة (31.9%)، مسجلاً مبلغاً قدره (145.2) ترليون دينار في عام 2022 مقابل (110.1) ترليون دينار في عام 2021، ويُعزى هذا الارتفاع إلى زيادة الموجودات الأجنبية لدى البنك المركزي بنسبة (51.1%).

شكل (4) رصيد الأساس النقدي (M0) للمدة 2022-2019 (مليار دينار)



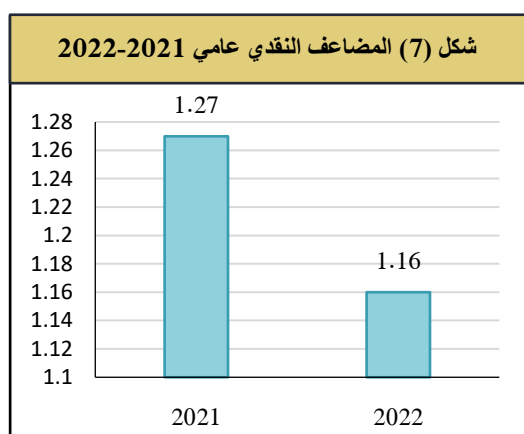
2. عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1)

سجّل عرض النقد بمفهومه الضيق (M1) ارتفاعاً بلغت نسبته (22.1%) نهاية عام 2022 مقارنة بعام 2021، ليصل إلى (146.6) ترليون دينار مقابل (119.9) ترليون دينار عام 2021، ويُعزى ذلك بالدرجة الأساس إلى نمو العملة خارج البنوك بنسبة (14.7%) لتسجّل (82) ترليون دينار مقابل (71.5) ترليون دينار في عام 2021 ولتشكّل ما نسبته (56.0%) من عرض النقد (M1) عام 2022 مقابل (59.6%) عام 2021، في حين سجّلت الودائع الجارية ارتفاعاً بلغت

العملة خارج البنوك بشكلٍ مستمر على حساب مساهمة الودائع سواء الجارية أم الأخرى، نتيجة اتباع المصارف سياسات غير جادة في جذب الودائع، وهذا يحتاج إلى قيام البنك المركزي باتباع بعض السياسات والإجراءات التي تحفز المصارف على التوجه نحو جذب الودائع والسيطرة على الكتلة النقدية خارج الجهاز المصرفي التي تحد من كفاءة وفعالية السياسة النقدية أثناء الأزمات.

4. المضاعف النقدي (m)

يقيس مقدرة البنوك في خلق النقود والتأثير في حجمها داخل الاقتصاد الوطني ويتم ذلك من خلال عملية خلق الودائع، وهو يمثل نسبة عرض النقود (M2) إلى القاعدة النقدية. سجل المضاعف النقدي مقدار (1.16) عام 2022 مقابل (1.27) عام 2021 وبانخفاض نسبته (8.7%) وهذا على أن نسبة عرض النقد الواسع إلى الأساس النقدي في عام 2022 أقل مما هو عليه في عام 2021 نتيجة ارتفاع صافي الموجودات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي (51.1%).



إطار (1)

المضاعف النقدي

الودائع الجارية + عملة خارج المصارف + الودائع الأخرى
الاحتياطيات الفائضة + الاحتياطيات الرسمية + العملة خارج المصارف

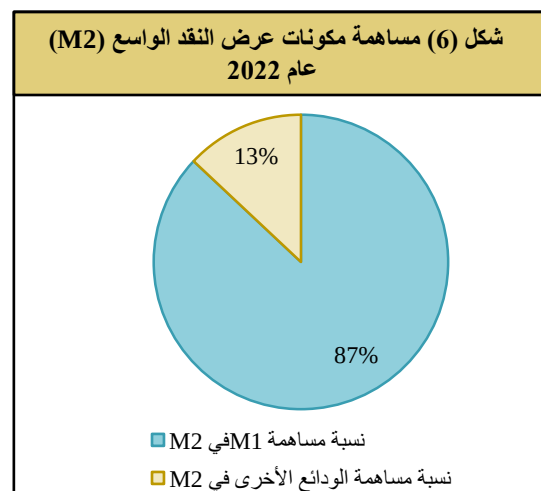
3. عرض النقد بالمفهوم الواسع M2 (السيولة المحلية)

سجل عرض النقد بمعناه الواسع (M2) (السيولة المحلية) نهاية عام 2022 ارتفاعاً بلغت نسبته (20.3%) عن عام 2021 ليسجل (168.3) ترليون دينار مقابل (139.9) ترليون دينار لعام 2021 وليسجل ما نسبته (43.9%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، على النحو الموضح في جدول (11).

جدول (11): مكونات السيولة المحلية (M2) عامي 2022-2021 (مليار دينار)

المكونات	Dec-2022	Dec-2021	النمو %
عرض النقد M1	146,488.0	119,944.0	22.1
الودائع الأخرى	21,803.4	19,942.8	9.3
عرض النقد M2	168,291.4	139,886.0	20.3

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.



جاءت الزيادة في السيولة المحلية (M2) محصلة نمو عرض النقد الضيق (M1) بنسبة (22.1%)، وزيادة الودائع الأخرى (الودائع الثابتة، التوفير والبريد والتأمينات) بنسبة (9.3%) لتسجل (21.8) ترليون دينار لعام 2022 مقابل (19.9) ترليون دينار عام 2021 ونلاحظ أن الودائع الأخرى ما زالت تشكل نسب متدنية، إذ بلغت (13.0%) من إجمالي (M2) عام 2022 مقابل (14.3%) عام 2021، في الوقت الذي ترتفع فيه

إطار (2)

تم تنفيذ عمليات شراء كميات جديدة من الذهب بما يقرب من (34) طن بزيادة (35%) لأول مرة من خلال التداول مباشرة على المنصات الإلكترونية والبريد الإلكتروني والحصول على أفضل العروض وبهذا تقدم العراق تسلسل 10 مراتب عالمياً وبضمن جدول أكثر دول العالم حيازة في احتياطي المعدن النفيس، إذ تقدم تصنيف العراق 8 مراتب في إجمالي الذهب وبحسب تقرير المجلس العالمي للذهب world gold Council إلى المرتبة 30 عالمياً والرابعة عربياً بعد كُلي من السعودية ولبنان والجزائر خلال عام 2022 بعدما كان بالمركز 38 عالمياً من أصل 100 دولة مدرجة في الإحصاءات المالية الدولية للاحتياطيات العالمية للذهب.

ثانياً: تطورات أدوات السياسة النقدية غير المباشرة

1. نافذة بيع العملة الأجنبية

سجلت الكميات المباعة من الدولار في نافذة بيع العملة الأجنبية في البنك المركزي (نقداً، تعزيز حسابات المصارف في الخارج) لعام 2022 ارتفاعاً بنسبة (26.1%) عن عام 2021، لتسجل (46.8) مليار دولار مقابل (37.1) مليار دولار لعام 2021، نتيجة ارتفاع كُلي من مبيعات النقد بنسبة (37.9%) عام 2022 نتيجة زيادة الطلب من الافراد لأغراض السفر أو العلاج في الخارج بعد ارتفاع حركة النقل تدريجياً بين الدول، وارتفعت مبيعات الدولار لأغراض تعزيز حسابات المصارف في الخارج بنسبة (23.6%)، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع استيرادات العراق بنسبة (35.1%)، نتيجة رفع قيود وباء كورونا الذي شهده العالم، من جانب، وإلى استيعاب صدمة تغير سعر الصرف التي أدت إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة، من جانب آخر توزعت مبيعات البنك من العملة الأجنبية إلى (37.7) مليار دولار لتعزيز رصيد

5. الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي

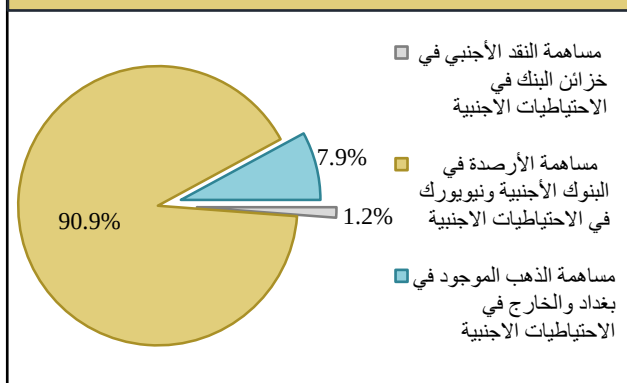
سجل رصيد الاحتياطيات الأجنبية نهاية عام 2022 ارتفاعاً بنسبة (51.4%) عن العام السابق، ليبلغ (140.1) ترليون دينار مقارنة بـ (92.5) ترليون دينار نهاية عام 2021، وعلى النحو المبين في جدول (12). ويُعزى هذا الارتفاع إلى زيادة أسعار النفط عالمياً والذي انعكس على ارتفاع بند الاستثمارات الأجنبية في الخارج وبنسبة (56%) لتبلغ (127.4) ترليون دينار لعام 2022 مقابل (81.6) ترليون دينار للعام السابق، وارتفع رصيد الذهب الموجود في بغداد والخارج بنسبة (34.9%) الذي بلغ نحو (11) ترليون دينار نهاية عام 2022 مقابل (8.2) ترليون دينار نهاية عام 2021، نتيجة قيام البنك المركزي بشراء كميات جديدة من الذهب، إلا أن رصيد النقد الأجنبي في خزائن البنك المركزي انخفض بنسبة (38%-) ليسجل (1.7) ترليون دينار لعام 2022 مقابل (2.7) ترليون دينار لعام 2021.

جدول (12) المكونات الرئيسية للاحتياطيات الأجنبية نهاية عامي 2021-2022 (مليار دينار)

البند	2021	2022
النقد الأجنبي في خزائن البنك	2,719	1,685
الأرصدة في البنوك الأجنبية ونيويورك	81,638	127,383
الذهب الموجود في بغداد والخارج	8,169	11,018
الاحتياطيات الأجنبية	92,526	140,086

- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

شكل (8) مساهمة المكونات الرئيسية للاحتياطيات الأجنبية نهاية عام 2022



إقرار قانون الأمن الغذائي الطارئ، ومن ثمَّ زيادة الحكومة مشتريات الدينارية من البنك المركزي. وفيما يخص أسعار الصرف فقد حافظ سعر بيع الدولار إلى المصارف على قيمته البالغة (1460) دينار لكل دولار.

إطار (3)

قام البنك المركزي العراقي ببناء منصة إلكترونية، إذ تقوم المصارف برفع طلبات زبائنهم عبرها، إذ باشر البنك المركزي ببناء تلك المنصة بالتنسيق مع الجهات الدولية لغرض إحكام عمليات نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية وتنظيمها وتضمن فاعلية الرقابة عليها، وتم تكليف شركة دولية مختصة ببنائها وربط المصارف مع البنك المركزي من خلالها، وتتطلب المنصة تقديم معلومات عن الزبائن طالبي التحويل والجهات المستفيدة والمصارف المراسلة الخ، بغية الحد من عملية الاحتيال وتمويل الإرهاب ورفع مستوى الاداء للقطاع المصرفي.

المصارف في الخارج، و(9.1) مليار دولار نقدًا، إذ شكّلت مبيعات الحوالات لتعزيز الأرصدة في الخارج ما نسبته (80.6%) ومبيعات النقد (19.4%) من إجمالي الكميات المباعة.

أما فيما يخص مشتريات البنك المركزي للدولار الأمريكي من وزارة المالية، فقد سجّلت ارتفاعًا بنسبة (16.1%) لتبلغ (53.4) مليار دولار خلال عام 2022 مقارنة بـ(46) مليار دولار عام 2021، ويُعزى ذلك إلى زيادة إيرادات الحكومة من النفط الخام نتيجة ارتفاع أسعار النفط الخام في العالم وبضمنها خام برنت وخام غرب تكساس الوسيط بنسبة (5.70%) و (4.24%) على التوالي، بسبب زيادة الطلب على الطاقة الذي شهده العالم بنسبة (2.31%) على الرغم من ارتفاع الإنتاج لدى منظمة أوبك بنسبة (7.73%) ودول خارج أوبك بنسبة (2.87%)، هذه العوامل أدت إلى زيادة الإنفاق العام خلال عام 2022 بعد

جدول (13): الكميات المباعة من الدولار عبر نافذة بيع العملة الأجنبية (نقد، تعزيز رصيد في

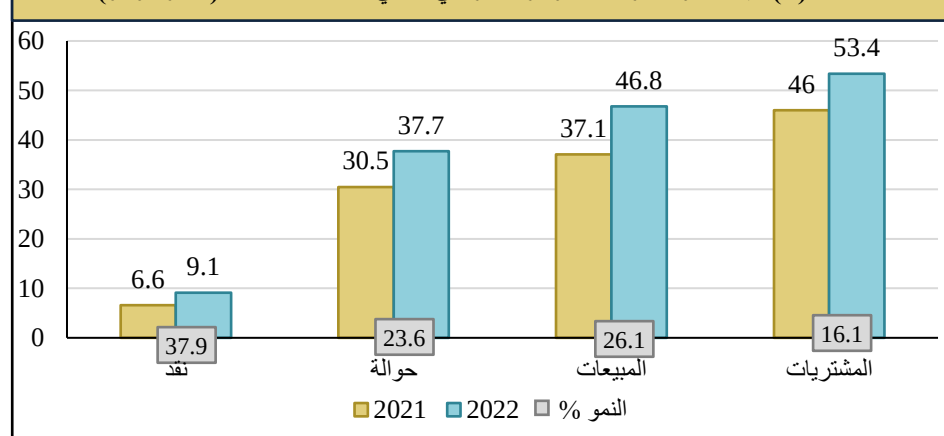
الخارج) والكميات المشتراة عامي 2021-2022

(مليار دولار)

نقد	حوالة	المبيعات (1)	المشتريات (2)	الفجوة (1-2)
6.6	30.5	37.1	46.0	8.9
9.1	37.7	46.8	53.4	6.6
37.9 (%)	23.6	26.1	16.1	

المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي.

شكل (9) مبيعات ومشتريات الدولار الأمريكي عامي 2021-2022 (مليار دولار)



2. التسهيلات القائمة

استمر البنك المركزي العراقي خلال هذا العام باعتماد سعر السياسة النقدية Policy-rate البالغ (4%) سنوياً، في حين تم إعادة العمل بالمنتجات المالية، وذلك على وفق الإعمام المرقم (6/6/1866) بتاريخ 31/5/2022، إذ تم استئناف العمل بالودائع لمدة (30) يوماً بالدينار العراقي وبفائدة بلغت (1%)، وذلك ابتداءً من شهر حزيران 2022، إذ بلغ المبلغ المستثمر (210,000) مليون دينار، وذلك استجابةً للنشاط الاقتصادي. وكذا تمت إعادة العمل بشهادات الإيداع الإسلامية بالدينار العراقي لأجل (182، 364) يوماً.

أما فيما يخص تسهيلات الإقراض القائمة فقد واصل البنك المركزي عمله بهذه الأداة تنفيذاً لأهداف سياسة البنك المركزي النقدية بهدف منح الائتمان إلى المصارف وبما يضمن السيطرة على السيولة المصرفية والتأثير فيها عن طريق معدلات الفائدة (الإشارات السعرية) التي وضعت لكل نوع منها وفقاً لما يأتي:

- الائتمان الأولي (6%) سنوياً.
 - الائتمان الثانوي (7%) سنوياً.
 - قرض الملجأ الأخير (7.5%) سنوياً.
- ولم يقدم أي من المصارف الحكومية أو الخاصة على أي من هذه الائتمانات خلال عام 2022.

3. الاحتياطي الإلزامي

انسجاماً وتوجهاً السياسة النقدية ومرونتها العالية المعتمدة لإسناد عملية التنمية الاقتصادية والسيطرة على السيولة، تمت إعادة نسبة الاحتياطي الإلزامي إلى (15%) بدلاً من (13%) للودائع الجارية الحكومية والخاصة التي تم احتسابها في حزيران 2021 بعد تحسن الوضع الاقتصادي والاجتماعي بعد أزمة كورونا، وللمحد من الضغوط التضخمية

التي شهدتها عام 2022 الناجمة عن الحرب الروسية الاوكرانية وتعثّر سلاسل الإمداد.

سجل الاحتياطي الإلزامي نهاية عام 2021 ارتفاعاً بنسبة (16.4%) ليبلغ (12.8) ترليون دينار عام 2022 مقابل (11) ترليون دينار نهاية عام 2021، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع حجم الاحتياطي الإلزامي على الودائع لدى المصارف الخاصة بنسبة (7.1%) ليسجل (1.5) ترليون دينار مقارنة مع (1.4) ترليون دينار في عام 2021، وارتفاع الاحتياطي الإلزامي على ودائع المصارف الحكومية بنسبة (17.7%) ليسجل (11.3) ترليون دينار مقارنة مع (9.6) ترليون دينار عام 2021.

من ناحية أخرى ارتفعت الودائع الخاضعة للاحتياطي (بالعملة الأجنبية) بنسبة (93.9%) والودائع الخاضعة للاحتياطي (بالدينار) بنسبة (7.2%).

إطار (4)

تم إيقاف العمل بالنوافذ الاستثمارية لأجل (7) أيام و (30) يوم بموجب قرار مجلس الادارة المرقم 6/5/929 في 14/6/2020 بغية توفير السيولة لدى المصارف لمواجهة آثار أزمة كوفيد.

تم الإستمرار بإيقاف العمل بجميع المنتجات المالية الدولارية (ودائع، حوالات، شهادات إيداع إسلامية) بموجب الإعمام المرقم 6/6/1930 في 1/8/2019 لضعف استجابة المصارف في تنويع محافظها الاستثمارية بالشكل الذي يحقق الأهداف المرجوة منها للمدة المذكورة، مع استمرار عمليات الاستحقاق لأصل المبلغ مع الفوائد.

(57.7%) لتبلغ (15.7) ترليون دينار مقابل (9.9) ترليون دينار للعام السابق.

جانب المطلوبات

سجل الاحتياطي النقدي ارتفاعاً بنسبة (31.9%) قياساً للعام السابق ليلبلغ (145.2) ترليون دينار مقابل (110.1) ترليون دينار، ويُعزى ذلك بالدرجة الأساس إلى نمو العملة خارج البنوك بسبب ارتفاع الإنفاق العام وزيادة مبادرات البنك المركزي.

أما بشأن التسهيلات المصرفية فقد سجلت (0.210) ترليون دينار عام 2022، أما حسابات المصارف لدى البنك المركزي بالدولار التي تتضمن الودائع بالدولار الأمريكي مضافاً إليها مبالغ الاحتياطي القانوني المفروضة على الودائع لدى المصارف بعملة الدولار، فقد سجلت ارتفاعاً بلغت نسبته (31.7%) قياساً للعام السابق ليلبلغ (8.3) ترليون دينار مقابل (6.3) ترليون دينار للعام السابق، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع الودائع الخاضعة للاحتياطي بالدولار المقيم بالدينار العراقي بنسبة (93.9%)، في حين سجلت الودائع الحكومية ارتفاعاً ملحوظاً بلغت نسبته (308.6%) لتبلغ (23.7) ترليون دينار مقابل (5.8) ترليون دينار نتيجة زيادة الإيرادات الحكومية الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط والكميات المصدرة.

أما بشأن فقرة المطلوبات الأجنبية فقد ارتفعت بنسبة (25.7%)، أما فقرة رأس المال والاحتياطيات فقد سجلت ارتفاعاً بلغت نسبته (3.3%) قياساً بعام 2021.

إطار (5)

بتاريخ 28/12/2022 رفع أسعار الفوائد والعوائد الخاصة بالمنتجات المالية الاستثمارية ليتسنى للمصارف الخاصة (التقليدية والإسلامية) العاملة في العراق استثمار فائض سيولتها لدى البنك المركزي وفتح نوافذ الاستثمار لأجل (90، 182، 364) يوماً، وقد حافظ سعر السياسة النقدية على المستوى نفسه عند (4%).

ثالثاً: الميزانية الموحدة للبنك المركزي العراقي

أظهرت ميزانية البنك المركزي العراقي لعام 2022 ارتفاعاً في مجموع موجوداته (مطلوباته) بنسبة (35.7%) قياساً بعام 2021، إذ بلغت موجودات البنك المركزي (مطلوباته) نهاية العام ما مقداره (205.6) ترليون دينار مقابل (151.5) ترليون دينار نهاية عام 2021، وعلى النحو المبين في جدول (14).

جانب الموجودات

تشير بيانات جدول (14) إلى ارتفاع الموجودات (الأجنبية) بنسبة (51.0%) لتصل في نهاية عام 2022 إلى (140.6) ترليون دينار مقابل (93.1) ترليون دينار للعام السابق وهي تمثل النسبة الأكبر من إجمالي الموجودات وبنسبة (68.4%). سجلت الديون الحكومية (السندات والحوالات الحكومية والقروض والسلف للدوائر الحكومية) ارتفاعاً بلغت نسبته (1.4%) عن العام السابق لتبلغ (49.2) ترليون دينار مقابل (48.5) ترليون دينار للعام السابق، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع فقرة السندات والحوالات الحكومية بنسبة (1.6%) وبنسبة مساهمة بلغت (96.8%) من إجمالي الديون الحكومية بغية تمويل عجز الموازنة، ونمت الموجودات الأخرى في عام 2022 بنسبة

جدول (14) الميزانية الموحدة للبنك المركزي العراقي عامي 2021-2022 (مليون دينار، %)			
الموجودات	2021	2022	معدل النمو
الموجودات الأجنبية	93,093,378	140,642,108	51.1
الديون الحكومية	48,492,215	49,237,057	1.5
السندات والحوالات الحكومية	46,925,021	47,666,951	1.6
القروض والسلف للدوائر الحكومية	1,567,194	1,570,106	0.2
القروض والسلف للمصارف التجارية	0	0	-
الموجودات الأخرى	9,944,789	15,685,198	57.7
المطلوبات	2021	2022	
الاحتياطي النقدي	110,137,166	145,240,698	31.9
التسهيلات المصرفية	0	210,000	-
حسابات المصارف لدى البنك المركزي بالدولار	6,275,355	8,255,704	31.6
الودائع الحكومية	5,817,218	23,700,967	307.4
المطلوبات الأجنبية	4,822	6,060	25.7
رأس المال والاحتياطيات	30,562,303	31,563,469	3.3
المطلوبات الأخرى	(1,266,482)	(3,412,535)	169.4
مجموع الموجودات أو المطلوبات	151,530,382	205,564,363	35.7

- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

التطورات المصرفية

9. استمرار العمل بمشروع المنصة الإلكترونية لخطابات الضمان الذي تمّت المباشرة به في 18/10/2020
10. التوسع في استخدام أدوات الدفع الإلكتروني وتفعيل العمل المصرفي في الجامعات لغرض تزويدهم ببوابة دفع قبول المبالغ إلكترونياً من المستفيدين، إذ كان الهدف من المشروع التثقيف المالي وزيادة قبول التعامل إلكترونياً وتعظيم إيرادات العمليات المصرفية للمصارف والشركات وتسهيل عمل المصارف وتوسيع الائتمانات الممنوحة في المصارف.

أولاً: هيكل الجهاز المصرفي لعام 2022

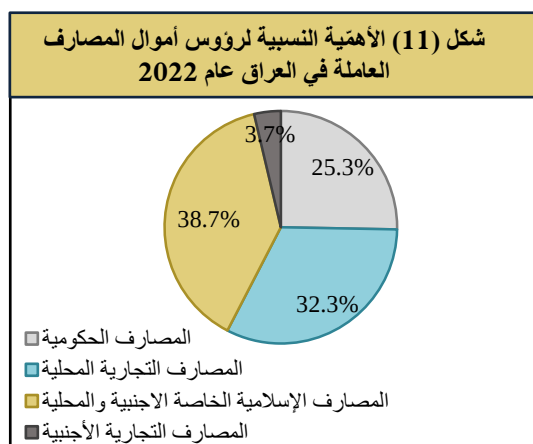
- بلغ عدد المصارف التجارية العاملة في العراق نهاية عام 2022 (70) مصرفاً، وذلك بعد خروج (5) مصارف ودخول مصرف واحد إلى الجهاز المصرفي تتوزّع على النحو الآتي:
- (7) مصارف حكومية، تتضمن (3) مصارف تجارية و(3) مصارف مختصة ومصرف إسلامي واحد.
 - (63) مصرفاً خاصاً، تتضمن (28) مصرفاً إسلامياً محلياً و(23) مصرفاً تجارياً محلياً و(10) مصرفاً أجنبياً و(2) مصارف إسلامية أجنبية.

ثانياً: الوضع المالي للجهاز المصرفي

1. رؤوس أموال المصارف سجّل إجمالي رؤوس أموال المصارف العاملة في العراق خلال عام 2022 ارتفاعاً بنسبة (1.1%) ليسجّل مبلغاً قدره (17.9) ترليون دينار مقابل

اتخذ البنك المركزي خلال عام 2022 عدداً من الإجراءات التي تنظّم عمل المصارف وتعزز دورها في تمويل النشاط الاقتصادي، ومن أهم الإجراءات التي اتبعتها البنك خلال هذا العام:

1. إصدار ضوابط تنظيم عمل مزودي خدمات الدفع الإلكتروني المرخصين للعمل بصفة مزود خدمة الحوالات الأجنبية الإلكترونية
2. تنظيم عمل التجار ذوي المشاريع الصغيرة عبر إنشاء محفظة باسم (محفظة التجار ذوي المشاريع الصغيرة).
3. قرر البنك المركزي اعتماد منصة إلكترونية مختصة لأغراض تبادل الوثائق والبيانات مع المصارف، التي تتيح للمصارف الاستفادة من خدمات عدّة منها تداول العملات الأجنبية والأسهم والاطّلاع على أسواق المال العالمية.
4. إصدار تعليمات تخص عمل البطاقات الإلكترونية مسبقاً الدفع.
5. دعم تعزيز مستويات الشمول المالي عبر حث المصارف على تقديم الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية بما في ذلك التسهيلات الائتمانية ومنح القروض للزبائن ورواد الأعمال.
6. تعديل ضوابط تمويل منظومات توليد الكهرباء من الطاقة المتجددة.
7. إصدار ضوابط تنظيم عمل شركات الصرافة والتوسط ببيع العملات الأجنبية وشرائها، والمعدّلة رقم 1 لسنة 2022.
8. إصدار ضوابط خطابات الضمان.



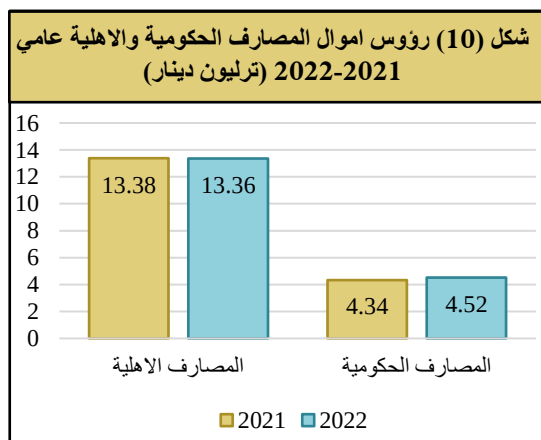
2. الودائع المصرفية

سجل إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة في العراق نهاية عام 2022 ارتفاعاً بنسبة (34.2%) عن مستواها المسجل عام 2021، إذ بلغت (129.0) ترليون دينار مقابل (96.1) ترليون دينار عام 2021، ويُعزى ذلك إلى استمرار تحسن الأوضاع الاقتصادية عام 2022 مقارنة بالعام السابق.

تحليل هيكل إجمالي الودائع بحسب القطاع

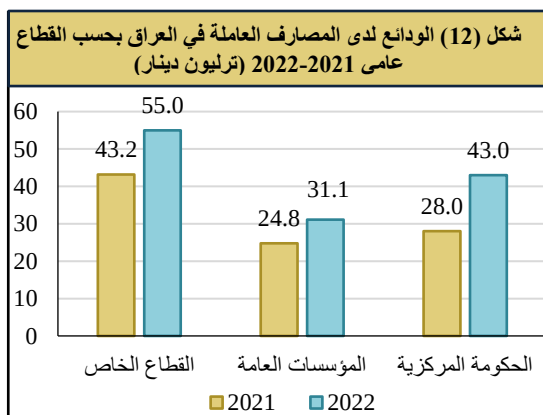
سجل رصيد الودائع للقطاع الخاص ارتفاعاً بلغت نسبته (27.3%) في عام 2022، إذ بلغ (55.0) ترليون دينار مقابل (43.2) ترليون دينار لعام 2021، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع الودائع الجارية والتوفير والثابتة بنسبة (37.6%)، (7.8%)، (41.2%) على التوالي، ما زالت الودائع الجارية مهيمنة على إجمالي ودائع القطاع الخاص لتشكّل نسبة (64.9%)، في حين احتلت ودائع التوفير المرتبة الثانية لتبلغ (30.3%) من إجمالي الودائع للقطاع الخاص على التوالي، في حين شكّلت الودائع الثابتة نسبة منخفضة بلغت (4.8%).

(17.7) ترليون دينار عام 2021، على الرغم من خروج عدد من المصارف اللبنانية، إلّا أنّ (12) مصرفاً من المصارف الحكومية والمحلية والأجنبية والإسلامية رفعت رؤوس أموالها.



شكّلت المصارف الخاصة النسبة الأكبر في رؤوس أموال المصارف العاملة في العراق بنسبة (74.6%) التي بلغت (13.36) ترليون دينار، إذ بلغت نسبة مساهمة المصارف التجارية الأجنبية (3.7%) من إجمالي رؤوس أموال المصارف، وبلغت نسبة مساهمة رؤوس أموال المصارف الإسلامية (الأجنبية والمحلية) باستثناء مصرف النهرين الحكومي الإسلامي (38.7%)، في حين بلغت مساهمة رؤوس أموال المصارف التجارية المحلية (32.3%) من إجمالي رؤوس أموال المصارف.

وسجلت رؤوس أموال المصارف الحكومية التجارية والمختصة عام 2022 ارتفاعاً بنسبة (4.1%) مقارنة بالعام السابق لتبلغ (4.52) ترليون دينار مقابل (4.34) ترليون دينار عام 2021 مشكّلة نسبة مساهمة بلغت (25.3%) من إجمالي رؤوس أموال المصارف، وتُعزى تلك الزيادة إلى رفع رؤوس أموال كلّ من مصرف الرافدين والمصرف الصناعي والمصرف الزراعي.



استمرت هيمنة المصارف الحكومية على إجمالي الودائع، إذ بلغت نسبة المساهمة (89.8%) من إجمالي الودائع، في حين بلغت نسبة مساهمة الودائع لدى المصارف الأهلية (10.2%)، وهذا يدل على ضعف ثقة الجمهور بالمصارف الأهلية، وهو ما يضع على عاتق البنك المركزي مسؤولية تكثيف الجهود لحث المصارف على زرع الثقة لدى الأفراد عبر زيادة وتنويع الخدمات المالية المصرفية.

تحليل هيكل إجمالي الودائع بحسب النوع

احتلت الودائع الجارية خلال عام 2022 المرتبة الأولى من حيث نسب النمو مقارنة بالودائع الأخرى لتسجل نموًا بلغت نسبته (45.5%) عن العام السابق لتبلغ (102.3) ترليون دينار مقابل (70.3) ترليون دينار لعام 2021، تليها ودائع التوفير بالمرتبة الثانية بنسبة (7.8%)، وسجلت الودائع الثابتة انخفاضًا هذا العام بلغ (1.6%) قياسًا بعام 2021.

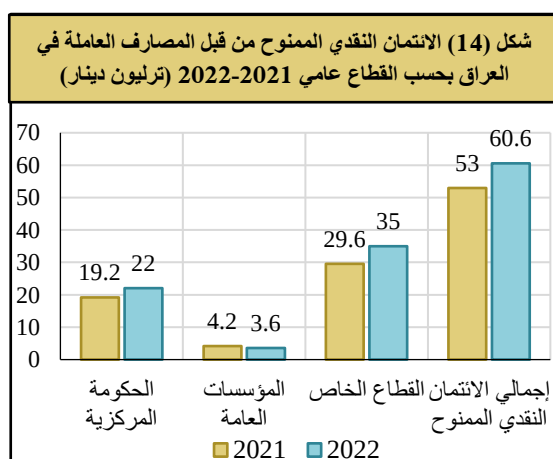
أما على مستوى المساهمة فقد احتلت الودائع الجارية المرتبة الأولى بنسبة مساهمة بلغت (79.2%) ويُعزى ذلك إلى ارتفاع ودائع الحكومة المركزية والمؤسسات العامة والقطاع الخاص، في حين احتلت ودائع التوفير المرتبة الثانية ونسبة

سجل رصيد الودائع لدى قطاع المؤسسات العامة ارتفاعًا في نموه بلغت نسبته (25.2%) ليبلغ (31.1) ترليون دينار عام 2022 مقابل (24.8) ترليون دينار عام 2021، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع رصيد الودائع الجارية بنسبة (27.9%) بوصفها المكون الأساسي لرصيد الودائع ونسبة مساهمة بلغت (92.4%)، ويُعزى هذا الارتفاع إلى استمرار تحسّن إيرادات الشركات النفطية الناجم عن تحسّن أسعار النفط، فضلًا عن تحسّن أداء عدد من شركات وزارتي الصناعة والزراعة، في حين انخفضت كُلاً من ودائع التوفير والثابتة بنسبة (7.4%) و(0.4%) على التوالي، وعلى النحو المبين في ملحق جدول (9).

وسجل رصيد الودائع لقطاع الحكومة المركزية ارتفاعًا بنسبة (53.6%) قياسًا بالعام السابق ليبلغ (43) ترليون دينار عام 2022 مقابل (28) ترليون دينار للعام السابق، ويُعزى ذلك إلى الارتفاع الحاصل في رصيد الودائع الجارية بنسبة (72.9%) بسبب تحسّن إيرادات الحكومة نتيجة تحسّن أسعار النفط الخام، في حين انخفضت الودائع الثابتة بنسبة (15.1%)، وهذا الانخفاض لم يؤثر في ارتفاع رصيد الودائع لقطاع الحكومة المركزية لأن رصيد الودائع الجارية يمثل النسبة الأكبر التي تشكّل (87.9%) من إجمالي ودائع الحكومة المركزية.

تحليل هيكل الائتمان الممنوح بحسب الجهة المقترضة

احتل رصيد الائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص المرتبة الأولى من حيث نسبة إسهامه البالغة (57.8%) من إجمالي الائتمان النقدي الممنوح، إذ ارتفع عام 2022 بنسبة (18.4%)، في حين احتل رصيد الائتمان الممنوح إلى الحكومة المركزية المرتبة الثانية بنسبة مساهمة بلغت (36.3%) من رصيد الائتمان النقدي الممنوح والذي ارتفع بنسبة (14.4%) لهذا العام مقارنة بالعام 2021، في حين شكّل رصيد الائتمان الممنوح إلى المؤسسات العامة نسبة مساهمة منخفضة بلغت (5.9%) من إجمالي الائتمان النقدي الممنوح، والذي انخفض بنسبة (14.3%-) عن العام السابق.

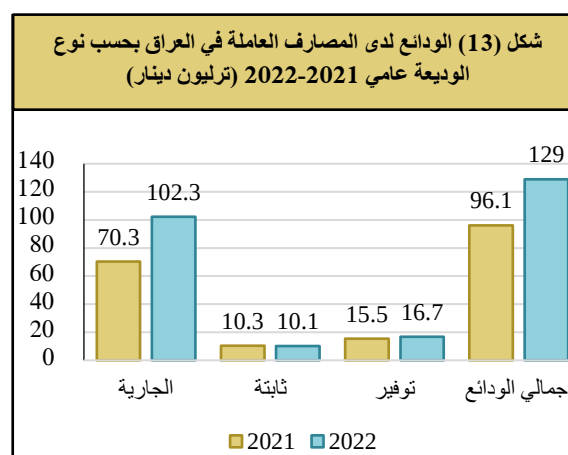


تحليل هيكل إجمالي الائتمان الممنوح بحسب

تصنيفها النوعي

استحوذت فترة القروض والسلف على غالبية الائتمان الممنوح من المصارف العاملة في العراق لعام 2022، لتسجل ما نسبته (85.6%) من إجمالي رصيد الائتمان، تليها فترة الديون متأخرة التسديد بنسبة مساهمة بلغت (7.2%) من إجمالي رصيد الائتمان الممنوح، في حين أسهم

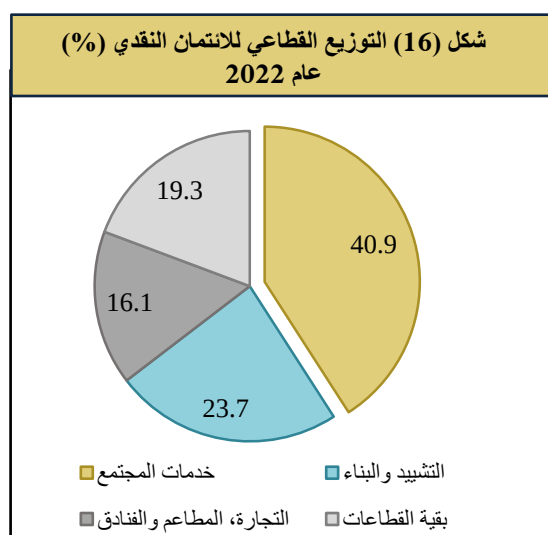
مساهمة بلغت (12.9%) بسبب ارتفاع ودائع التوفير في القطاع الخاص بنسبة (7.9%) الناجم عن تغير إيجابي طفيف في ثقة الجمهور. واحتلت الودائع الثابتة المرتبة الثالثة وبنسبة مساهمة بلغت (7.9%)، إذ نمت هذه الودائع لدى القطاع الخاص بنسبة (41.2%) لكنها ما زالت تشكل نسبة (26.0%) من إجمالي الودائع الثابتة، على الرغم من انخفاضها في كُليّ من الحكومة المركزية والمؤسسات العامة وهو ما يعطي إشارة إلى تحسن الوعي المصرفي.



3. الائتمان المصرفي

سجّل رصيد الائتمان المصرفي الممنوح من المصارف العاملة في العراق نهاية عام 2022 ارتفاعاً بنسبة (14.4%) عن العام السابق ليصل إلى (60.6) ترليون دينار مقابل (53) ترليون دينار لعام 2021، مشكّلاً ما نسبته (15.8%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وهذا يعني أنّ العمق المصرفي ما زال منخفضاً ولا يلبي حاجة الاقتصاد.

أما فيما يخص الائتمان الممنوح بحسب نوع المصرف، فقد احتلت المصارف الحكومية النسبة الأكبر لتشكّل ما نسبته (83.7%) من إجمالي الائتمان الممنوح، في حين احتلت المصارف الخاصة (16.3%) فقط من إجمالي الائتمان الممنوح وهذا ناجم عن استحواذ المصارف الحكومية على نسبة كبيرة من الودائع إلى جانب قروض توطين الرواتب التي يسّرت عملية حصول الأفراد على الائتمان.

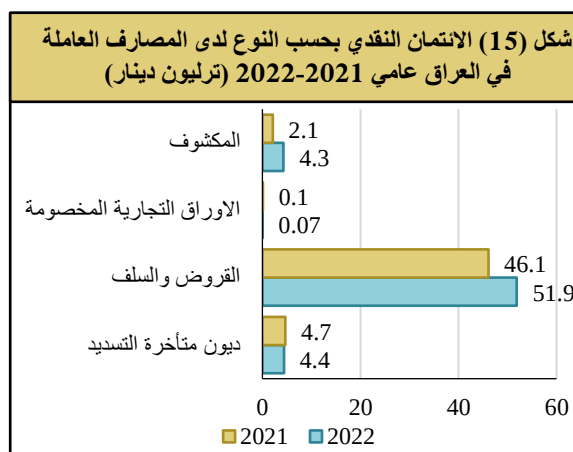


وفيما يخص الائتمان التعهدي الممنوح من المصارف التجارية العاملة في العراق لعام 2022 فقد سجّل ارتفاعاً نسبته (9.9%) عن العام السابق ليبلغ ما مقداره (30.4) ترليون دينار مقابل (27.6) ترليون دينار عام 2021، ويعزى ذلك إلى ارتفاع الاعتمادات بنسبة (132%) وارتفاع خطابات الضمان بنسبة (4.3%).

في ذات الوقت شكّلت الاعتمادات النسبة الأكبر من إجمالي الائتمان التعهدي لتبلغ (65.3%)، في حين شكّلت خطابات الضمان نسبة (34.7%) من إجمالي الائتمان التعهدي.

رصيد الحسابات المكشوفة بنسبة (7.1%) من إجمالي رصيد الائتمان الممنوح، في حين أسهمت الأوراق التجارية المخصومة بنسبة (0.1%)، ملحق جدول (10).

وبالانتقال إلى مُعدّلات نمو الائتمان الممنوح بحسب التصنيف النوعي، إذ سجّلت فقرة القروض والسلف ارتفاعاً في كُليّ من الحكومة المركزية والقطاع الخاص بنسبة (6.8%)، (21.9%) على التوالي، في حين انخفض نمو رصيد ديون متأخرة التسديد بنسبة (6.7%) عن عام 2021، ويُعزى ذلك إلى انخفاضها في كُليّ من المؤسسات العامة والقطاع الخاص بنسبة (7.7%) و (6.7%) على التوالي، نتيجة تحسن الأوضاع بعد الآثار التي تركتها الجائحة والظروف السياسية على البلاد وعمل القطاع الخاص، وارتفع رصيد الحسابات المكشوفة بنسبة (106.2%)، نتيجة ارتفاعها في كُليّ من قطاع الحكومة المركزية والقطاع الخاص، في حين انخفضت فقرة الأوراق التجارية المخصومة بنسبة (27.1%)، ويُعزى ذلك إلى انخفاضها لدى القطاع الخاص بنسبة (33.8%)، على الرغم من ارتفاعها لدى الحكومة المركزية بنسبة (4.3%).



احتل قطاع خدمات المجتمع المرتبة الأولى في القروض والسلف ليبلغ (47.0%) تلاه قطاع التشييد والبناء (26.1%) واحتل قطاع التجارة والمطاعم والفنادق المرتبة الثالثة وبمساهمة بلغت (12%)، في حين شكّلت بقية القطاعات نسبة (14.9%).

أما فيما يخص الديون متأخرة التسديد، فقد احتل قطاع تجارة المطاعم والفنادق المرتبة الأولى وبمساهمة بلغت (46.8%) تلاه قطاع الصناعة التحويلية بنسبة (15.1%)، في حين احتل قطاع التشييد والبناء المرتبة الثالثة بنسبة (10.8%).

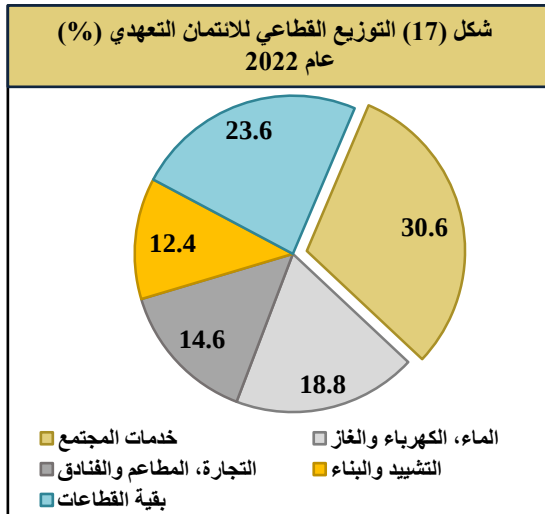
ثانياً: التوزيع القطاعي للائتمان التعهدي

احتل قطاع التجارة والمطاعم والفنادق المرتبة الأولى في خطابات الضمان وبمساهمة بلغت (28.4%)، في حين احتل قطاع التشييد والبناء المرتبة الثانية وبمساهمة بلغت (20.5%)، في حين احتل قطاع التمويل والتأمين أدنى نسبة مساهمة لتبلغ (0.8%).

سجّل قطاع خدمات المجتمع أكبر نسبة مساهمة في الاعتمادات لتبلغ (42.6%)، واحتل قطاع الماء والكهرباء والغاز المرتبة الثانية ليشكّل نسبة مساهمة بلغت (22.2%)، في حين احتل قطاع الزراعة أدنى نسبة مساهمة لتبلغ (0.3%).

مما تقدم، نلاحظ أنّ قطاع التجارة والمطاعم والفنادق وقطاع خدمات المجتمع يستحوذ على أغلب الائتمان سواء النقدي أم التعهدي، وفي الوقت نفسه يُعدّ قطاع التجارة من أكثر القطاعات المتأخرة في التسديد.

وقد تصدرت المؤسسات العامة المرتبة الأولى من إجمالي الائتمان التعهدي الممنوح بنسبة (42.9%)، يليه القطاع الخاص لسجل المرتبة الثانية وبمساهمة (40.4%)، في حين احتلت الحكومة المركزية المرتبة الثالثة من إجمالي الائتمان التعهدي وبمساهمة (16.7%)، على النحو المبين في ملحق جدول (11).



التوزيع القطاعي للائتمان

أولاً: التوزيع القطاعي للائتمان النقدي

سجّل قطاع الماء والكهرباء أعلى نسبة مساهمة في السحب على المكشوف لتبلغ (48.9%) من إجمالي السحب على المكشوف، وجاء قطاع التجارة والمطاعم والفنادق بالمرتبة الثانية لتبلغ (34.5%)، في حين سجّلت بقية القطاعات (16.6%) من إجمالي السحب على المكشوف.

احتل قطاع التجارة والمطاعم والفنادق المرتبة الأولى فيما يخص الأوراق التجارية المخصصة وبمساهمة (51.5%)، واحتل قطاع خدمات المجتمع المرتبة الثانية وبمساهمة بلغت (44.3%)، في حين شكّلت بقية القطاعات (4.2%).

ثالثاً: الميزانية الموحدة للمصارف التجارية العاملة في العراق

سُجّلت الميزانية الموحدة للمصارف التجارية العاملة في العراق نهاية عام 2022 تحسُّناً في الأداء المصرفي من خلال الموجودات (المطلوبات)، إذ نمت بنسبة (28.9%) قياساً بالعام السابق لتصل إلى (184.7) ترليون دينار مقابل (143.3) ترليون دينار نهاية عام 2021، وعلى النحو المبين في **جدول (13)**. ويُعزى هذا الارتفاع إلى الزيادة الحاصلة في جميع مكونات جانب الموجودات باستثناء الموجودات الأخرى مقابل الارتفاع الحاصل في جميع مكونات جانب المطلوبات. وفيما يأتي تحليل لأهم التطورات الحاصلة في ميزانية المصارف التجارية لعام 2022.

جانب الموجودات

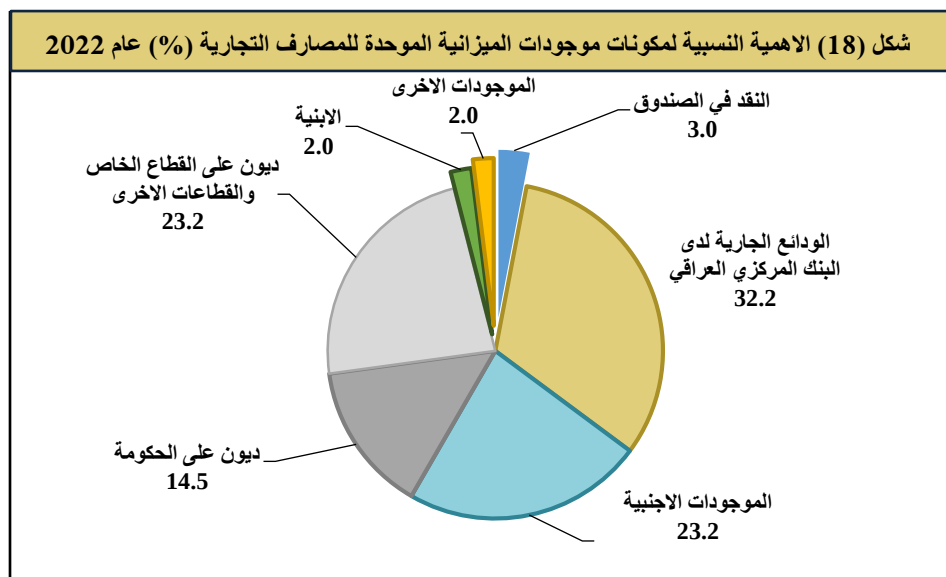
- سجّل جانب الموجودات الأجنبية التي تتضمن (الاستثمارات الأجنبية للمصارف التجارية وأرصدها المدينة لدى المصارف التجارية خارج العراق + نقد أجنبي) ارتفاعاً بلغت نسبته (48.1%) قياساً بالعام السابق لتصل إلى (42.8) ترليون دينار مقابل (28.9) ترليون دينار نهاية عام 2021 وبنسبة مساهمة بلغت (23.2%) من مجموع الموجودات، نتيجة لارتفاع رصيد العملات الأجنبية لدى المصارف التجارية بنسبة (48.1%) إذ وصلت إلى (42.8) ترليون دينار مقابل (28.9) ترليون دينار للعام السابق.

- ارتفعت فقرة النقد في الصندوق الذي تحتفظ به المصارف في خزائنها لمواجهة طلبات السحب اليومي واحتياجاتها الأخرى المختلفة بنسبة بلغت

- (10%) لتصل إلى (5.5) ترليون دينار مقابل (5.0) ترليون دينار لعام 2021، وبنسبة مساهمة (3.0%) من مجموع الموجودات.
- سُجّلت فقرة الودائع الجارية لدى البنك المركزي ارتفاعاً بلغت نسبته (50.8%) لتبلغ (59.4) ترليون دينار مقابل (39.4) ترليون دينار نهاية عام 2021 لتسجّل نسبة مساهمة بلغت (32.2%) من مجموع موجودات المصارف، نتيجة لارتفاع ودائع الحكومة المركزية والمؤسسات العامة والقطاع الخاص لدى المصارف العاملة في العراق، الذي انعكس على ارتفاع حجم الاحتياطي الإلزامي.
- ارتفعت فقرة الديون على الحكومة بنسبة (11.3%) لتصل إلى (26.8) ترليون دينار مقابل (24.1) ترليون دينار نهاية عام 2021 وبنسبة مساهمة بلغت (14.5%) من مجموع موجودات المصارف، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع الأوراق التجارية المخصومة والقروض والسلف.
- ارتفعت فقرة الديون على القطاع الخاص والقطاعات الأخرى بنسبة بلغت (18.7%) لتصل إلى (42.8) ترليون دينار مقابل (36.0) ترليون دينار في نهاية عام 2021 وبنسبة مساهمة بلغت (23.2%) من مجموع الموجودات المصرفية، نتيجة نمو القروض والسلف الممنوحة للجمهور، وذلك بعد استمرار المصارف بتوطين الرواتب الذي يُعدُّ أكثر ضماناً للمصارف، فضلاً عن استمرار المبادرات الإقراضية للبنك المركزي العراقي.
- ارتفاع فقرة الأبنية التي هي جزء من موجودات القطاع المصرفي الثابتة وبنسبة بلغت (10.9%) لتسجّل (3.7) ترليون دينار مقابل

(3.3) ترليون دينار في نهاية عام 2021 لتسجل نسبة مساهمة بلغت (2.0%) من مجموع موجودات المصارف، نتيجة إعادة تقييم الأبنية، على الرغم من انخفاض عدد الفروع لتبلغ (876) فرع عام 2022 مقابل (904) فرع عام 2021.

- أما فقرة الموجودات الأخرى فقد سجلت انخفاضاً بنسبة (43.1%) لتصل إلى (3.7) ترليون دينار مقابل (6.5) ترليون دينار في نهاية عام 2021، وبنسبة مساهمة بلغت (2.0%).



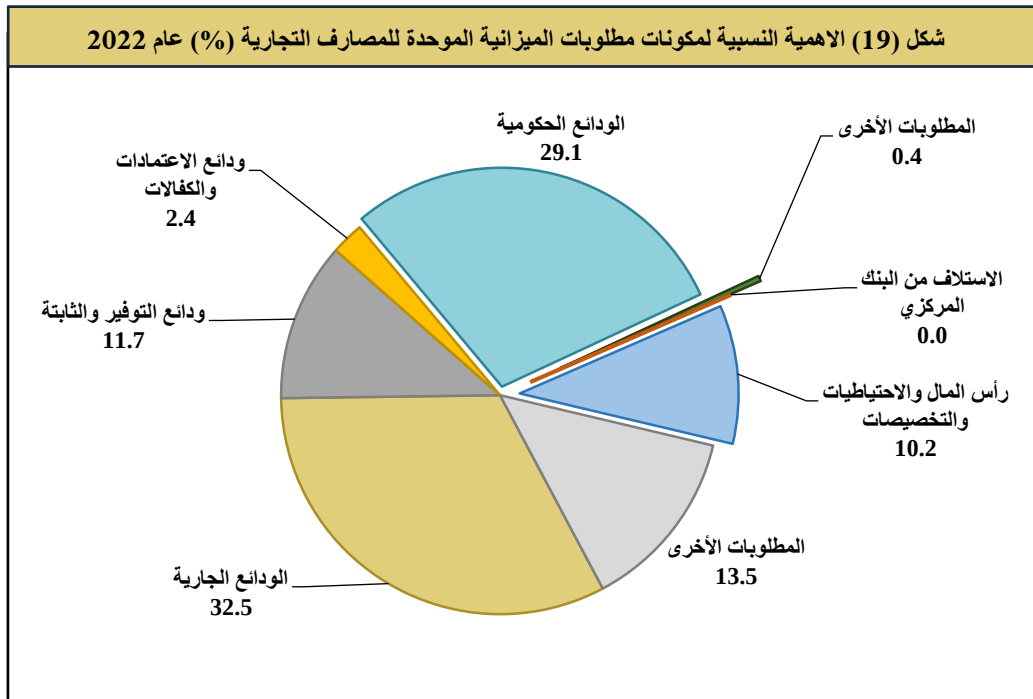
جانب المطلوبات (مصادر أموال المصارف)

سجلت مطلوبات المصارف التجارية ارتفاعاً بلغت نسبته (28.9%) مقارنة بعام 2021، وذلك لارتفاع كل مكوناته، إذ ارتفعت الودائع الجارية بنسبة (36.7%) لتصل إلى (60) ترليون دينار مقابل (43.9) ترليون دينار نهاية عام 2021 ولتسجل أعلى نسبة مساهمة بلغت (32.5%) من مجموع مطلوبات المصارف، ويُعزى ذلك إلى فتح حسابات للودائع الجارية الناتجة عن زيادة حسابات التوظيف من جانب، وإلى زيادة المبادرات الممنوحة من البنك المركزي التي تتطلب فتح حساب وديعة جارية خاص بالزبون لدى المصرف بغية إيداع مبلغ

القرض فيه لحين الإفادة منه من الزبون من جانب آخر، وسجلت المطلوبات الأخرى ارتفاعاً بلغت نسبته (7.9%) لتسجل نسبة مساهمة بلغت (13.5%) من مجموع مطلوبات المصارف التجارية، على النحو المبين في جدول (15). أما فقرة الودائع الحكومية لدى المصارف التجارية فقد سجلت ارتفاعاً بنسبة (44.9%) لتسجل (53.8) ترليون دينار مقابل (37.1) ترليون دينار نهاية عام 2021 وبنسبة مساهمة بلغت (29.1%) من مجموع المطلوبات وذلك لارتفاع الإيرادات الحكومية الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط وزيادة المعدل اليومي للكميات المصدرة من النفط الخام،

(4) ترليون دينار نهاية عام 2021 ولتسجل نسبة مساهمة بلغت (2.4%)، ويعود ذلك إلى زيادة استيرادات القطاع الخاص، وسجلت المطلوبات الأجنبية ارتفاعاً بلغت نسبته (2.4%) لتصل إلى (0.80) ترليون دينار مقابل (0.78) ترليون دينار في عام 2021 ولتسجل نسبة مساهمة بلغت (0.4%) من إجمالي المطلوبات.

وسجلت ودائع التوفير والثابتة ارتفاعاً بنسبة (10.0%) لتصل إلى (21.6) ترليون دينار مقابل (19.7) ترليون دينار لعام 2021 ولتسجل نسبة مساهمة بلغت (11.7%)، وهذا يدل على زيادة رغبة الجمهور في إيداع أموالهم لدى المصارف، نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة الإسمية على الودائع عام 2022، وارتفعت ودائع الاعتمادات والكفالات بنسبة (10.5%) لتصل إلى (4.5) ترليون دينار مقابل



جدول (15) الميزانية الموحدة للمصارف التجارية عامي 2021-2022 (مليون دينار)				
الأهمية النسبية %	نسبة التغير %	2022	2021	الفقرات
				الموجودات
3.0	10.0	5,529,826	5,035,545	نقد في الصندوق
32.2	50.8	59,375,867	39,364,395	الودائع الجارية لدى البنك المركزي العراقي
23.2	48.1	42,803,804	28,898,359	الموجودات الأجنبية
14.5	11.3	26,798,167	24,069,636	ديون على الحكومة
23.2	18.7	42,777,213	36,035,284	ديون على القطاع الخاص والقطاعات الأخرى
2.0	10.9	3,703,535	3,339,607	الأبنية
2.0	-43.1	3,703,707	6,528,972	الموجودات الأخرى
100	28.9	184,692,119	143,271,798	مجموع الموجودات أو المطلوبات
				المطلوبات
32.5	36.8	60,095,508	43,925,151	الودائع الجارية
11.7	10.0	21,639,729	19,680,605	ودائع التوفير والثابتة
2.4	10.5	4,458,488	4,033,800	ودائع الاعتمادات والكفالات
29.1	44.9	53,840,396	37,145,626	الودائع الحكومية
0.4	2.4	800,488	781,592	المطلوبات الأجنبية
0.0	0	0	0	الاستلاف من البنك المركزي
10.2	29.6	18,988,640	14,654,829	رأس المال والاحتياطيات والتخصيصات
13.5	7.9	24,868,870	23,050,195	المطلوبات الأخرى

- المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

- البيانات أولية قابلة للتعديل.



الفصل الرابع

تطورات قطاع المالية العامة

Public Finance Sector Developments

قطاع المالية العامة

أولاً: الموازنة المخططة

الموازنة العامة هي منهاج الحكومة المالي لسنة مقبلة يتضمن تقديرات المصروفات والإيرادات الحكومية لتسيير فعاليات الحكومة وبلوغ مقاصدها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية إذ يجري تحضيرها من السلطة التنفيذية وتصبح قابلة للتنفيذ بعد إقرارها من السلطة التشريعية وبسبب عدم إقرار الموازنة لعام 2022 أدى ذلك إلى اعتماد قانون الإدارة المالية الاتحادية رقم (6) لسنة 2019 المادة (13) التي تنص على:

في حالة تأخر إقرار الموازنة العامة الاتحادية حتى 31 كانون الأول من السنة السابقة لسنة إعداد الموازنة يصدر وزير المالية إعماماً على وفق الآتي:

أولاً: الصرف بنسبة (1/ 12) (واحد/ اثني عشر) فما دون من إجمالي المصروفات الفعلية للنفقات الجارية للسنة المالية السابقة بعد استبعاد المصروفات غير المتكررة على أساس شهري ولحين التصديق على الموازنة العامة الاتحادية.

ثانياً: الصرف من إجمالي التخصيص السنوي للمشاريع الاستثمارية المستمرة والمدرجة تخصيصاتها خلال السنة المالية السابقة واللاحقة بحسب الذرعات المنجزة أو التجهيز الفعلي للمشروع.

ثالثاً: في حال عدم إقرار مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية لسنة مالية معينة تُعدّ البيانات المالية النهائية للسنة السابقة أساساً للبيانات المالية لهذه السنة وتُقدّم إلى مجلس النواب لغرض إقرارها.

وبسبب التطورات العالمية التي أدت إلى ارتفاع الأسعار العالمية مما أدى إلى اضطراب الحكومة إلى الطلب من مجلس النواب بتشريع قانون طارئ لتعويض النقص في الإنفاق العام وبناءً على ما أقره مجلس النواب، أصدر قانون رقم (2) لسنة 2022 قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية الذي تضمن الآتي:

- المادة (1) تتولى وزارة المالية إنشاء حساب يُسمّى (دعم الأمن الغذائي والتنمية والتحوط المالي وتخفيف الفقر) يطلق عليه لأغراض هذا القانون إسم (الحساب).
- المادة (2) يمول الحساب وبما لا يزيد على (25) ترليون دينار من المصادر الآتية:

أولاً: الأموال الموجودة في حسابات وزارة المالية الفائضة من إجمالي مبالغ النفقات المنصوص عليها في المادة (13) من قانون الإدارة المالية الاتحادية رقم (6) لسنة 2019 (المُعدّل) على أساس شهري وبما لا يزيد على خمسة وعشرين ترليون دينار لسنة 2022.

ثانياً: المنح والمساعدات والهبات المالية والعينية المقدمة من الدول والمنظمات المحلية والدولية.

ثالثاً: أية مصادر أخرى.

- المادة (3) أولاً: يتم تخصيص مبلغ قدره (25) ترليون دينار من وزارة المالية وتوزّع على وفق الجدولين (أ) و(ب) المرفقين بالقانون.
- إذ تلتزم الوزارة بتمويل فقرات القانون لتأمين قطاعات الغذاء والكهرباء والمحاضرين والإداريين والعقود

الإيرادات لتبلغ نسبة إسهامه (95.0%) وبمبلغ قدره (153,623.3) مليار دينار، وبنسبة نمو بلغت (61.2%) من جانب آخر انخفضت كُلياً من الضرائب السلعية والإيرادات الأخرى والإيرادات التحويلية بنسبة (11.7%، 28.0%، 79.1%) على التوالي، فضلاً عن ارتفاع كُلياً من الإيرادات الرأسمالية، الرسوم بنسبة (37%، 10.6%) على التوالي.

في المقابل سجّلت حصة الموازنة من أرباح القطاع العام انخفاضاً بنسبة (57.63%) مقارنة بالعام السابق ويُعزى ذلك إلى أسباب عدّة منها عدم التزام بعض الشركات في تسديد حصتها من الأرباح المتحقّقة، في حين سجّلت الضرائب على الدخل والثروات هذا العام انخفاضاً بنسبة (14.59%) ويعزى ذلك إلى انخفاض عدد الموظفين في هذا العام نتيجة الإحالة إلى التقاعد مع عدم التوظيف بسبب عدم إقرار قانون الموازنة ولأنّ الضريبة على رواتب موظفي الحكومة تشكّل النسبة الأكبر من هذه الضرائب، وعلى النحو المبين في جدول (17).

وحملة الشهادات العليا والخريجين الأوائل من الكليات والمفسوخة عقودهم من الأجهزة الأمنية، وتلتزم الوزارة بتمويل (50%) من التخصيصات الواردة في الجدول (ب) المرفق بالقانون الخاص بالتنمية الاقتصادية.

جدول (16) تطوّر الإيراد والإنفاق العام (الفعلي) للموازنة العامة للدولة عامي 2021-2022 (مليار دينار)		
2022	2021	الأبواب
161,697.4	109,081.5	الإيراد العام (الفعلي)
48.2	72.6	مُعدّل النمو %
116,959.6	102,849.7	الإنفاق العام (الفعلي)*
13.7	35.2	مُعدّل النمو %

- المصدر: وزارة المالية، دائرة المحاسبة.
- البيانات أولية قابلة للتعديل.
- *لا تتضمن تسديدات (الالتزامات الحكومية).

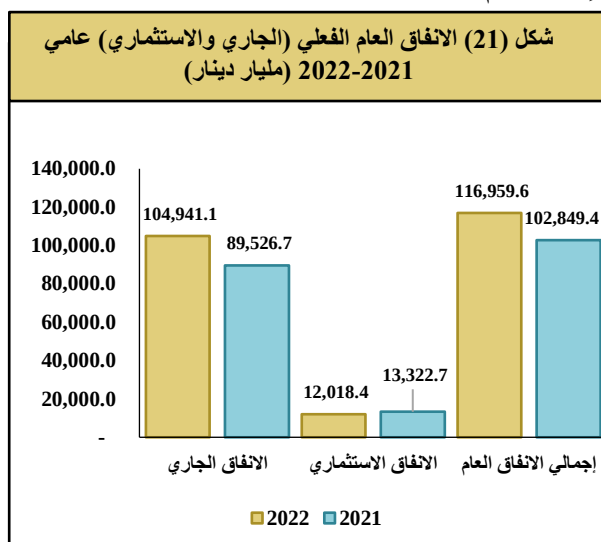
أ- الإيرادات العامة

سجّلت الإيرادات العامة لعام 2022 ارتفاعاً كبيراً بلغت نسبته (48.2%) لتبلغ (161,697.4) مليار دينار مقابل (109,081.5) مليار دينار لعام 2021، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط، إذ تشكّل الإيرادات النفطية النسبة الأكبر من إجمالي

جدول (17) مكوّنات إيرادات الموازنة العامة للدولة (فعلي) عامي 2021-2022 (مليار دينار)				
أبواب الإيرادات	2021	2022	نسبة التغير %	نسبة المساهمة في إجمالي الإيرادات العامة %
الإيرادات النفطية والثروات المعدنية	95,270.3	153,623.3	61.24	95.0
الضرائب على الدخل والثروات	3,252.6	2,778.1	-14.59	1.72
الضرائب السلعية ورسوم الإنتاج	1,283.7	1,133.3	-11.71	0.70
إيرادات أخرى	1,561.7	1,124.3	-28.01	0.70
الإيرادات التحويلية	4,990.3	1,041.7	-79.12	0.64
الرسوم	1,137.9	1,257.9	10.55	0.78
حصة الموازنة من أرباح القطاع العام	1,513.9	641.4	-57.63	0.40
الإيرادات الرأسمالية	71.1	97.4	37.0	0.06
المجموع الكلي للإيرادات	109,081.5	161,697.4	48.2	100

- المصدر: وزارة المالية، دائرة المحاسبة.
- البيانات أولية قابلة للتعديل.

مساهمة الإنفاق الاستثماري (10.3%) من إجمالي الإنفاق العام.



جدول (18) الإنفاق العام الفعلي (الجاري والاستثماري) عامي 2022-2021 (مليار دينار)

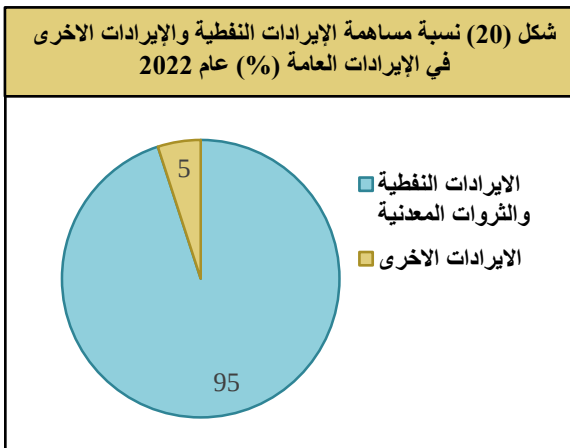
الإنفاق العام	2022	2021	نسبة التغير %	نسبة المساهمة في إجمالي الإنفاق العام
الإنفاق الجاري	104,941.1	89,526.7	17.2	89.7
الإنفاق الاستثماري	12,018.5	13,322.7	-9.8	10.3
إجمالي الإنفاق العام الفعلي	116,959.6	102,849.4	13.7	100

المصدر: وزارة المالية، دائرة المحاسبة.
البيانات أولية قابلة للتعديل.

1. الإنفاق الجاري

سجل الإنفاق الجاري في عام 2022 ارتفاعاً بنسبة (17.2%) ليبلغ (104.9) ترليون دينار مقابل (89.5) ترليون دينار لعام 2021 مشكلاً نسبة (27.40%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع جميع مكونات الإنفاق الجاري بسبب زيادة الإيرادات المالية للعراق وتعويض الانخفاض الجاري في عام 2021 التي نصّت عليه المادة (4) من قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية (يجري الصرف من الحساب استثناءً من أحكام المادة (13) من قانون الإدارة المالية الاتحادية رقم (6) لسنة 2019 المعدل)،

نلاحظ من الجدول أعلاه أنّ الإيرادات النفطية ما زالت هي المهيمنة على الإيرادات العامة وبنسبة مرتفعة جداً قياساً بباقي الإيرادات التي تشكّل (5.0%)، في حين ما زالت الضرائب بكل أشكالها



تشكّل نسبة متدنية تبلغ (2.42%) مما يتطلب العمل على توسيع قاعدة الإيرادات العامة من خلال أتمتة الجهاز الضريبي والجباية الإلكترونية لتعبئة الموارد المالية العامة.

ب- الإنفاق العام

سجل الإنفاق العام الفعلي ارتفاعاً ملحوظاً في عام 2022 بنسبة (13.8%) ليلعب (117.0) ترليون دينار مقابل (102.8) ترليون دينار في عام 2021 مشكلاً ما نسبته (30.5%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. ويُعزى ذلك إلى ارتفاع الإنفاق (الجاري) بنسبة (17.2%) نتيجة ارتفاع الإيرادات العامة بنسبة (48.2%) قياساً بالعام 2021 ممّا أدّى إلى رفع النفقات العامة لتغطية المتطلبات الاقتصادية والإدارية للدولة ولا سيما بعد الأحداث العالمية وارتفاع المستوى العام للأسعار، وعلى النحو المبين في جدول (18). وتشكّل النفقات الجارية النسبة الأكبر من إجمالي الإنفاق العام لتبلغ نسبتها (89.7%) في حين بلغت نسبة

الذي سمح بإنفاق إضافي قدره (22.2) مليار دينار للرعاية الاجتماعية وتحويل العمال ذات الأجور اليومية إلى عقود ودعم الغذاء والطاقة، فضلاً عن تخصيص (2.8) مليار دينار لتسديد الفواتير المتأخرة للمزارعين ومجهزي الطاقة وقد سجلت جميع الفقرات نمواً ملحوظاً خلال العام، وقد كانت النسبة الأعلى بالنمو هي تعويضات الموظفين بنسبة (41.56%) في حين سجلت النفقات

الرأسمالية أقل نسبة نمو بلغت (28.44%-) وعلى النحو المبين في جدول (19). سجلت تعويضات الموظفين النسبة الأكبر من إجمالي الإنفاق الجاري لتبلغ (41.56%) تليها الرعاية الاجتماعية (23.16%) واحتلت فقرة المنح والإعانات وخدمة الدين المرتبة الثالثة بنسبة (18.39%)، تليها المستلزمات السلعية بنسبة (13.64%) في حين سجلت الفقرات الأخرى النسبة المتبقية البالغة (3.25%).

جدول (19) الإنفاق الجاري للموازنة العامة للدولة (فعلي) عامي 2021-2022				
(مليار دينار)				
أبواب الصرف	المبالغ		نسبة التغير %	نسبة المساهمة في إجمالي الإنفاق الجاري %
	2022	2021		
تعويضات الموظفين	43,614.0	42,446.7	2.8	41.56
المنح والإعانات وخدمة الدين	19,305.6	19,182.2	0.64	18.40
الرعاية الاجتماعية	24,783.5	18,979.3	30.58	23.60
المستلزمات السلعية	14,320.9	6,310.8	126.9	13.64
البرامج الخاصة	859.9	874.5	(1.67)	0.82
المستلزمات الخدمية	1,142.1	659.8	73.09	1.1
صيانة الموجودات	613.4	670.4	(8.50)	0.58
النفقات الرأسمالية	261.4	365.3	(28.44)	0.3
الالتزامات والمساهمات	40.2	37.7	6.63	0.03
المجموع	104,941.1	89,526.7	17.22	100

- المصدر: وزارة المالية، دائرة المحاسبة.

- البيانات أولية قابلة للتعديل.

2. الإنفاق الاستثماري

سجل الإنفاق الاستثماري خلال عام 2022 انخفاضاً بلغت نسبته (9.8%-) ليبلغ (12.0) مليار دينار مقابل (13.3) مليار دينار عام 2021، ليسجل ما نسبته (3.1%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ويعزى هذا الانخفاض لعدم إقرار الموازنة وتوقف العمل بالمشاريع الاستثمارية ذات نسب الإنجاز المنخفضة، وعلى مستوى القطاعات استحوذ قطاع

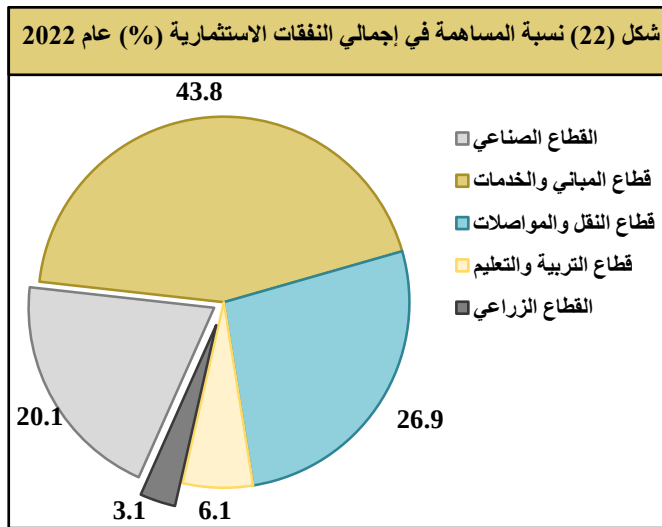
المباني والخدمات على أعلى نسبة تخصيص من إجمالي الإنفاق الاستثماري إذ سجل نسبة مساهمة بلغت (43.81%)، يليه قطاع النقل والمواصلات بنسبة (26.88%) من إجمالي الإنفاق الاستثماري، في حين احتل القطاع الصناعي المرتبة الثالثة بنسبة (20.1%) يليه كل من قطاع التربية والتعليم والقطاع الزراعي بنسبة (6.14%)، (3.1%) على التوالي، على النحو المبين في جدول (20).

جدول (20) الإنفاق الاستثماري للموازنة العامة للدولة عامي 2021-2022				
القطاعات	2021	2022	نسبة التغير %	نسبة المساهمة في إجمالي الإنفاق الاستثماري %
القطاع الصناعي	8,535.6	2,412.3	(71.7)	20.1
قطاع المباني والخدمات	2,538.5	5,265.7	107.4	43.8
قطاع النقل والمواصلات	1,601.4	3,231.7	101.8	26.9
قطاع التربية والتعليم	394.8	738.1	86.96	6.1
القطاع الزراعي	252.7	370.9	46.8	3.1
المجموع	13,323	12,018.5	(9.79)	100

- المصدر: وزارة المالية/ دائرة المحاسبة.

- البيانات أولية قابلة للتعديل.

- () تعني النسبة سالبة.



أما على مستويات النمو فقد سجل قطاع المباني والخدمات أعلى معدل نمو بلغ (107.4%) إذ تم تخصيص مبالغ في قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي وتنمية الأقاليم، فضلاً عن تخصيصات البترودولار التي تُورّع للمحافظات المنتجة للنفط، وتم تخصيص مبلغ (500) مليار دينار لوزارة الإعمار والإسكان لتمويل مشاريع جديدة ومستمرة، في حين انخفض نمو القطاع الصناعي بنسبة بلغت (71.7%-) ويعزى ذلك إلى قلة الإنفاق الاستثماري في المشاريع الصناعية لعام 2022 بسبب عدم إقرار الموازنة للعام ذاته وعدم شمول المشاريع الصناعية بقانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية.

ثانياً: تطورات الدين العام الداخلي

أدى ارتفاع عوائد النفط إلى تخفيف عبء الدين العام ولكن لا تزال هناك مخاطر مالية كبيرة على الرغم من انخفاض نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي من (23.2%) في عام 2021 إلى (18.1%) في عام 2022 ونتيجة الفوائض المالية التي حصلت في عام 2022 التي ساعدت على تسديد جزء من الدين، وانخفض الدين الداخلي بعد إقرار قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية رقم (2) لسنة 2022، إذ سجل رصيد الدين العام الداخلي نهاية عام 2022 انخفاضاً بنسبة (0.6%) عن العام 2021 ليبلغ (69,495.7) مليار دينار في عام 2022 مقابل (69,912.4) مليار دينار عام 2021 **جدول (19)**، ويُعزى ذلك إلى انخفاض معظم الدين العام بسبب عدم اللجوء إلى الديون وتسديد المديونية نتيجة ارتفاع الإيرادات النفطية باستثناء الدين القديم المتبقي بذمة وزارة المالية، إذ لم يتم تسديد أي قسط خلال عام 2022، وفيما يأتي تحليل فقرات الدين العام الداخلي لعام 2022:

حوالات وزارة المالية

أ- حوالات وزارة المالية خارج الميزان

سجلت حوالات وزارة المالية خارج الميزان انخفاضاً خلال عام 2022 بنسبة (0.33%) نتيجة انخفاض رصيد الدين القائم لحوالات الخزينة (الاحتياطي الإلزامي) إذ سجل رصيد الدين القائم لحوالات الخزينة (الاحتياطي الإلزامي) انخفاضاً في نهاية 2022 بنسبة (1.4%)، ليبلغ (3,607.9) مليار دينار في عام 2022 مقابل (3,659.9) مليار دينار نهاية عام 2021، وانخفض قرض TBI بنسبة (5.2%) خلال هذا العام ليبلغ (2,069.8) مليار دينار، مع ثبات رصيد الدين القائم للحوالات المخصصة في السوق الثانوي من البنك المركزي في

عام 2022 قياساً بالعام 2021 ليبلغ (44,452.4) مليار دينار.

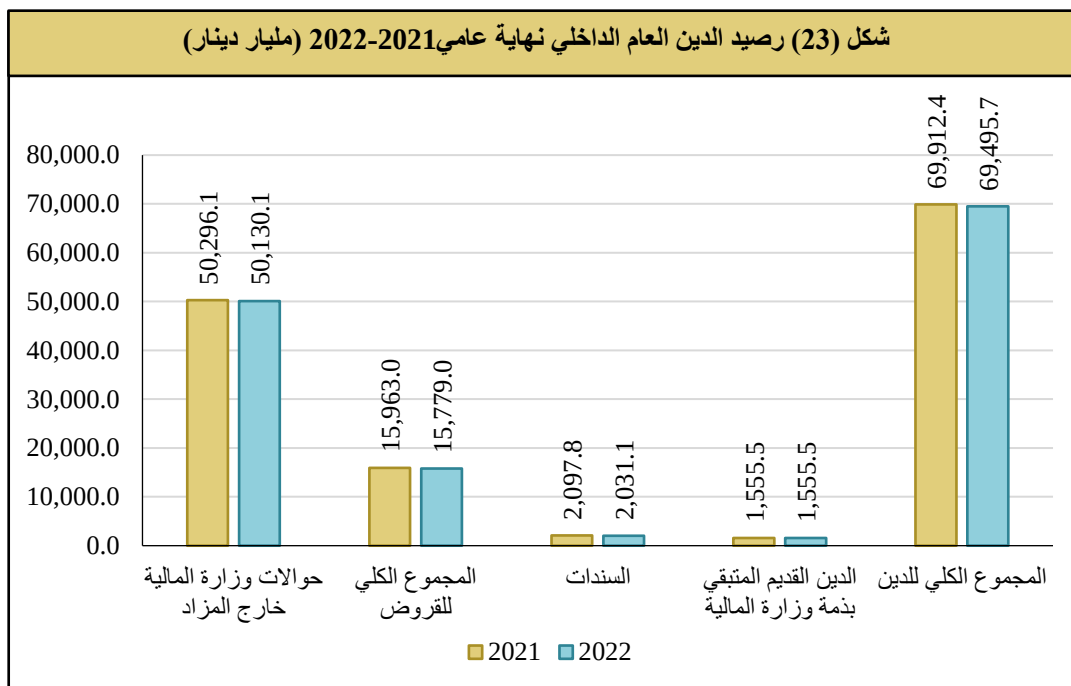
ب- القروض

سجلت فقرة القروض خلال عام 2022 انخفاضاً بنسبة (13.0%) إذ بلغت (15,779) مليار دينار مقابل (15,963) مليار دينار عام 2021 ويُعزى ذلك إلى انخفاض قروض المصرف العراقي للتجارة لتمويل وزارتي التجارة والزراعة وفيما يأتي الفقرات المكونة للقروض:

- ثبات قرض شركات التمويل الذاتي عن دفع رواتب منتسبيها للمدة (2010 - 2014) خلال عام 2022 التي بلغت (8,160.7) مليار دينار.
- ثبات القروض الممنوحة خلال عام 2022 إذ بلغ (6,017.5) مليار دينار.
- لم تتغير مبالغ كُلي من (قرض مشاريع المديريات الممولة ذاتياً في وزارة الكهرباء بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (314) لعام 2014 لتبلغ (606.5) مليار دينار.
- فيما ارتفعت قروض المصرف العراقي للتجارة بعملة الدولار لمشروع ماء السماوة بنسبة (507.4%) لتبلغ (509) مليار دينار مقابل (83.8) مليار دينار.

ج- السندات

انخفضت مبالغ السندات المباعة (سندات مستحقات المقاولين، وسندات بناء) بنسبة (3.17%) عام 2022 لتبلغ (2,031.1) مليار دينار مقابل (2,097.8) مليار دينار عام 2021 ويعزى ذلك إلى انخفاض سندات مستحقات المقاولين بنسبة (92.5%) وعلى الرغم من ارتفاع سندات الفلاحين/بناء بنسبة (94.9%).



جدول (21) تطورات الدين العام الداخلي عامي 2021-2022 (مليار دينار)		
رصيد الدين العام نهاية عام 2022	رصيد الدين العام نهاية عام 2021	التفاصيل
1,555.5	1,555.5	مزادات حوالات الخزينة (364) يوماً
50,130.1	50,296.1	الدين القديم المتبقي بذمة وزارة المالية
2,069.8	2,183.8	حوالات وزارة المالية خارج المزايد
3,607.9	3,659.9	- قرض مصرف TBI
44,452.4	44,452.4	- حوالات الاحتياطي الإلزامي
—	—	- الحوالات المشتراة من البنك المركزي في السوق الثانوية
2,031.1	2,097.8	- الحوالات المخصصة من مصرف الرافدين
—	—	السندات
1,948.8	1,000.0	- التسليم الأجل
82,357	1,097.8	- السندات الوطنية
15,779	15,963	- سندات الفلاحين/ سندات بناء
509	-	- سندات مستحقات المقاولين
606.5	606.5	المجموع الكلي للقروض
485.3	1,178.3	- قرض المصرف العراقي للتجارة بعملة الدولار مشروع ماء السماوة.
8,160.7	8,160.7	- قرض مشاريع المديريات الممولة ذاتياً في وزارة الكهرباء بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 314 لعام 2014.
6,017.5	6,017.5	- قرض من المصرف العراقي للتجارة لتمويل وزارتي التجارة والزراعة
69,495.7	69,912.4	- قرض شركات التمويل الذاتي عن دفع رواتب منتسبيها لعام 2010، 2011، 2012، 2013، 2014.
		- القروض الممنوحة خلال عام 2020.
		المجموع الكلي للدين

- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

- البيانات أولية قابلة للتعديل.



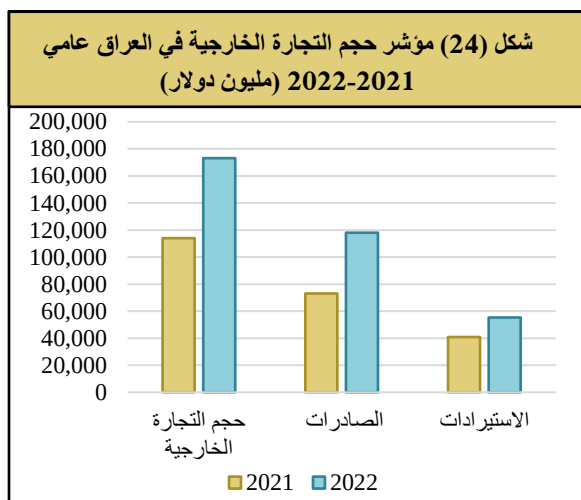
الفصل الخامس

تطورات القطاع الخارجي وميزان المدفوعات العراقي

Developments of External Sector and Iraqi Balance of Payments

القطاع الخارجي

أولاً: التجارة الخارجية



1. أهم شركاء التجارة الخارجية للعراق

استمرت الدول الآسيوية في احتلال المرتبة الأولى في الشراكة التجارية مع العراق، إذ شكّلت صادرات واستيرادات العراق إلى الدول الآسيوية ما نسبته (72.72%) و(70.79%) من إجمالي الصادرات والاستيرادات على التوالي، تأتي الأهمية التجارية للدول الآسيوية مع العراق لكون النسبة الأكبر من الحصة السوقية للنفط هي لصالح الصين نتيجة حاجتها المتزايدة إلى الطاقة بسبب الارتفاع المستمر في مستويات الإنتاج، أمّا فيما يخص الاستيرادات فإن أغلب استيرادات العراق هي مكائن ومعدات نقل المتأتية أغلبها من دول آسيوية أهمها الصين، كوريا واليابان، في حين تحتل دول أوروبا الغربية المرتبة الثانية في الشراكة التجارية، إذ بلغت نسبة مساهمة صادرات العراق إلى تلك المنطقة (17.72%) من إجمالي الصادرات، في حين بلغت نسبة مساهمة الاستيرادات (14.02%) من إجمالي الاستيرادات، في حين بلغت نسبة مساهمة الصادرات إلى كُليّ من دول أمريكا الشمالية والدول العربية (4.4% ، 3.93%) من إجمالي الصادرات على

سجل حجم التجارة الخارجية لعام 2022 ارتفاعاً ملحوظاً بلغت نسبته (52.1%) ليبلغ (173.2) مليار دولار مقابل (113.9) مليار دولار لعام 2021، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع قيمة الصادرات بنسبة (61.5%) لتسجل (118) مليار دولار مقابل (73.1) مليار دولار في العام 2021 وذلك لارتفاع صادرات النفط بنسبة (62%) لتبلغ (117.9) مليار دولار مقابل (72.8) مليار دولار عام 2021 بسبب ارتفاع الأسعار العالمية للنفط بنسبة (39.8%)، وسجّلت الاستيرادات على أساس سيف ارتفاعاً بنسبة (35.1%) لتسجل (55.2) مليار دولار مقابل (40.8) مليار دولار عام 2021 نتيجة التعافي الاقتصادي بعد كورونا.

فيما بلغت نسبة الانكشاف الاقتصادي (65.6%) وهو ما يشير إلى أنّ الاقتصاد العراقي يعاني من انكشاف اقتصادي على العالم الخارجي، إذ تجاوز النسبة المعيارية للانكشاف وهي (45%)، وعلى النحو المبين في جدول (22).

جدول (22) مؤشر حجم التجارة الخارجية عامي 2022-2021 (مليون دولار)			
النمو (%)	2022	2021	
52.1	173,239	113,933	حجم التجارة الخارجية
61.5	118,045	73,084	الصادرات
35.1	55,194	40,849	الاستيرادات*
-	65.6	54.8	الانكشاف الاقتصادي (%)

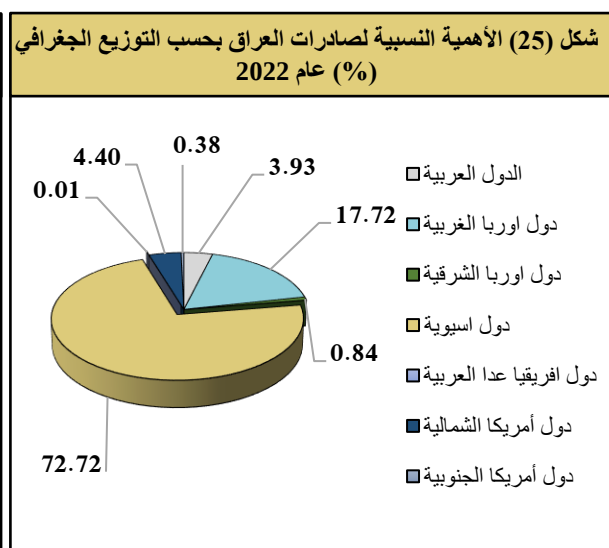
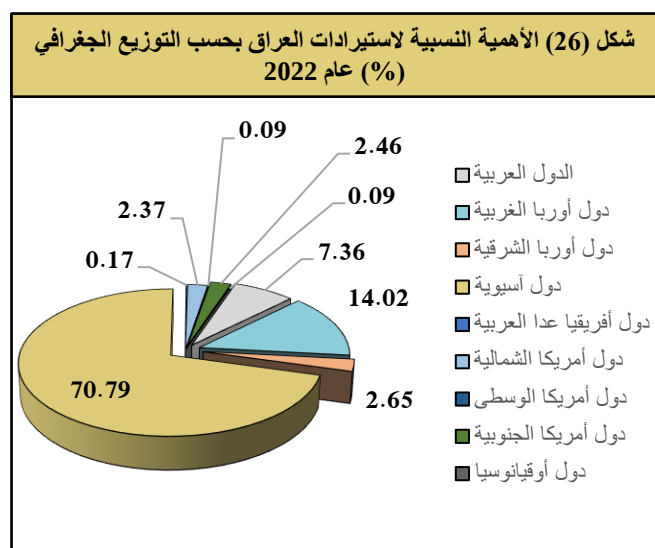
- المصدر: الاستيرادات، الصادرات: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.
- *احتساب الاستيرادات على أساس سيف (cif).
- البيانات أولية قابلة للتعديل.

التوالي، وأسهمت الاستيرادات بما نسبته (2.37%، 7.36%) من إجمالي الاستيرادات على التوالي، في حين شكّلت نسبة صادرات واستيرادات العراق إلى باقي دول العالم ما نسبته (1.23% و 5.46%) من إجمالي

الصادرات والاستيرادات على التوالي، على النحو المبين في جدول (23).

جدول (23) الشركاء التجاريين للعراق عامي 2021-2022						
المنطقة الجغرافية	2021		2022		المساهمة في إجمالي الصادرات عام 2022 (%)	المساهمة في إجمالي الاستيرادات عام 2022 (%)
	الصادرات	الاستيرادات*	الصادرات	الاستيرادات*		
الدول العربية	2,872	3,006	4,639	4,062	3.93	7.36
دول أوروبا الغربية	12,950	5,727	20,917	7,738	17.72	14.02
دول أوروبا الشرقية	614	1,083	992	1,462	0.84	2.65
دول آسيوية	53,147	28,917	85,842	39,072	72.72	70.79
دول أفريقيا عدا العربية	7	69	12	94	0.01	0.17
دول أمريكا الشمالية	3,216	968	5,194	1,308	4.40	2.37
دول أمريكا الوسطى	0	37	0	50	0.00	0.09
دول أمريكا الجنوبية	278	1,005	449	1,358	0.38	2.46
دول أوقيانوسيا	0	37	0	50	0.00	0.09
المجموع العام	73,084	40,849	118,045	55,194	100.00	100.00

- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.
- *قيمت الاستيرادات على أساس سيف (cif).
- البيانات أولية قابلة للتعديل.



2. التركيب السلعي للصادرات العراقية

سجّلت فترة الوقود المعدنية المتضمنة (النفط والمنتجات النفطية) أعلى نسبة مساهمة التي بلغت (99.85%) من إجمالي الصادرات، في حين سجّلت بقية الفئات (المواد الغذائية والحيوانات الحية، المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود، سلع مصنّعة) النسبة المتبقية والبالغة (0.15%) من إجمالي الصادرات عام

2022 وهذا يدل على عمق الاختلال الهيكلي في الاقتصاد العراقي والاعتماد بشكل كبير على تصدير النفط الخام، الناجم عن ضعف بيئة الأعمال وانخفاض دور القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي وانعدام التنوع الاقتصادي مما ينعكس على عدم تنوع الصادرات، وعلى النحو المبين في جدول (24).

جدول (24) الهيكل السلعي للصادرات العراقية عامي 2021 – 2022				
(مليون دولار)				
السلع	2021	الأهمية النسبية 2021 %	2022	الأهمية النسبية 2022 %
المواد الغذائية والحيوانات الحية	59	0.08	35	0.03
المشروبات والتبغ	0	0.00	0	0.00
المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود	198	0.27	142	0.12
الوقود المعدنية وزيت التشحيم المتعلقة بها*	72,825	99.65	117,868	99.85
زيت وشحوم حيوانية ونباتية	0	0.00	0	0.00
المواد الكيماوية	0	0.00	0	0.00
سلع مصنّعة	0	0.00	0	0.00
مكائن ومعدات نقل	2	0.00	0	0.00
مصنوعات متنوعة	0	0.00	0	0.00
السلع غير المصنّعة	0	0.00	0	0.00
المجموع	73,084	100	118,045	100
معدل النمو عام 2022 %				-40.7

- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.
 - *تتضمن صادرات النفط الخام والمنتجات النفطية.
 - البيانات أولية قابلة للتعديل.

3. التركيب السلعي للاستيرادات العراقية

احتلت فترة المكائن ومعدات النقل المرتبة الأولى في سُلّم ترتيب الأولوية لنسب المساهمة في إجمالي الاستيرادات والبالغة (38.5%) وعلى الرغم من هذا الارتفاع إلا أنّ أغلب هذه المعدات هي للاستخدام الشخصي ونسبة أقل موجهة نحو الإنتاج، تليها فئتا (مصنوعات متنوعة) و(سلع مصنّعة) بنسبة (15.8%) و(11.4%) على التوالي، وسجّلت فئتا (الوقود المعدنية وزيت التشحيم)، (المواد الكيماوية)، (زيت وشحوم حيوانية ونباتية)، (المواد الغذائية والحيوانات

الحية) النسب البالغة (9.8%)، (6.7%)، (6.4%)، (5.4%) على التوالي، أمّا فترة (السلع غير المصنّعة) فسجّلت (2.9%)، في حين سجّلت فترة (المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود) ما نسبته (1.8%) وهذا يدل على انخفاض الطلب على السلع التي تدخل في الإنتاج نتيجة ضعف الإنتاج المحلي، أمّا فترة (المشروبات والتبغ) فقد سجّلت (1.3%) من إجمالي الاستيرادات، وعلى النحو المبين في جدول (25).

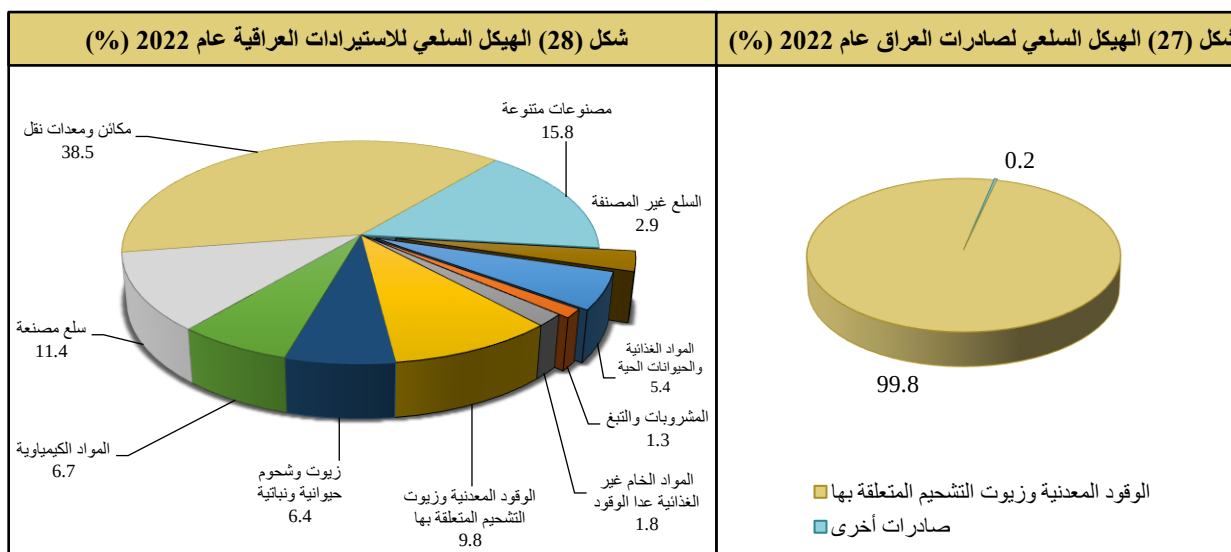
إنّ ضعف الإنتاج المحلي والاعتماد على الإيرادات المالية النفطية فتح الباب أمام استيراد السلع الأجنبية

لهيكل الاستيرادات من إجمالي الاستيرادات عامي 2021-2022 وهذا يُعزى إلى عدم جودة البيانات بسبب استخدام الأساليب غير الحديثة في جمع البيانات وعدم الاعتماد على الأتمتة الحديثة للكمارك.

لغزو السوق المحلية وهذا بدوره سيؤدي إلى خروج العملة الصعبة لتغطية قيمة الاستيرادات الكبيرة التي تشمل على الأغلب سلعا استهلاكية تسهم في جعل الميزان التجاري السلعي غير النفطي في حالة عجز مستمر، من جانب آخر نلاحظ عدم تغير نسبة المساهمة النسبية

جدول (25) الهيكل السلعي للاستيرادات العراقية عامي 2021-2022 (مليون دولار)			
السلع	2021	2022	الأهمية النسبية % 2022
المواد الغذائية والحيوانات الحية	2,206	2,980	5.40
المشروبات والتبغ	531	718	1.30
المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود	735	993	1.80
الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها	4,003	5,409	9.80
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	2,614	3,532	6.40
المواد الكيماوية	2,737	3,698	6.70
سلع مصنعة	4,657	6,292	11.40
مكائن ومعدات نقل	15,727	21,250	38.50
مصنوعات متنوعة	6,454	8,721	15.80
السلع غير المصنفة	1,185	1,601	2.90
المجموع	40,849	55,194	100

- المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.
- قيمة الاستيرادات على أساس سيف (cif).
- البيانات أولية قابلة للتعديل.



ثانيًا: ميزان المدفوعات

في ضوء المتوافر من بيانات، أظهرت نتائج ميزان المدفوعات خلال عام 2022 فائضًا مقداره (23,336.1) مليون دولار نتيجة للزيادة المتحققة في الأصول الاحتياطية للبنك المركزي خلال هذه المدة، لقد أسهمت عوامل عدة في تحقيق هذا الفائض، التي تنعكس من خلال استعراضنا لمكونات ميزان المدفوعات العراقي وعلى النحو الآتي:

أولاً- الحساب الجاري

يعكس مؤشر الحساب الجاري في ميزان المدفوعات سلوك الدولة من خلال الموازنة العامة وسلوك القطاع الخاص، ومن خلال البيانات المتاحة لدينا، سجل صافي الحساب الجاري فائضًا مقداره (58,009.5) مليون دولار خلال عام 2022، ونستعرض أدناه تفاصيل مكونات هذا الحساب وعلى النحو الآتي:

1. الميزان التجاري

حقق الميزان التجاري خلال عام 2022 فائضًا بقيمة (71,130.0) مليون دولار، إذ سجلت الصادرات الكلية مبلغًا مقداره (118,044.8) مليون دولار بضمنها قيمة النفط الخام العيني المدفوع إلى الشركات النفطية الأجنبية بقيمة (10,734.1) مليون دولار، أما الاستيرادات الكلية فقد سجلت مبلغًا مقداره (55,193.9) مليون دولار على أساس سيف و (46,914.8) مليون دولار على أساس فوب، إذ تم استقطاع نسبة (15%) من قيمة الاستيرادات الكلية عن تكاليف الشحن والتأمين لتحويلها من سيف إلى فوب.

2. صافي حساب الخدمات

أظهر صافي حساب الخدمات خلال عام 2022 عجزًا مقداره (13,212.7) مليون دولار وجاء هذا العجز نتيجة زيادة المدفوعات البالغة (22,246.7) مليون دولار، أغلبها مدفوعات تتعلق بتكاليف الشحن والتأمين على الاستيرادات لتحويلها من سيف إلى فوب.

في حين سجل جانب المقبوضات مبلغًا مقداره (9,034.0) مليون دولار تحقق أغلبها في بند السفر الذي يضم القادمين إلى العراق من الرعايا العرب والأجانب لأغراض السياحة وزيارة العتبات المقدسة.

3. حساب الدخل الأولي

حقق صافي حساب الدخل الأولي خلال عام 2022 عجزًا بلغ (946.2) مليون دولار وفيما يأتي تفصيلًا لهذا الحساب:

أ- تعويضات العاملين: تمثل المبالغ المحولة من العاملين الذين يعملون خارج موطنهم الأصلي لمدة أقل من سنة. حقق صافي حساب تعويضات العاملين خلال عام 2022 فائضًا بلغ (63.4) مليون دولار.

ب- دخل الاستثمار: حقق صافي حساب دخل الاستثمار عجزًا بلغ (1,009.6) مليون دولار نتيجة لزيادة المدفوعات، أغلبها مدفوعات تتعلق بأرباح الشركات النفطية الأجنبية العاملة في العراق المحولة إلى الخارج فضلًا عن مدفوعات وزارة المالية إلى الخارج عن فوائد الدين العام الخارجي.

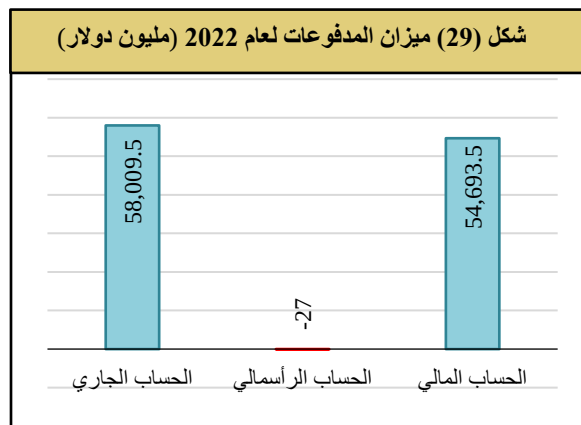
4. حساب الدخل الثانوي

حقق صافي حساب الدخل الثانوي خلال عام 2022 فائضًا بلغ (1,038.4) مليون دولار، نتيجة لزيادة المقبوضات البالغة (696.4) مليون دولار، وانخفاض المدفوعات بقيمة (25.8) مليون دولار وزيادة صافي التحويلات الخاصة البالغة (367.8) مليون دولار عن المساعدات العائلية المقدمة من غير المقيمين إلى ذويهم وتحويلات العاملين الذين يعملون خارج موطنهم الأصلي لمدة أكثر من سنة.

وصافي الودائع في الخارج بقيمة (12,412.2 و 9,546.7 و 860.0) مليون دولار على التوالي، في حين حقق جانب المطلوبات لهذا الحساب انخفاضاً في الخصوم المالية بقيمة (6,271.9) مليون دولار نتيجة انخفاض التزامات الحكومة تجاه مقاولي عقود الخدمة للشركات النفطية الأجنبية العاملة في العراق بقيمة (1,007.2) مليون دولار فضلاً عن تسديدات الأقساط عن القروض الممنوحة للعراق البالغة (3,695.7) مليون دولار، في حين حققت الخصوم المالية لشركات الإيداع الأخرى زيادة مقدارها (8.4) مليون دولار.

4. الأصول الاحتياطية (الاحتياطيات الرسمية)
حققت الأصول الاحتياطية للبنك المركزي خلال عام 2022، فائضاً بلغ (23,336.1) مليون دولار، نتيجة زيادة الموجودات الأجنبية للبنك المركزي من الاستثمارات في محفظة الأوراق المالية خلال هذه المدة.

رابعاً: فترة صافي السهو والخطأ
حققت فترة صافي السهو والخطأ خلال عام 2022، مبلغاً قدره (3,289.0) مليون دولار، وقد ظهرت هذه الفترة بإشارة سالبة مما يعني أنّ هناك معاملات مدينة لم تسجل في ميزان المدفوعات أو لم تغطّ بالكامل لعدم توافرها من المصدر، أو قد تكون هناك قيود دائنة قدرت أكثر، ولو ظهرت بإشارة موجبة فهذا يعني أنّ هناك معاملات دائنة لم تسجل أو قيود مدينة قُدرت أكثر.



ثانياً: الحساب الرأسمالي

حقق صافي الحساب الرأسمالي خلال عام 2022 عجزاً مقداره (27.0) مليون دولار. ويمثل هذا الحساب التحويلات الرأسمالية الناتجة عن التصرف في الأصول الثابتة والمنح الرأسمالية المُقدّمة من الحكومات والمنظمات الدولية.

ثالثاً: الحساب المالي

حقق صافي الحساب المالي خلال عام 2022 فائضاً بمبلغ مقداره (54,693.5) مليون دولار، وقد ظهر هذا الحساب بإشارة موجبة نتيجة للتغيرات التي طرأت على كُليّ من الأصول والخصوم المالية الخارجية، وفيما يأتي استعراضاً لمكونات هذا الحساب وكيف تحقق الفائض:

1. صافي الاستثمار المباشر

حقق صافي هذا الحساب خلال عام 2022 فائضاً مقداره (2,326.5) مليون دولار، نتيجة الزيادة في الأصول المالية الخارجية بقيمة (238.3) مليون دولار، مع انخفاض في الخصوم المالية بقيمة (2,088.2) مليون دولار، عن تسديد الكلف الرأسمالية للحقول النفطية المقدمة من مقاولي عقود الخدمة للشركات النفطية الأجنبية العاملة في العراق.

2. صافي استثمار الحافطة

حقق صافي استثمار الحافطة خلال عام 2022 انخفاضاً مقداره (51.5) مليون دولار نتيجة الانخفاض في استثمارات المحفظة الاستثمارية للأوراق المالية لوزارة الدفاع بقيمة (403.1) مليون دولار، مع انخفاض الخصوم المالية للحكومة العامة بقيمة (348.6) مليون دولار.

3. صافي الاستثمار الآخر

حقق صافي الاستثمار الآخر خلال عام 2022، مبلغاً مقداره (29,082.4) مليون دولار، نتيجة زيادة الأصول المالية لكُليّ من القطاع الرسمي وشركات الإيداع الأخرى



الفصل السادس

تطور نظام المدفوعات

Payment System Development

تطوّر نظام المدفوعات العراقي

البنك المركزي وخارجيه، الذي يسهم في وضع الاستراتيجيات لتطوير نظم الدفع والتسوية ومتابعة تنفيذها، والارتقاء بها إلى أفضل الممارسات الدولية. يقدّم هذا الفصل عرضاً لأهم التطورات التي حدثت لنظام المدفوعات العراقي خلال عام 2022 والخطط الاستراتيجية المستقبلية.

أولاً: أهم مكونات نظام المدفوعات العراقي

أ- نظام التسوية الإجمالية الآنية (RTGS)

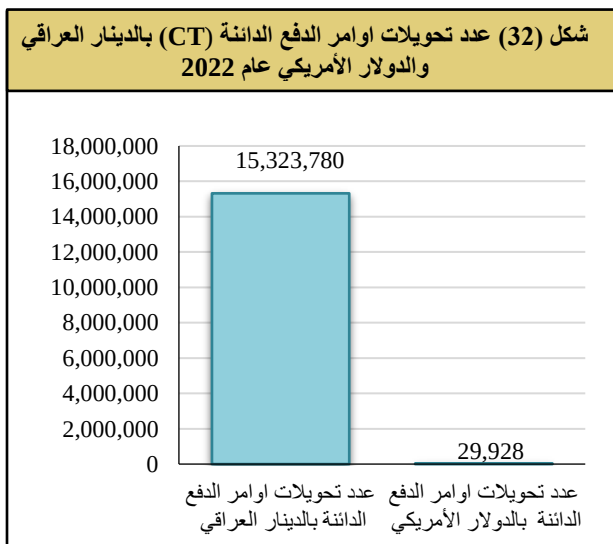
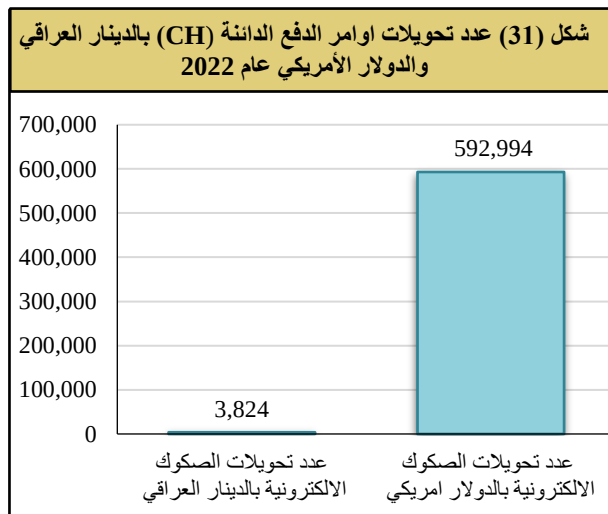
هو نظام تسوية إجمالي في الوقت الفعلي ويوفر آلية يتم من خلالها حصول كلٍّ من المعالجة والتسوية النهائية لأوامر الدفع العالية القيمة والمتبادلة بين المشاركين بصورة مستمرة خلال يوم العمل. انخفضت عدد التحويلات المالية في نظام التسوية الإجمالية (RTGS) بالدينار العراقي في عام 2022 بشكل طفيف وبنسبة (0.6%) ليبلغ (72,561) تحويل مقابل (72,997) تحويل عام 2021، بالمقابل ارتفع عدد التحويلات بالدولار الأمريكي بنسبة (15.3%) لتبلغ (30,107) تحويل مقابل (26,119) تحويل عام 2021، وهذا يُفسّر أن أغلب التحويلات بين المصارف والبنك المركزي هي بالدينار العراقي.

فيما نمت مبالغ التحويل بالدينار العراقي بنسبة (15.2%) خلال عام 2022 لتبلغ (231.4) ترليون دينار مقابل (200.8) ترليون دينار ويُعزى ذلك إلى زيادة مبالغ المبادرات الممنوحة التي تُحوّل عن طريق هذا النظام في البنك المركزي العراقي وارتفعت مبالغ التحويلات بالدولار بنسبة (73.6%) لتبلغ (9.2) مليار دولار مقابل (5.3) مليار دولار ويُعزى ذلك إلى زيادة التعامل بين المصارف بالدولار لأغراض فتح

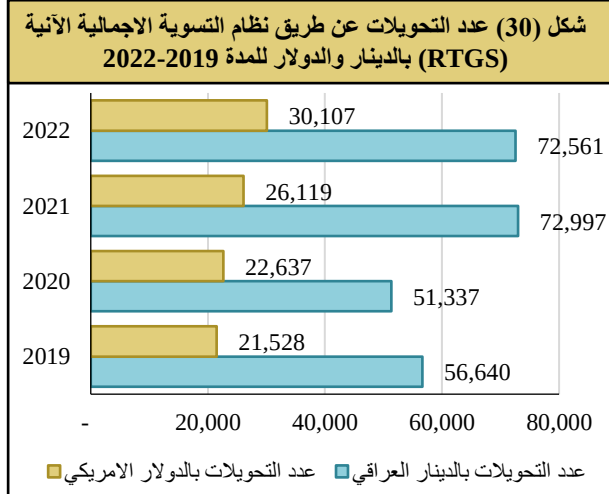
يسعى البنك المركزي العراقي إلى الحد من استخدام النقد (CASH) في البلاد وأتمتة النظام النقدي لما له من انعكاسات إيجابية ولعل أهمها إنّ أيّ قرار أو إجراء يتخذ من صنّاع السياسة النقدية يكون له أثر أسرع وأكثر نجاعة ودقة من النظام النقدي التقليدي (استخدام النقد)، فضلاً عن التغلب على التحديات الجغرافية والزمنية والقضايا الأمنية التي جعلت من نقل النقود في أنحاء البلاد صعبة ومحفوفة بالمخاطر ومن ثمّ تتجه المساعي إلى أتمتة عمليات التسوية للشبكات والرواتب وتفعيل أنظمة التشغيل الآلي للبطاقة الإلكترونية للحفاظ على المزيد من السيولة في الحسابات المصرفية، فضلاً عن مراقبة تدفق الأموال داخل العراق وتوفير قاعدة بيانات شاملة ودقيقة عن جميع التحويلات التي تتم بضمن نطاق القطاع المالي والمصرفي وتحقيق الحوكمة، وقد جاء التقدّم في عمل نظام المدفوعات العراقي عبر جملة من الإجراءات والتحوطات التي تمّ تنفيذها ويُعمل عليها الآن، ومن بينها تحديث نظام المدفوعات بجميع مكوناته بحسب المعايير الدولية، وهذا التحديث جاء بهدف استيعاب تزايد حجم المعاملات التي تتم من خلال هذا النظام لتتوافق بسهولة والأنظمة المصرفية المختلفة، وأتمتة المعاملات المالية للوزرات، وأصدر البنك المركزي أيضاً مجموعة من التعليمات والتحوطات للمصارف للحد من مخاطر تبادل الصكوك من خلال النظام، فضلاً عن أتمتة السوق الأولية لنظام الأوراق المالية الحكومية التي بدأ العمل عليها من البنك المركزي العراقي بالتشاور مع وزارة المالية في عام 2008 مع السعي لأتمتة فعاليات السوق الثانوية التجارية التي من المؤمل العمل عليها قريباً، في حين توجّه البنك المركزي إلى إنشاء مجلس المدفوعات الوطني العراقي الذي يضم أعضاء من داخل

الصكوك بالدينار بنسبة (33.1%)، إلا أن إجمالي مبالغ الصكوك بالدولار الأمريكي انخفضت بنسبة (2.2%).

نلاحظ مما ورد أعلاه أن عدد تحويلات الصكوك بالدولار الأمريكي أعلى من الدينار العراقي على العكس من أوامر الدفع الدائنة إذ كان عدد التحويلات بالدينار العراقي يفوق كثيرًا عدد التحويلات بالدولار الأمريكي.



الاعتمادات المستندية وغيرها وتحسن قطاع التجارة، ولا سيّما بعد تحسن أسعار النفط ما انعكس على تحسن الإنفاق العام ومن ثمّ ارتفاع حوالات المالية لغرض التجارة.



ب- ارتفع عدد تحويلات أوامر الدفع الدائنة (CT) في نظام المقاصة الإلكتروني (C-ACH) بنسبة (39.7%) لتبلغ (15,323,780) عملية تحويل بالدينار العراقي، وارتفعت عدد التحويلات بالدولار الأمريكي بنسبة (48.2%) لتبلغ (29,928) عملية تحويل بالدولار الأمريكي.

- وبلغ عدد تحويلات الصكوك الإلكترونية (CH) في نظام المقاصة الإلكتروني (C-ACH) (592,994) صكوك بالدينار العراقي و(2,363) صكًا بالدولار الأمريكي.

- وكذلك ارتفعت المبالغ المحولة بالدينار العراقي والدولار الأمريكي بنسبة (35.8%) و(81.2%) على التوالي.

- ارتفعت عدد تحويلات الصكوك الإلكترونية (CH) بالدينار العراقي والدولار الأمريكي بنسبة (1.9%) و(158.2%) على التوالي، إذ ارتفعت مبالغ

إطار (6)

نظام المقاصة الآلية (C-ACH) هو نظام يمكّن المصارف وفروعها المشاركة فيه من تبادل أوامر الدفع بينهم بطريقة آلية، وتتم المعالجة وإرسال صافي التسوية النهائية إلى نظام التسوية الإجمالية الآنية الـ (RTGS)، وكذلك يتم من خلال النظام تبادل الصكوك الإلكترونية المرمزة بالحبر المغنط ويتم الاحتفاظ بنسخة الصك الأصلية في الفرع المودع فيه وإرسال صورة الصك وبياناته من خلال نظام الفرع إلى نظام المشارك في الإدارة العامة، لذا سعى البنك المركزي إلى أتمتة التحويلات المالية بين دوائر ومؤسسات الدولة واستحصال المستحقات عن طريق نظام المقاصة الإلكتروني (C-ACH)، والتأكيد على الوزارات والتشكيلات التابعة لها للالتزام بذلك.

بمدفوعات أوامر البريد أو التسوق عبر الإنترنت أو مدفوعات الرواتب وغيرها ويعالج عددًا كبيرًا من المدفوعات في يوم واحد.

ارتفعت عدد التحويلات المالية بالدينار العراقي عن طريق البطاقات المحلية بين المصارف المشاركة في المقسم الوطني للدفع لعام 2022 بنسبة (117.2%) لتبلغ (11,568.1) ألف تحويل مقابل (5,325.3) ألف تحويل في عام 2021، وكذلك ارتفعت التحويلات المالية بالدولار الأمريكي بنسبة (111%) لتبلغ (2,470.4) تحويلًا مقابل (11,709) تحويلًا.

ارتفع عدد التحويلات المالية عن طريق وسائل الدفع الإلكتروني بنسبة (44.3%) وبنسبة ارتفاع مبالغ التحويلات بلغت (17.1%) وشكلت كلٌّ من آسيا حواله وزين كاش وناس باي ما نسبته (8.3%)، (84.4%)، (7.3%) على التوالي.

ومما تقدم نلاحظ أنّ هناك خدمات مقدّمة من المصارف والشركات تسهّل التعاملات بين المواطنين والوافدين مما أدى إلى تنشيط سوق المدفوعات النقدية المحلية وهذا يعزز تقليل التعامل بالنقد.

ج- نظام المقاصة الداخلية بين فروع المصرف الواحد

IBCS

هو نظام لتبادل المقاصة الداخلية للمصارف الحكومية التي لا تمتلك أنظمة مصرفية شاملة، إذ يتيح للإدارة العامة للمصرف الدقة والكفاءة والشفافية في مراقبة التحويلات ويوفر قاعدة بيانات لإجراء عملية المطابقة والتدقيق.

ارتفع عدد تحويلات الصكوك الإلكترونية (CH) في نظام المقاصة الداخلي (IBCS) بالدينار العراقي والدولار الأمريكي بنسبة (6.6%) و(53.1%) على التوالي لتبلغ (592,994) صكًا بالدينار العراقي و(3,824) صكًا بالدولار الأمريكي. وبلغ عدد التحويلات المالية عن طريق أوامر الدفع الدائنة (CT) في نظام المقاصة الداخلي (IBCS) (38,887,041) تحويلًا بالدينار العراقي و(324) تحويلات بالدولار الأمريكي بارتفاع بلغت نسبته (12.1%) و(5.9%) على التوالي.

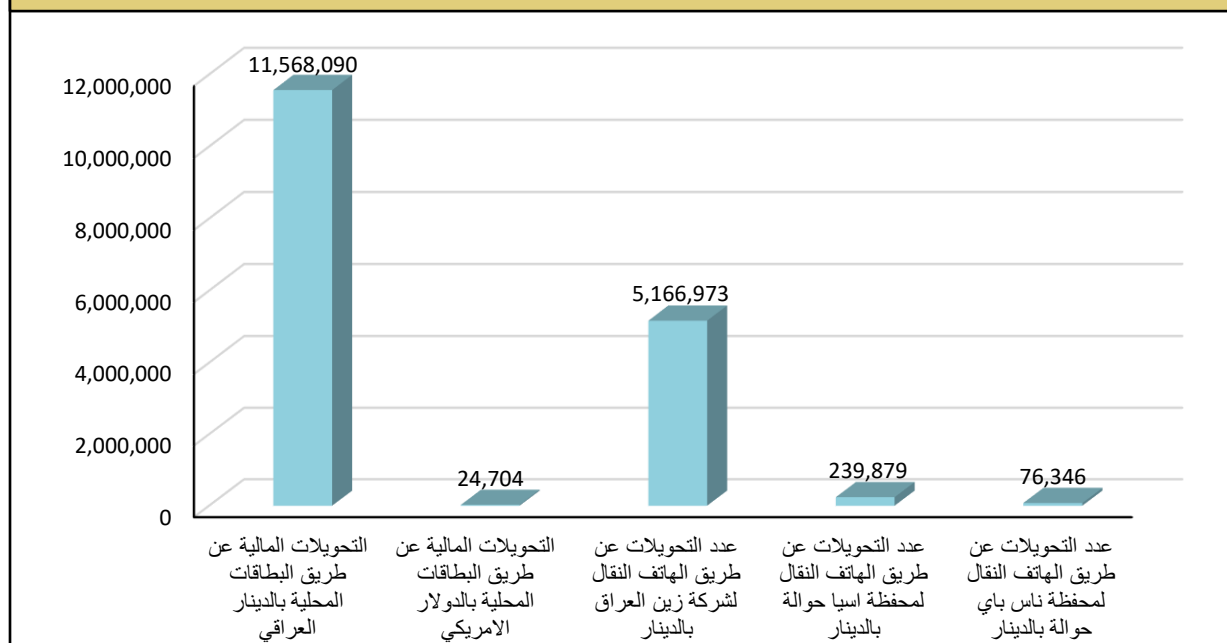
د- المقسم الوطني للبيع بالتجزئة والدفع (IRPSI)

هو نظام الدفع للمدفوعات ذات القيمة المنخفضة التي تتم في المقام الأول من الأفراد والشركات تتمثل

جدول (26) التحويلات بالدينار العراقي والدولار الأمريكي من المشاركين في انظمة المدفوعات العراقي لعام 2022		
عدد التحويلات بالدولار الأمريكي	عدد التحويلات بالدينار العراقي	اسم النظام
30,107	72,561	نظام RTGS
		نظام C-CAH
29,928	15,323,780	أ- أوامر الدفع الدائنة CT
3,824	592,994	ب- الصكوك الإلكترونية CH
		نظام IBCS
324	38,887,041	أ- أوامر الدفع الدائنة CT
23	503,703	ب- الصكوك الإلكترونية CH
		نظام IRPSI
24,704	11,568,090	أ- التحويلات المالية عن طريق البطاقات المحلية
	5,483,198	ب- التحويلات المالية عن طريق الهاتف النقال
	5,166,973	1. شركة محفظة زين العراق
	239,879	2. آسيا حوالة
	76,346	3. ناس باي

- المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة المدفوعات.

شكل (33) التحويلات المالية عن طريق البطاقات المحلية بالدولار الأمريكي وبالدينار المحلي وعدد التحويلات عن طريق الهاتف النقال بالدينار العراقي لعام 2022



- بلغت الحسابات المصرفية المفتوحة لعام 2022 (8,795,891) حساباً، وبلغ عدد نقاط البيع (POS) (10,718) نقطة، وبلغ عدد أجهزة الصراف الآلي (ATM) (2,223) جهازاً.
- خلال السنوات الماضية ارتفع عدد البطاقات المصرفية من (14.9) مليون بطاقة في عام 2021 إلى (16.2) مليون بطاقة في عام 2022.

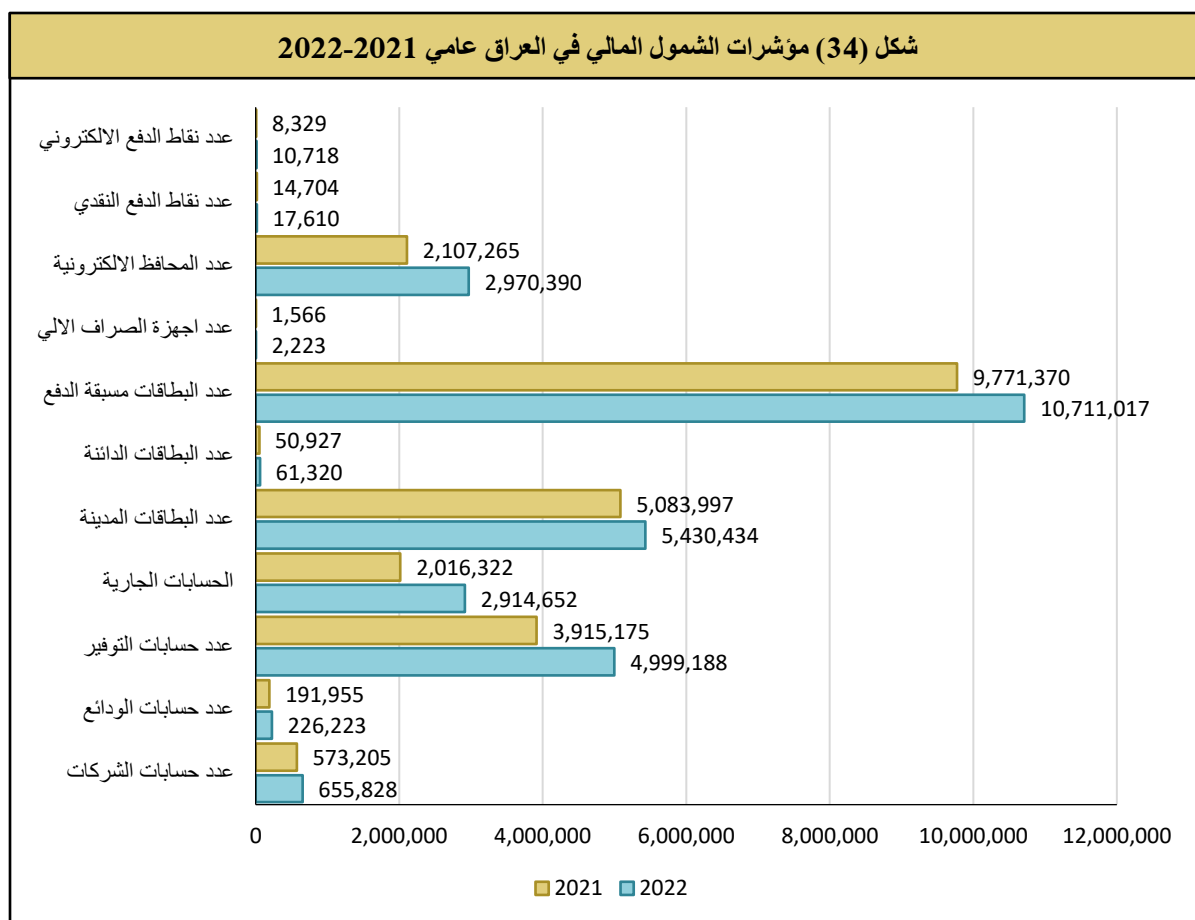
ثالثاً: الخطط الاستراتيجية لنظام المدفوعات

1. يعمل البنك المركزي على تسريع وتيرة الخدمات المصرفية بضمن خطة تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي وتحسين توزيع المنح والمستحقات الحكومية إلى المستفيدين منها.
2. العمل لمشروع الجباية الإلكترونية، الذي سينطلق في حزيران 2023.
3. تطوير نظام التسوية الإجمالية الآتية (RTGS) للعمل خلال (24) ساعة باليوم و(7) أيام في الأسبوع.
4. توزيع المنح الحكومية من خلال محافظ الهاتف النقال (G2P).
5. تنظيم عملية دفع المستحقات المالية للمصارف.
6. ربط نظام المدفوعات العراقي بالأنظمة الأساسية العاملة في البنك.

ثانياً: الشمول المالي

لتعزيز وصول الخدمات والمنتجات المالية إلى فئات المجتمع كافة وبما يشمل الفئات المهمشة والفقيرة بحيث تقدّم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة، ولضمان حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيعهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم، عمل البنك المركزي على تحقيق هذا الهدف من خلال نشر أدوات الدفع الإلكتروني وتقليل الاعتماد على النقد، إذ إلزم البنك المركزي المستفيدين من مبادرة الـ(2) ترليون بأن يتم التحصيل المالي لتلك المبادرة من خلال (أجهزة نقاط البيع، بوابة الدفع، محافظ الهاتف النقال) ويكون شرطاً أساسياً للقروض الممنوحة ويُنفَّذ بأثر رجعي فضلاً عن القيام بمجموعة من الإجراءات أهمها:

- العمل مع البنك الدولي والوكالة الألمانية للتنمية الدولية (GIZ) والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) و منظمات ومؤسسات دولية لتطوير واقع الشمول المالي في العراق لبداية تكامل اقتصادي جديد من خلال تحسين الشمول المالي بشكل مستدام والوصول إلى الخدمات المالية لما لها انعكاسات اقتصادية واجتماعية متعددة.
- التنسيق مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء/ دائرة تمكين المرأة مع خبراء البنك الدولي لغرض وضع خطة بالصيغة النهائية وتعميمها على المصارف ومزوّد خدمات الدفع وذلك بضمن إطار العمل بمشروع مبادرة تمكين المرأة اقتصادياً.





الفصل السابع

دور البنك المركزي العراقي في تحقيق النمو المستدام 2022

The Role of the Central Bank of Iraq in Achieving Sustainable Growth 2022

دور البنك المركزي العراقي في تحقيق النمو المستدام 2022

الخدمات الصحية والتربوية والسياحية والنقل) التي من شأنها إنعاش الوضع الاقتصادي في البلاد، إذ أسهمت في دعم شرائح المجتمع كافة، وعلى النحو الآتي:

1. مبادرة البنك المركزي الـ (4) ترليون دينار: بلغ إجمالي المبالغ الممنوحة خلال عام 2022 ولجميع القطاعات (1,864.3) مليار دينار موزعة على النحو الآتي:

أ- بلغ مجموع المبالغ الممولة لمشاريع الأكثر من (1) مليار دينار خلال عام 2022 (1,147.7) مليار دينار.

ب- بلغ مجموع المبالغ الممولة للمشاريع المتوسطة التي يقل مبلغها عن (1) مليار دينار خلال عام 2022 (136) مليار دينار توزعت على المحافظات وقطاعات مختلفة.

ت- بلغ مجموع المبالغ الممولة بضمن المبادرة السكنية خلال عام 2022 مبلغ قدره (420.6) مليار دينار.

ث- بلغ مجموع المبالغ الممولة لشراء الصرافات الآلية خلال عام 2022 مبلغ قدره (3.8) مليار دينار.

2. مبادرة القروض الميسرة (15 مليون دينار بلا فوائد)

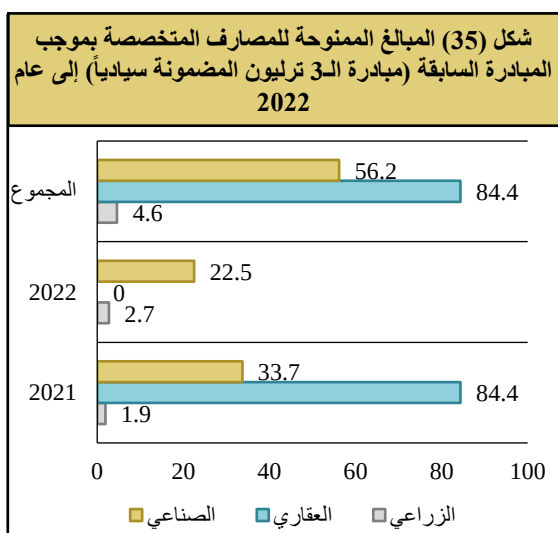
في ضوء النجاحات التي حققتها مبادرة البنك المركزي العراقي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في دعم المشاريع ولتلبية الطلبات على القروض الشخصية الميسرة ودعمًا للعاملين في المؤسسات الحكومية. واستنادًا إلى موافقة مجلس إدارة هذا البنك بقراره المرقم بالعدد (9) لسنة 2021 المتضمن شمول الموظفين الموطنة رواتبهم لدى المصارف بالقروض الشخصية الميسرة بما لا يتجاوز (15) مليون دينار بلا فائدة مع استقطاع عمولة إدارية مرة واحدة قدرها (4%) موزعة بنسبة (2%) لصالح البنك المركزي ونسبة (2%)

يتبين دور البنك المركزي العراقي في دعم عملية التنمية بصورة عامة والتنمية المستدامة بصورة خاصة من خلال سياسته النقدية التي تصب في تشجيع الاستثمار الحقيقي وتقوية فرص التنمية عن طريق تحفيز النشاط الائتماني المصرفي وتوجيهه نحو المشاريع التنموية وتعزيز مستويات التمويل المطلوبة وبما يساعد في الوقت نفسه في رفع كفاءة مستويات التشغيل والاستخدام الأمثل لموارد البلد المادية والبشرية الممكنة والمتاحة، فضلًا عن تبنيه عدد من المبادرات والإسهامات التي لها أثر كبير في المجتمع وبما يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة في مختلف مجالاتها (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، التكنولوجية).

ولأن تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة من أهداف البنك المركزي العراقي الاقتصادية والمجتمعية الأساسية الواردة في قانونه رقم 56 لسنة 2004، يقوم البنك المركزي بدعم أبناء المجتمع اقتصاديًا وإنسانيًا وثقافيًا عبر المبادرات والنشاطات والفعاليات التي يقدمها البنك المركزي والمصارف والجهات الساندة الأخرى، إذ قام هذا البنك عام 2015 بإطلاق عدد من المبادرات فضلًا عن تأسيس صندوق المبادرات المجتمعية (تمكين) في عام 2017 بهدف تجسيد الأهداف أعلاه وتحقيقها، في ظل الأوضاع الاقتصادية والتحديات والتداعيات التي شهدها البلد.

أولاً: دور البنك المركزي العراقي في توفير التمويل المستدام

أسهم هذا البنك في تعزيز التنمية الاقتصادية وإتاحة فرص العمل وتحقيق الرخاء في العراق عبر توفير التمويل اللازم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة من خلال مبادراته المختلفة ولجميع القطاعات الاقتصادية (الزراعي، الصناعي، الإسكان، التجاري،



- تمت إعادة جدولة أقساط الدفعات السابقة (من الدفعة 14 إلى الدفعة 24) التي قام هذا البنك بمنحها لصندوق الإسكان على أساس استحقاق (20) سنة بضمنها مدة الإمهال (18) شهر استناداً إلى قرار مجلس الإدارة رقم (10) لسنة 2021 وبحسب ما جاء في آليات الإقراض الجديدة الصادرة عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء، أما بشأن الدفعات من (1-13) فقد تم إعادة جدولتها بعد صدور قرار مجلس الإدارة في هذا البنك بشأن فرض العمولة الإدارية على الجزء المتبقي لذات الدفعات المذكورة أعلاه، بعد إلغاء الفائدة استناداً إلى قرار (114) لسنة 2021.
- استناداً إلى قرار مجلس الإدارة رقم (114) لسنة 2021 تم إلغاء الفائدة على القروض السابقة الممنوحة من خلال (صندوق الإسكان والمصرف العقاري) والاكتفاء باستيفاء عمولة إدارية مرة واحدة بنسبة (1%) لصالح البنك المركزي العراقي على الأقساط المتبقية وتم إعداد ملحق عقد لكلٍ من المصرف العقاري وصندوق الإسكان، واستناداً إلى القرار المذكور أعلاه فقد تمت إعادة جدولة القروض السابقة مرة ثانية بعد صدوره وتعديل الفقرة الواردة بالعقد الخاصة بالعمولة الإدارية لكلٍ من المصرف العقاري وصندوق الإسكان.

لصالح المصرف وبمدة سداد لا تتجاوز الـ (5) سنوات بلا كفيل، وبلغ إجمالي القروض الميسرة الممنوحة في عام 2022 مبلغ قدره (156) مليار دينار.

3. مبادرة القروض الصحية (15 مليون دينار)

انطلاقاً من دور البنك المركزي في دعم الشرائح الهشة في المجتمع العراقي والحالات الإنسانية العاجلة والحرية بضمن مبادراته التنموية، فقد قام هذا البنك بمنح القروض الصحية بمبلغ لا يتجاوز الـ (15) مليون دينار لكل قرض لحالات مرضى السرطان والحالات المرضية المستعصية والحرية (التي يعود تقديرها إلى الجهات المختصة ويكون لها فرصة وإن كانت ضئيلة للعلاج)، إذ بلغ إجمالي المبالغ الممنوحة بضمن هذه المبادرة خلال عام 2022 (120) مليون دينار.

4. مبادرة الطاقة المتجددة

بلغ مجموع المبالغ الممنوحة بهدف شراء منظومات توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة في عام 2022 للقطاعات السكنية والتجارية والزراعية والمشاريع الاستثمارية (264.8) مليون دينار.

5. مبادرة المصارف الحكومية المختصة

أ- مبادرة البنك المركزي العراقي السابقة للمصارف المختصة الـ (3) ترليون دينار المضمونة سيادياً فقد تم الآتي:

- استنفذ صندوق الإسكان المبلغ المخصص له من مبادرة البنك المركزي العراقي البالغ (1,634) مليار دينار موزعة على (24) دفعة، وقد تم تمويل الدفعة الأخيرة في 26 / 5 / 2021.
- تم تمويل المصارف المختصة لسنة 2022 على وفق شكل (35).

جدول (28) المبالغ المخصصة للمصرف العقاري وصندوق الإسكان إلى عام 2022 (مليار دينار)		
صندوق الإسكان	المصرف العقاري	
516	831	زيادة مبلغ التخصيص استناداً إلى قرار (85) لسنة 2022
3,366	4,166	إجمالي المبلغ المخصص لكل من المصرف العقاري وصندوق الإسكان بضمن المبادرة الجديدة

- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

- تحليل البيانات المالية للمصارف المشاركة بالمبادرة بالاعتماد على مؤشرات، ولا سيما بمبادرة الواحد ترليون.

- اعتماد منهجية المعيار الدولي IFRS9 في احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة الخاصة بالبنك (حوالات خزينة بالبنك وحوالات وزارة المالية، مبادرة البنك المركزي العراقي الواحد ترليون، خمسة ترليون).

ج- مبادرة المشروعات الكبيرة الأكثر من (20) مليار دينار:

تم تخصيص مبلغ (1) ترليون دينار لتمويل المشروعات الكبيرة من خلال المصارف الحكومية (المختصة وغير المختصة) موجه لجميع القطاعات (الصناعية والزراعية والخدمية والسكنية)، إذ بلغ مجموع المبلغ الممنوح خلال عام 2022 (17.5) مليار دينار.

ثانياً: دور البنك في دعم المصارف نحو تحقيق الاستدامة المجتمعية (صندوق المبادرات المجتمعية)

تهدف هذه المبادرة إلى تمكين المجتمع العراقي ودعم المشاريع الاستراتيجية للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ونهضة الشباب وتمكين المرأة ودعم المؤسسات العامة والخاصة والأفراد لأداء وظائفهم بأفضل شكل، إذ يُموّل صندوق المبادرات المجتمعية (تمكين) عبر اشتراكات من المصارف الخاصة العراقية وبعض المؤسسات المالية غير المصرفية وتودع تلك الأموال في حساب مستقل لدى البنك المركزي العراقي وتُصَرَف بإيعاز من مجلس إدارة

- تأجيل استيفاء أقساط المشاريع الزراعية والصناعية وفوائدها تنفيذاً لقرار مجلس الإدارة رقم (68) لسنة 2022.

ب- مبادرة البنك المركزي العراقي للمصارف المختصة الجديدة (8,782,000,000,000) دينار:

- تم اعتماد آلية الجديدة للإقراض بموجب توجيهات الأمانة العامة لمجلس الوزراء التي جاءت للتخفيف عن كاهل المواطن ولتسهيل إجراءات المصارف المختصة في منح القروض للمشاريع بموجب الآلية الجديدة أعلاه بلا فائدة أو فائدة منخفضة وتمديد مدة القروض إلى (20) سنة بهدف زيادة عدد المشاريع أو توسيع المشاريع القائمة منها والإسهام في تشغيل الأيدي العاملة وتقليل نسبة البطالة والفقر، وعلى أساسه تم توقيع العقود على وفق الآلية الجديدة بين هذا البنك وبين كلٍّ من (المصرف العقاري، الصناعي، صندوق الإسكان).
- ومن خلال الآلية الجديدة تم تمويل المصارف المختصة في عام 2022 كما في جدول (27).

جدول (27) المبالغ المخصصة والممنوحة للمصارف المختصة بموجب المبادرة الجديدة بمبلغ (9,435) مليار دينار إلى عام 2022 (مليار دينار)				
المصرف	الزراعي	العقاري	صندوق الإسكان	الصناعي
المبلغ الممنوح 2021	-	1,875	650	40,639.7
المبلغ الممنوح 2022	-	2,240	1,600	132,133.5
المجموع	-	4,115	2,250	172,773.1
المبلغ المخصص	250	4,166	3,366	1,000
المتبقي من المخصص	250	51	1,116	827.2

- المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

- زيادة المبلغ المخصص إلى المصرف العقاري فضلاً عن زيادة المبلغ المخصص لصندوق الإسكان ليكون كما في جدول (28).

عائقه تطوير وتنمية الكوادر البشرية في الجهاز المصرفي بصورة عامة والوزارات الأخرى والقطاع الخاص على مستويين:

1. الوزارات كافة والقطاع الخاص:

عمل مركز الدراسات المصرفية في هذا البنك على تطوير المهارات وقدرات موظفي البنك المركزي العراقي فضلاً عن الجهاز المصرفي العراقي خلال عام 2022:

- بلغ إنجاز الخطة التدريبية بنسبة (100%) لسنة 2022.
- عدد المشاركين في الدورات (5516) مشاركاً منها (999) مشاركاً من البنك المركزي العراقي و(4184) مشاركاً من المصارف الحكومية والخاصة و(147) مشاركاً من الشركات المالية غير المصرفية و(186) مشاركاً من الجهات والوزارات الحكومية الأخرى.

2. موظفي البنك المركزي العراقي:

تعمل الدائرة الإدارية على القيام بتخطيط القوى البشرية وتنظيم العملية التدريبية إذ يعتمد تخطيط القوى البشرية على إعداد الملاك وتنفيذ خطة البرامج التدريبية بشقيها داخل وخارج العراق لتطوير أداء الموظفين، وجدول (29) يبين عدد الدورات لموظفي البنك المركزي العراقي بضمن الخطة التدريبية لعام 2022.

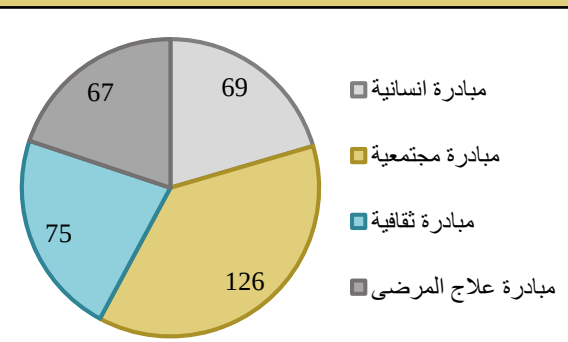
جدول (29) عدد الدورات لموظفي البنك المركزي العراقي عام 2022					
دورات داخل العراق	عدد المشاركين	دورات خارج العراق	عدد المشاركين	دورات On Line	عدد المشاركين
144	1031	31	170	17	25

- المصدر: البنك المركزي العراقي، الدائرة الإدارية.

المبادرة. وتبرز أهمية صندوق المبادرات (تمكين) في سعيه إلى دعم المجتمع من خلال إنعاش الوضع الاجتماعي والاقتصادي، وتشغيل الأيدي العاملة، وتمكين المرأة والشباب ودعم الحالات الإنسانية والثقافية والمجتمعية والفنية والبيئية وقد بلغ مجموع المبادرات التي دعمها الصندوق منذ إنشائه مئات المبادرات الاقتصادية والإنسانية والثقافية والمجتمعية، أما أهم المجالات التي أسهم فيها صندوق (تمكين) فهي:

1. الحالات الإنسانية والاجتماعية.
2. دعم قطاع التربية والتعليم.
3. حماية البيئة ومكافحة التصحر بالتعاون مع وزارة الزراعة.
4. الدعم المقدم للثقافة والتراث والإعلام والفنون.
5. تمويل المشاريع الاقتصادية والتنمية وإعادة الإعمار.
6. تمكين المرأة والشباب.

شكل (36) إعداد المشاريع الممولة في مبادرة النشاطات الإنسانية والثقافية والمجتمعية وعلاج المرضى عام 2022



ثالثاً: دور البنك المركزي العراقي في تعزيز رأس المال الفكري والبشري:

من القضايا الاستراتيجية الملحة تنمية رأس المال الفكري لكونها العملية الضرورية لتحريك القدرات والكفاءات البشرية وتنميتها بجوانبها العلمية والسلوكية بما يؤدي إلى رفد الإنسان بمصادر ومهارات تزيد من طاقته على العمل والإنتاج في تطوير وتنمية رأس المال الفكري، لذلك أخذ البنك المركزي العراقي على



الملاحق الإحصائية

Statistics Appendices

الملاحق

ملحق جدول (1) الناتج المحلي الإجمالي بحسب النشاطات الاقتصادية بالأسعار الثابتة عامي 2021-2022 سنة الأساس 2007=100 (مليار دينار)				
النشاطات الاقتصادية	القيمة المضافة بالأسعار الثابتة لعام 2021*	القيمة المضافة بالأسعار الثابتة لعام 2022**	الأهمية النسبية %	نسبة التغير %
الزراعة والغابات والصيد وصيد الأسماك	7,561.8	6,763.1	3.2	-10.6
التعدين والمقالع:	115,779.6	129,554.7	60.8	11.9
- النفط الخام	115,485.7	129,424.6	60.7	12.1
- الأنواع الأخرى من التعدين	293.9	130.1	0.1	-55.7
الصناعة التحويلية	2,590.4	2,641.9	1.2	2.0
الكهرباء والماء	1,241.8	1,384.1	0.6	11.5
البناء والتشييد	5,477.9	5,462.0	2.6	-0.3
النقل والاتصالات والخرن	19,067.0	19,470.1	9.1	2.1
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه ذلك	14,616.0	15,286.1	7.2	4.6
المال والتأمين وخدمات العقارات والأعمال:	10,770.4	9,914.9	4.7	-7.9
- البنوك والتأمين	1,082.9	1,134.8	0.5	4.8
- ملكية دور السكن	9,687.6	8,780.1	4.1	-9.4
خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية:	22,173.0	22,687.7	10.6	2.3
- الحكومة العامة	16,830.7	16,494.1	7.7	-2.0
- الخدمات الشخصية	5,342.3	6,193.6	2.9	15.9
المجموع بحسب النشاطات	199,277.8	213,164.4	100	
ناقصا: رسم الخدمة المحتسب	781.3	755.7		
الناتج المحلي الإجمالي	198,496.5	212,408.66		

- المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء.
- * تقديرات أولية سنوية.
- **تقديرات أولية فصلية.

ملحق جدول (2)
الناتج المحلي الإجمالي بحسب النشاطات الاقتصادية بالأسعار الجارية عامي 2021-2022

(مليار دينار)

النشاطات الاقتصادية	القيمة المضافة بالأسعار الجارية لعام 2021	القيمة المضافة بالأسعار الجارية لعام 2022 *	الأهمية النسبية %	نسبة التغير %
الزراعة والغابات والصيد وصيد الأسماك	9,970.5	10,922.8	2.8	9.6
التعدين والمقالع:	137,895.6	219,563.8	57.1	59.2
- النفط الخام	137,596.7	219,353.6	57.0	59.4
- الانواع الأخرى من التعدين	298.9	210.3	0.1	-29.6
الصناعة التحويلية	6,714.3	6,852.6	1.8	2.1
الكهرباء والماء	4,829.0	5,190.9	1.3	7.5
البناء والتشييد	12,380.0	8,761.8	2.3	-29.2
النقل والاتصالات والخرن	30,259.6	33,402.2	8.7	10.4
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه ذلك	20,716.4	23,275.9	6.1	12.4
المال والتأمين وخدمات العقارات والأعمال:	19,929.3	18,588.3	4.8	-6.7
- البنوك والتأمين	2,133.3	2,238.8	0.6	4.9
- ملكية دور السكن	17,796.0	16,349.4	4.3	-8.1
خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية:	59,997.3	57,996.9	15.1	-3.3
- الحكومة العامة	47,316.7	45,140.5	11.7	-4.6
- الخدمات الشخصية	12,680.5	12,856.3	3.3	1.4
المجموع بحسب النشاطات	302,691.9	384,555.2	100	27.0
ناقصا: رسم الخدمة المحتسب	1,539.1	1,491.1		
الناتج المحلي الإجمالي	301,152.8	383,064.2		

- المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء.
- *تقديرات أولية فصلية.

ملحق جدول (3) عرض النقد (M1، M2) ومكوناته لأشهر عامي 2021-2022 (مليار دينار)					
المدة	العملة خارج البنوك	الودائع الجارية	M1	أخرى	M2
كانون الثاني 2021	63,159.0	42,203.7	105,362.7	16,674.2	122,037.0
شباط	65,034.4	43,891.7	108,926.1	16,836.3	125,762.4
آذار	69,193.6	42,410.8	111,604.4	17,088.7	128,693.1
نيسان	68,234.6	44,209.7	112,444.3	17,416.1	129,860.4
أيار	70,024.9	45,352.0	115,376.9	17,572.7	132,949.6
حزيران	68,917.2	46,715.2	115,632.4	17,914.2	133,546.5
تموز	69,261.9	47,622.7	116,884.6	18,025.9	134,910.5
أب	69,239.3	47,977.0	117,216.3	18,387.6	135,603.9
أيلول	69,468.3	46,845.9	116,314.2	18,787.0	135,101.1
تشرين الأول	70,687.8	48,327.3	119,015.1	18,840.3	137,855.4
تشرين الثاني	70,818.5	46,974.7	117,793.2	19,121.3	136,914.5
كانون الأول	71,526.1	48,418.0	119,944.0	19,942.0	139,886.0
كانون الثاني 2022	72,059.9	42,780.9	114,840.8	20,016.6	139,567
شباط	73,378.1	43,650.2	117,028.3	20,270.1	141,848
آذار	74,465.3	42,995.8	117,461.1	20,540.7	143,176
نيسان	76,052.8	43,526.6	119,579.4	2,769.8	146,019
أيار	76,420.5	43,791.6	120,212.1	20,910.7	146,009
حزيران	76,118.6	47,503.2	123,621.8	21,148.7	150,010
تموز	76,295.1	48,095.2	124,390.3	21,154.6	151,762
أب	76,446.3	50,464.9	126,911.2	21,074.3	153,983
أيلول	75,915.8	50,513.2	126,429.0	20,959.9	153,729
تشرين الأول	76,007.0	54,498.5	130,505.5	21,251.9	157,418
تشرين الثاني	77,404.4	58,160.9	135,565.3	21,357.1	161,714
كانون الأول	82,025.4	60,016.3	142,041.7	21,803.7	168,202

- المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.
- البيانات أولية قابلة للتعديل.

ملحق جدول (4) المُعَدَّل الشهري لسعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي في السوق المحلية لأشهر عامي 2021 - 2022 (دينار/ دولار)		
2022	2021	المدة
1479	1461	كانون الثاني
1475	1461	شباط
1474	1461	آذار
1474	1476	نيسان
1481	1486	أيار
1481	1487	حزيران
1480	1473	تموز
1477	1475	آب
1476	1471	أيلول
1475	1481	تشرين الأول
1488	1481	تشرين الثاني
1530	1477	كانون الأول
1482	1474	المُعَدَّل

- المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

ملحق جدول (5) الكميات المباعة من الدولار الأمريكي في البنك المركزي عامي 2021-2022 (مليون دولار)						
2022			2021			
المجموع	حوالة/ تعزيز رصيد	نقد	المجموع	حوالة/ تعزيز رصيد	نقد	
4,101	3,132	969	492	490	2	كانون الثاني
3,660	2,862	798	1,176	1,175	1	شباط
3,993	3,134	859	1,141	1,441	0	آذار
3,980	3,270	710	3,109	2,836	273	نيسان
3,449	2,845	604	2,639	2,206	433	أيار
5,317	4,507	810	4,824	4,067	757	حزيران
3,954	3,411	543	2,943	2,336	607	تموز
5,549	4,715	834	4,713	3,730	983	آب
4,724	3,971	753	4,449	3,537	912	أيلول
4,852	4,094	758	3,147	2,356	792	تشرين الأول
2,055	1,478	577	4,047	3,110	937	تشرين الثاني
1,172	312	860	4,114	3,190	924	كانون الأول
46,806	37,731	9,075	36,794	30,475	6,619	المجموع

- المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.
- البيانات أولية قابلة للتعديل.

ملحق جدول (6) مبيعات الدولار الأمريكي ومشترياته عامي 2021-2022 (مليون دولار)				
2022		2021		
المشتريات من وزارة المالية	المبيعات	المشتريات من وزارة المالية	المبيعات	
5,405	4,101	2,000	492	كانون الثاني
3,050	3,660	3,290	1,176	شباط
5,200	3,993	3,773	1,441	آذار
4,950	3,980	4,355	3,109	نيسان
5,750	3,449	3,050	2,639	أيار
5,000	5,317	4,319	4,824	حزيران
4,500	3,954	3,050	2,943	تموز
6,500	5,549	4,810	4,713	آب
2,500	4,724	4,150	4,449	أيلول
3,500	4,852	4,100	3,147	تشرين الأول
1,000	2,055	4,350	4,047	تشرين الثاني
6,000	1,172	4,750	4,114	كانون الأول
53,355	46,806	45,997	37,094	المجموع

- المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.
- البيانات أولية قابلة للتعديل.

ملحق جدول (7) الاحتياطي الإلزامي نهاية عامي 2021-2022 (مليار دينار)				
2022		2021		المدة
المصارف الخاصة	المصارف الحكومية	المصارف الخاصة	المصارف الحكومية	
1,453	9,468	1,106	7,990	كانون الثاني
1,510	10,198	1,185	8,951	شباط
1,500	10,158	1,147	8,956	آذار
1,414	10,156	1,142	8,921	نيسان
1,442	10,306	1,220	8,996	أيار
1,420	10,467	1,205	8,123	حزيران
1,453	10,579	1,280	8,923	تموز
1,452	10,849	1,306	9,085	آب
1,437	11,191	1,351	9,212	أيلول
1,473	10,975	1,363	9,434	تشرين الأول
1,480	10,924	1,371	9,356	تشرين الثاني
1,518	11,285	1,419	9,596	كانون الأول

- المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.
- البيانات أولية قابلة للتعديل.

ملحق جدول (8)						
حوالات البنك المركزي العراقي استحقاق (182) يوماً واستحقاق (365) يوماً بالدينار العراقي عامي 2021-2022						
المدة	المبلغ المباع (182 يوماً)	المبلغ المسدد	معدل سعر الفائدة (%)	المبلغ المباع (365 يوماً)	المبلغ المسدد	معدل سعر الفائدة (%)
كانون الثاني 2021						
شباط				34,600		
آذار						
نيسان						
أيار						
حزيران						
تموز						
أب						
أيلول						
تشرين الأول						
تشرين الثاني						
كانون الأول						
المجموع	0	0	0	0	34,600	0
كانون الثاني 2022						
شباط						
آذار						
نيسان						
أيار						
حزيران	50,000		3.00	17,000		3.5
تموز	35,000		3.00	30,000		3.5
أب	10,000		3.00	30,000		3.5
أيلول	50,000		3.00	20,000		3.5
تشرين الأول	55,000		3.00	15,000		3.5
تشرين الثاني	60,000		3.00			
كانون الأول	60,000		3.00	50,000		3.5
المجموع	320,000	0	21.00	162,000	0	

- المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.
- البيانات أولية قابلة للتعديل.

ملحق جدول (9) رصيد الودائع لدى المصارف التجارية بحسب النوع والقطاع عامي 2021-2022 (مليون دينار)		
2022	2021	الفقرات
43,001,253	27,987,982	الحكومة المركزية
37,812,533	21,873,095	جارية
0	0	توفير
5,188,720	6,114,887	ثابتة
31,105,882	24,840,341	المؤسسات العامة
28,738,948	22,461,103	جارية
30,875	33,337	توفير
2,336,059	2,345,901	ثابتة
54,893,772	43,243,055	القطاع الخاص
35,620,738	25,941,688	جارية
16,635,381	15,432,918	توفير
2,637,653	1,868,449	ثابتة
129,000,907	96,071,378	المجموع

- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.
- البيانات أولية قابلة للتعديل.

ملحق جدول (10) رصيد الائتمان النقدي المباشر الممنوح من المصارف التجارية بحسب النوع والقطاع عامي 2021-2022 (مليون دينار)		
2022	2021	الفقرات
21,984,380	19,223,528	الحكومة المركزية
1,464,535	2,303	المكتشف
18,856	18,073	الأوراق التجارية المخصصة
20,500,933	19,203,152	القروض والسلف
56	0	ديون متأخرة التسديد
3,575,102	4,169,687	المؤسسات العامة
90,670	107,542	المكتشف
0	0	الأوراق التجارية المخصصة
3,413,218	3,984,953	القروض والسلف
71,214	77,192	ديون متأخرة التسديد
35,016,909	29,578,293	القطاع الخاص
2,729,188	1,967,900	المكتشف
55,726	84,199	الأوراق التجارية المخصصة
27,947,432	22,934,840	القروض والسلف
4,284,563	4,591,354	ديون متأخرة التسديد
60,576,391	52,971,508	المجموع

- المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.
- البيانات أولية قابلة للتعديل.

ملحق جدول (11)				
التوزيع القطاعي للانتماء النقدي والتعهدي الممنوح من المصارف التجارية عامي 2021-2022				
(مليون دينار)				
الانتماء التعهدي		الانتماء النقدي		النشاطات
2022	2021	2022	2021	
116,625	5,224	2,134,087	2,110,038	الزراعة والصيد
188,730	41,650	4,920	6	التعدين
3,612,375	998,226	3,179,667	2,361,734	الصناعة التحويلية
5,717,312	296,151	4,184,158	1,309,437	الماء، الكهرباء والغاز
4,443,433	22,787,958	9,758,327	10,180,123	التجارة، المطاعم والفنادق
515,974	239,202	1,650,076	1,716,146	النقل، التخزين والمواصلات
82,820	89,705	530,725	5,127,790	التمويل والتأمين
9,288,154	633,959	24,776,624	18,998,599	خدمات المجتمع
2,639,821	2,069,343	12,291	11,977	العالم الخارجي
3,782,647	482,755	14,345,516	11,155,658	التشييد والبناء
30,387,891	27,644,173	60,576,391	52,971,508	المجموع الكلي

- المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.
- البيانات أولية قابلة للتعديل.

ملحق جدول (12)			
المبالغ الممنوحة للمصارف المختصة بموجب المبادرة السابقة (مبادرة الـ 3 ترليون المضمونة سيادياً) إلى عام 2022			
(دينار عراقي)			
الصناعي	العقاري	الزراعي	المصرف
			السنة
-	200,000,000,000	715,000,000	2016
14,074,000,000	400,000,000,000	15,117,416,999	2017
77,678,000,000	65,000,000,000	11,726,608,403	2018
4,900,000,000	-	23,242,890,031	2019
17,470,000,000	35,000,000,000	2,397,280,000	2020
33,664,000,000	84,413,500,000	1,877,000,000	2021
22,492,090,000	-	2,737,440,000	2022
170,278,090,000	784,413,500,000	57,813,635,433	المجموع
359,480,585,932	834,000,000,000	172,519,414,068	المبلغ المخصص
189,202,495,932	49,586,500,000	114,705,778,635	المتبقي من المخصص

- المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

ملحق جدول (13)
ميزان المدفوعات العراقي سنوي 2022 بحسب منهجية الطبعة السادسة (أولي)
Iraqi Balance of Payments (BPM6) Primary 2022

Items	(FOB)	(CIF)	الفقرات
first -current account	58,009.5		اولا- الحساب الجاري
1- Trade balance	71,130.0		1- الميزان التجاري
Exports (F.O.B)	118,044.8		الصادرات (فوب)
– Crude oil	113,097.2		– النفط الخام
-*Governmental	113,097.2		- * حكومي
- private	0.0		- خاص
– Oil Products	4,766.4		– المنتجات النفطية
- Governmental	4,608.1		- حكومي
- private	158.3		- خاص
– Other exports	181.2		– الصادرات الأخرى
Imports	46,914.8	55,193.9	الاستيرادات
1.Government Imports	14,839.9	17,458.8	1- الاستيرادات الحكومية
A- consumption imports	5,526.3	6,501.5	أ- الاستيرادات الاستهلاكية
B- capital imports	2,668.7	3,139.7	ب- الاستيرادات الراسمالية
C- Refined oil products	6,179.1	7,269.5	ج- استيرادات المنتجات النفطية
D- Other Gov.imports	456.4	537.1	د- الاستيرادات الحكومية الأخرى
E- Cost of currency printing	9.4	11.0	هـ- تكاليف طباع العملة
2- Private Sector imports	32,074.9	37,735.1	2- استيرادات القطاع الخاص
A.Cons. goods imports	8,018.9	9,433.9	أ- استيرادات القطاع الخاص الاستهلاكية
B.Capital goods imports	24,056.0	28,301.2	ب- استيرادات القطاع الخاص الراسمالية
C.Oil products imports private sector	0.0	0.0	ج- استيرادات منتجات نفطية قطاع خاص
2- Services Account, net	-13,212.7		2- صافي حساب الخدمات
Receipts	9,034.0		المقبوضات
Payments**	22,246.7		المدفوعات**
3-Primary Incom Account	-946.2		3- حساب الدخل الاولي
Compensation of employee	63.4		تعويضات العاملين
Investment Income	-1,009.6		دخل الاستثمار
– Receipts	1,379.7		– المقبوضات
– Payments	2,389.3		– المدفوعات
- Interest/ external debt	541.2		- الفوائد على الدين العام الخارجي
- others	1,848.1		- أخرى
4-Secondary Incom Account	1,038.4		4 - حساب الدخل الثانوي
Special transfers Included Remittances	367.8		التحويلات الخاصة بضمونها تحويلات العاملين
Official	670.6		التحويلات الرسمية
– Receipts	696.4		– المقبوضات
Total of Grants	0.9		إجمالي المنح
Other current transfers	695.5		التحويلات الجارية الأخرى
– Payments	25.8		– المدفوعات
Total of Grants	0.0		إجمالي المنح
Other current transfers	25.8		التحويلات الجارية الأخرى
UN Compensation Fund	0.0		صندوق التعويضات
Others	25.8		أخرى

* Including the value of oil in kind

**Includes the costs of shipment & insurance deducted from imports value CIF(8279.1) million US \$

Note :Preliminary data .

*: بضمنها قيمة النفط العيني

** : تتضمن تكاليف الشحن والتأمين المستقطعة من قيمة الاستيرادات سيف البالغة (8279.1) مليون دولار

ملحوظة: البيانات أولية .

تابع ملحق (جدول 13) ميزان المدفوعات العراقي سنوي 2022 بحسب منهجية الطبعة السادسة (أولي) Iraqi Balance of Payments (BPM6) Primary 2022 Million of U.S \$ (مليون دولار)			
Items	(FOB)		الفقــــــــــــــــرات
second- Capital Account/ net	-27.0		ثانيا- صافي الحساب الراسمالي
credit	0.6		الدائن
debit	27.6		المدين
third- Financial Account/ net	54,693.5		ثالثا- صافي الحساب المالي
1- Direct investment/ Net	2,326.5		1- صافي الاستثمار المباشر (في الخارج - في الداخل)
Abroad	238.3		في الخارج (صافي)
In Iraq	-2,088.2		في الداخل (صافي)
2- Portfolio Investment/ Net	-51.5		2- صافي استثمار الحافظة (الموجودات-المطلوبات)
- Assets	-400.1		- الموجودات
a-General Government	-403.1		أ - الحكومة العامة
drawing	4,867.2		المسحوب (المستثمر)
paid	5,270.3		المسدد (المطفأة)
b-Other sectors	3.0		ب - قطاعات أخرى
drawing	3.0		المسحوب (المستثمر)
paid	0.0		المسدد (المطفأة)
- Liabilities	-348.6		- المطلوبات
a-General Government	-348.7		أ - الحكومة العامة
drawing	0.0		المسحوب (المستثمر)
paid	348.7		المسدد (المطفأة)
b-other Sectors	0.1		ب - قطاعات أخرى
drawing	1.0		المسحوب (المستثمر)
paid	0.9		المسدد (المطفأة)
3- Other Investment , net	29,082.4		3- صافي الاستثمار الأخر
a- Official , net	18,684.1		أ- صافي الاستثمار الرسمي
- Assets	12,412.2		- الموجودات
- Claims held abroad	4.4		- المستحقات من الخارج
- Change In Government Available Stock	9,935.6		- التغير في الرصيد المتاح للحكومة
- Trade Credit	2,471.5		- إئتمانات التجارة
- Other equitv	0.7		- حصص الملكية الأخرى
- Liabilites	-6,271.9		- المطلوبات
- Obligation on government	-1,007.2		- التزامات على الحكومة
- Loan disbursements	-1,569.0		- المسحوب من القروض
- Amortization	-3,695.7		- التسديدات
- Trade Credit	0.0		- إئتمانات التجارة
b- Private, net/ ODC's	9,538.3		ب- صافي الاستثمار لشركات الابداع الأخرى
- Assets	9,546.7		- الموجودات
- Liabilities	8.4		- المطلوبات
c- Foreign Deposits.net/ Other Sectors	860.0		ج- صافي الودائع في الخارج/ قطاعات أخرى
4- Reserve assets	23,336.1		4- الأصول الاحتياطية
- Central bank	23,336.1		- البنك المركزي
- Reserves	23,336.1		- الاحتياطيات
- Reserve Assets	23,336.1		- الموجودات الاحتياطية
a-Monetary Gold	1,605.9		أ- الذهب النقدي
b-Special Drawing Rights	0.5		ب- حقوق السحب الخاص
c-Reserve Position in the Fund	11.1		ج- وضع الاحتياطي لدى الصندوق
d-Foreign Assets	21,718.6		د- الموجودات الأجنبية
1- Currency and Deposites	-157.5		1- العملة والودائع
-With Monetary Authorities	-6,448.9		- لدى السلطات النقدية
-With banks	6,291.4		- لدى البنوك الخارجية
2- Securities	21,876.1		2- الأوراق المالية
-Equities	0.0		- سندات الملكية
-notes & bonds	0.0		- سندات واذونات
- Money Market	21,876.1		- أدوات السوق النقدية/ صافي المشتقات المالية
3-Other Cliams	0.0		3-المستحقات الأخرى
Fourth- Errors and omissions Net: Financial Account-(current account+Capital Account)	-3,289.0		رابعا - صافي السهو والخطأ الحساب المالي -(الحساب الجاري+الحساب الراسمالي)

Source: Central Bank Of Iraq \ Statistical and Research Department \ Balance Of Payments and External Trade Division.

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.